

# العولمة

والتدخل الإنساني  
لحماية الأقليات



تأليف  
د. دهام محمد العزاوي



# هنا سور الأزبكية غواص في بحر الكتب باحثون

أحمد محمد

ليجرام



نواكش في بحر الكتب

العولمة  
والتدخل الانساني  
لحماية الاقليات

البحر



سبح الأزيكية

# العولمة

والتدخل الانساني  
لحماية الاقليات

تأليف

د. دهام محمد العزاوي

٢٠١٤ | ر.د.

**بطاقة فهرسة**  
**فهرسة أثناء النشر**  
**إعداد/ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية**

المزاي، دحام محمد العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات / دحام محمد المزاي . مل ١ القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ص ١ سم رقم ١ ٢٦٦ ٢٨٢ ٩٧٧ ٩٧٨	١- الأقليات، حقوق مدنية ٢- حقوق الإنسان ٢- العولمة ٣- الدول
٢٢٧.٤٢٢	
اسم المؤلف: العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات اسم المؤلف: د / دحام محمد المزاي رقم الطبعة: الأولى السنة: ٢٠١٢ رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٢٦٢٨ الترخيم الدولي: ١ - ٢٦٦ - ٢٨٢ - ٩٧٧ - ٩٧٨ اسم الناشر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع العنوان: ١٢٢ حسن مكمل سليم - لاسطة - مصر الجديدة المحافظة: القاهرة التلقيم: ٢٤١٧٣٧٤٩ اسم الطبعة: الدار الهندسية العنوان: زهراء العلي - المنطقة الصناعية	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ

نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا

رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً<sup>٤</sup> وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ

بِهِ وَالْأَرْحَامَ<sup>٥</sup> إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿

صَلَّى





## الإهداء

إلى روح والدي الشهيد  
وإلى أرواح الشهداء الأبرار  
الذين سطروا برمائهم الزكية  
إن العراق سيتحرر  
من براثن الاحتلال  
ويعزو بلدا عربيا عزيزا مكرما



## المقدمة

نادر مفهوم العولمة الكثير من الأنشطة المنروعة حول جديته وخواصه وحدوده وابعاده والقوى التي تقف خلف الترويج له، ثم أنشطة منروعة وحسرة حول الأضرار الناتجة عن توظيف قيمت العولمة على دول العالم الثالث أو ما تسمى اليوم دول الجنوب، والتي بذلت جهود مجتهداتها الكثير من مضاهي القومسي والاضطراب السياسي والاقتصادي والاضطراب الاجتماعي لاسيما تلك المجتمعات التي تتميز بتأخرها الاقتصادي والسياسي والقومي فمضاهي المخاطر التي بدأ يحملها مشروع العولمة على الوحدة الوطنية لدول العالم الثالث فهي بذلك الكثير منها تقف اليوم على شفا حفرة من دمار الحروب الأهلية المستمرة وما الفائدة التي نجنيها من بعض القوى الغربية الكبرى ونعديدا للولايات المتحدة من خلق مذاهب دني في روضع غير مستقب في الكثير من المجتمعات بأفكرتها للذمرات العنصرية ونهذيتها لعوامل الكراهية والتصلب بين الجماعات وترويجها للشعارات التي تذهب الأفكار إلى التمرد ورفع راية المصالح بوجهه النظم السياسية ومحاربة الانفصال وتكوين دوليات خاضعة ومعتقة؟

لأنك في عودة قليلة إلى بدايات انتهاء الظهرة الاستعمارية تسعدنا فيش فنشرف على جرم المشكلة. إذ أن رحيل الاستعمار الغربي عنوة عن بعض العالم الثالث وحصولها على (الاستقلال) في منتصف الثاني من القرن العشرين مع يهي منظمات الدول الرأسمالية في العودة إلى بثوب جديد لميسر عودها وهيمنتها الاستعمارية لإسجما إلى القوى الرأسمالية طلت تتركه أن شتموا في قوتهم الاقتصادية والتكنولوجية العلمية لا يتحقق دول الهيمنة على مستودعات الطاقة في العالم الثالث. لذا نجد أن الدول الغربية والتي قبلت على مصطنع بالامر الواقع وسلحت باستقلال عاقبة يلدن العالم الثالث، سر على ما عانت بلستقريب ومطرائق مطوية للبحث عن مداخل جديدة تتيج لها إمكانية التدخل وتحقق

المصالح. ولما كانت غالبية بلدان الجنوب تتميز بوصف ذاتي محدد، نجم بشكل مباشر من الظاهرة الاستعمارية التي قصت تلك البلدان بصورة عرثوية وفسا بلا عبارات المصلحية والأهداف المتوافقة لقتول الاستعمارية. طلبة أصبح دورك ملوك حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية الأقليات من أهم الوسائل التي اتجهت الدول الغربية لتلجؤا لمساحة الهيمنة والنفوذ في العالم الثالث وخير وسيلة لهم مجتذعها إلى مناهات الصراع والقتال الذي يعني للمصالح الغربية ديمومتها

نقد كانت الإرساليات التبشيرية والغزو الفكري المرتبط بها والمساعدات المقدمة لبعض الجماعات المتمردة في المجتمع وقريب جماعات أخرى وخصها ببعض الامتيازات على حساب الجماعات الأخرى في المجتمع الوطني من أبرز للمواثيق التي انضمت عليها الدول الغربية في جهودها الرامية إلى بث عوامل للفرقة والانقسام والفكر العرقي الفعليه والفراعات الإقليمية داخل بلدان الجنوب، وهذا ما لاحظناه في نماذج الصراعات الأعلى التي حصلت في الكثير من هذه الدول مثل مايجيريا ورواندا والسودان والعراق وسيريلانكا والهند وباكستان... الخ. وقوم وبعد أن أصبح الطريق لها سلكا للتطرف أصبح للقرارات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وقبيل الاتحاد السوفيتي السبق والهدف النهائي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تخطى الولايات المتحدة ومعها بعض القوى الغربية الكبرى لاستكمال مسيرتها الاستعمارية التي ابتدأتها في تلك وقت تقسيمهم بسدول الجنوب بنواظرها للكثير من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية التي تمكنت قبضتها عليها وفي مقدمتها الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية بهدف إضفاء شرعية على ممارستها التكتيلية وعبر ترويضها بدهم وخطبات جديدة تعد لها التدخل المباشر مثل نشر الديمقراطية وتنشجيع قيم حقوق الإنسان وحماية الأقليات واعطاء بعض الجماعات حق تقرير المصير

والتدخل الإنساني (وفق ملجاء في مبدأ كلفنتون عام ١٩٩٢، وخطبة برثر عام ٢٠٠٧) والسيف المربى ومكتبة الإرهاب وغيره وقد تراكمت تلك المشاعر مع دعوات أمريكية وغربية متزايدة لتقييد السيادة وفتح الحدود أمام عمليات التدخل التي تقوم بها هيئات والمنظمات والوكالات الدبلوماسية المكلفة بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى ملامسة منسوبة وعسكرية واقتصادية لحقت تقوم بها تلك الدول لدعم بعض الفئات والجماعات وحلها على التمرد وثق عسا الطاعة بدعوى حقها في تقرير المصير، فضلاً عن إرسال قوات لتدخل في سيادة بعض الدول والحالة وجود دائم بدعوى توفير الحماية لبعض الجماعات (المنضبطة) لسانيا مثل شعبة والكراد للعراق، مسلمو كوسوفو، مسيحيو تيمور الشرقية وجماعات القور في غرب السودان وغيرها.

إن خطوط الدعوات الاموية والخربة في ميدان التدخل الإنساني تكسر في كريب أخذت تجرد مبادئ حقوق الإنسان من طبيعتها العالمية لتجعلها أداة من أدوات العنصرية التي باتت تستخدم لحرق لركل السيادة الوطنية للتكبير من بلدان الجنوب ولإسيما تلك التي تعاني من هشاشة لرحاضها الاجتماعية بحكم الظاهرة الاستعمارية التي قسمت حدودها بشكل اعتباطي وفقاً لمصالح القوى الاستعمارية وبحكم الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل بعض حكومات العالم الثالث ضد بعض فئاتها وجماعاتها المحلية وهو ما دفع إلى دخول التكبير من تلك الدول في دوله العرب والصراعات الداخلية التي تسببت الكثير من طائفاتها البشرية وفقراتها الاقتصادية وعرضتها لخطر التمرد والانحلال.

ولذلك إن السمت في سبب تلك الصراعات لا يمكن أن يظل الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في تحفيز مشاعر وامل بعض الجماعات ودعمها لرفع راية التمرد ضد وحدة بلادها الوطنية بترويجها لشعارات حقوق الإنسان وحقوق تقرير في الوقت الذي يدرك المستمع أن الخطاب الأمريكي الغربي في حد بعيد

لا يحد من بكون خطايا تحريضاً عليه الجلسات التخللات الإنسانية ليوم شرعي  
 يهيء سبل التهيئة على مصادر الطاقة في بعض الدول ويوفر غرضاً محصوراً  
 وصعاف يول الفرى معاداة للمصالح الفورية غير تقيد مسيئتها وإغصابها  
 المموجبة التفتت والمزمنة غير لوقت التفتت المموجة لبعض الجماعات والتكليف  
 لربط الوطني الذي يصعبها، لتأخذ تلك التفتت دورها كمثل عن الثقافة الوطنية  
 لتأسيس الدولة التي ستصبح حينها ساحة للقتال والقتال. ولأنه من ينظر  
 إلى هذا الطرح السياسي ويقارنه بما يجري على الساحة الدولية من أعمال  
 الحروب والصراعات الداخلية والصعق لتصبح بعض الأقليات ولجماعات  
 استقلالها من دولها الأصلية بذكر خطوات الفرض الأمريكي المبني مسبقاً  
 للسيطرة على العالم عبر تفتت ودفع دوله إلى التفتت والقتال الداخلي، فهذه  
 السيطرة لا يمكن أن تتم دون أن يجري الماء أو الضعفاء سيادة الدول  
 وعصر صيتها الوطنية وتجزئتها إلى دولات مجزئة بحلول السيطرة عليها  
 سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومن يقرأ طروحات المفكرين والمبشرين الأمريكيين  
 مثل ألفين توفلر وروالند فويس وروينغتون بريجنسكي بشأن تدمير الدول من  
 الداخل وخلق الفوضى وعدم الاستقرار بهدف تسهيل السيطرة الأمريكية سترك  
 خطوات الدعوات الأمريكية القائمة الآن في ميدان التدخل الإنساني.

إن هذا الكتاب هو محاولة للتذكير بمخططات الدعوات الأمريكية لعولمة  
 مبادئ حقوق الإنسان وإخراجها من طبيعتها العالمية عبر استخدامها كأداة من  
 أدوات التحكم بالحد من القواعد والمبادئ الدولية المتعارفة عليها في هذا  
 الميدان ولأنه من هذا الأمر يعرض مسؤولية دولية للارتقاء بمبادئ حقوق  
 الإنسان في منبئات الحرب تبعها عن شبهة التحريف السياسي والاستحدا  
 لفرنسي الأمريكي عبر دعم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المحيطة  
 بحقوق الإنسان وتشجيع دورها في الضغط على الدول لحل إشكالات حقوق

إنسان بعيداً عن أساليب التهديد والتكيد التي تمارسها الولايات المتحدة باسم الشرعية الدولية. واعتذر ابتداءً للقاري عن كل حقبة علمية وردت في الكتاب و لمي في ذلك على شيء فاقما لكل عصر المعرفة التي يشترك فيها كل من حاول أن يخلو بنفوسه في ميدان العلوم الإنسانية تلك المعرفة التي لا تدع لاحد أن يحوز على كمال الاجتهاد والاطاعة الرأي، فلا كمال للحل البشري، إنما التكميل لله وحده ومنه نعمى والتواقي.

دكتور د. هاشم المصطفى

طرابلس / الجمهورية الليبية

١٩٩٠ - ١٤١٠ هـ





## الفصل الأول

### العولمة وظاهرة التدخلات

#### أولاً: العولمة وماهيتها

يختلف المفهوم إلى مفهوم العولمة وإبعادها باختلاف نظرة الباحثين ومشربيهم الفكرية والأيولوجية، بل أنهم اختلفوا في توقيت انطلاقها، فمنهم من أرجعها إلى جذور تاريخية تعود إلى الفكر الفلسفي الألماني الذي توجه هيجل بمفوضته الشهيرة حول الدولة العالمية المنسجمة والتي تتحد فيها المتناقضات لأيدولوجية وثقافة حقوق الإنسان كالمسي قومة الدولة العالمية الانسانية<sup>(١)</sup> ومنهم من ركز على انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، في حين يركز آخرون على ولادة منظمة (الجي٢٠) التي أصبحت للمجال فيما بعد لتطوّر منظمة فتنارة العالمية عام ١٩٩٩، والتي مهدت إلى تكريس مبدأ التبادل الحر للسلع والخدمات والمنافع على المستوى العالمي بما يؤدي إليه من ضرورة رفع القيود والموانع التي تعيق انسيابية رؤوس الأموال والشركات على المستوى العالمي، في وقت ركز آخرون على الثورة المعلوماتية الهائلة التي بدأت بتقل الصورة والانتماء الفكرية وثقافية، مما جعل من العالم كله بالقرية إلكترونية الواحدة.

ولكن في الآتيان والاضطراب في تحديد مفهوم العولمة بمود لجملة من

الأسباب منها

١- في نفس العولمة حديث سيبدأ على المستوى الأكاديمي، ولأن ما جرى على قسمة الصحفيين والإعلاميين بعيداً عن تناول اللغة الأكاديمية التي تعد

(١) د. صلاح إسماعيل، الحرب والعولمة، مجلة دراسات العدد (٤)، المركز القومي للدراسات والكتاب

أكثر منه ومطبقاً من لغة الصحة والإعلامية.

٢. لتسام قبل الحين والأكتيميس بين مروج للعولمة ومعارضيه، فالذين يروجون لها يقولون بتأريخ تفرق بينها وبين العالمية بحيث تفسر تسود انساني، مبروصاً لأبد من الانضمام، وهذا يعرّفون العولمة بأنها الشورى المعروضة والتقنية والاقتصادية التي تكف عن الدخول في طور من التطور النشور للحضاري وعلى النحو الذي يجعل مصير الإنسانية موحداً، أما المعارضون لها فانتهنوا بتأريخ تحدث بل أكثر من ملياتها وإلتهتها القسرية على الاستمرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المستهدفة منها، ولذلك يفسرون تعريفهم في عالمها مستتمة لعل أهمها أن العولمة تعني (تنظيم شيوخ سعد الحياة الاستهلاكي العربي، ونماذج أليات فرضه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وعسكرياً، بعد القذاعات العالمية التي نجمت عن سقوط جدار برلين والتهمة الحرب الباردة والهباز الاتحاد السوفيتي ومعسكره الأثريكي وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١<sup>(١)</sup>) وهذا يعني أي العولمة لا تعدو أن تكون حقبة مهمة من حقبة التحول الشامل العميق للانتمائية جماع في ظل هيمنة دول الغرب للرسمالي وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل ميمنة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ<sup>(٢)</sup>.

٣- الاختلاف في النظرة إلى العولمة، ففي حين ينظر البعض إليها من زاوية اقتصادية، ينظر لها الآخرون من زاوية سياسية، في حين ينظر لها في أحيان أخرى من جوانب ثقافية وإعلامية. وقد مضى كل فريق إلى تقديم حججه وإسناده

(١) د. عبد الحميد الصالح، وتروى، العولمة من منظور شرعي، دار الحديث، ص ٢٠٢.  
 من ص ١٢٠-١٢١.

(٢) محمد الشحوب، العولمة والقول العالمية، مجلة دراسات، العدد (٤) المركز العلمي للدراسات  
 الفكرية، أغسطس، مارس ١٩٩٩، ص ٥٢.

وتعاريف تؤكد صديق نظريته وحجته<sup>(١)</sup>. ويختصر لنا فيلث غوليب غوميت الجدل حول ظاهرة المعلومة بتأكيد على أن تلك الظاهرة لا زالت غير واضحة المعالم لآمن حيث تحديد المفهوم ولا من حيث اعتبارها على أرض الواقع ولذلك فهو يدعو من البداية بأهمية هذه الظاهرة كظاهرة علمي التنمير القسومي تماماً وتكتمل المبدأ القومية للقول في قضايا المال والإعلام والثقافة والبلدية القومية لا تزال تملك الكلمة الفصل في الكثير من مسائل المعالجة والسيطرة والإعلام والثقافة الدولية. وعموماً فإننا نرى أن تقرب من صياغة تعريف شامل للمعلومة، فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكلم من جوهراً، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مضاعفة لجميع الناس. الثانية، تتعلق بتقريب الحدود بين القول. الثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، كل هذه العمليات تؤدي إما إلى نتائج سلبية لبعض المجتمعات وإما إلى نتائج إيجابية لبعضها الآخر وإلا كان الآخر فأس جوهراً المعلومة يمثل في سهولة حركة الناس والسلع والخدمات والمعلومات بين الدول على النطاق الكوني<sup>(٢)</sup>.

إن اختلاف النظرة إلى المعلومة يعكس تبعاً لذلك مدى فهم مظاهرها المختلفة وعلى النحو التالي:

أولاً- المعلومة الثقافية والإعلامية: لا يثير لأول وهلة أي مفهوم المعلومة الثقافية والإعلامية يمثل في تلك الحرية المطلقة للثقافات المستقلة في نشر عن نفسها وإن تنال من إطارها فمطى المطلق إلى التلق رجة صريحة من المعلومة وعن طرف من مكانة أمام الثقافات كلها. سواء كانت ثقافات شرقية أو عربية، إسلامية أو هندية أو صينية أو أوروبية، بحيث تتفاعل هذه الثقافات والحضارات

(١) عبد الحميد الصالحين وآخرون، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٢) د. صلاح المطح، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

منك للتوى المهيمنة وهي لسطا ترى العولمة، الامر الذي يجعل من الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب اعلاما غائيا ولغزائيا مهما كانت صورته وكلماته. وفي ذلك ليست مصارفة للهوية والثقافة قصصا وثاما مصارفة للاوطان وشعوبها<sup>(١)</sup>

**ثالثا- العولمة الاقتصادية:** وهي تعني حرية انتقال رؤوس الاموال والتمتع والخدمات بين دول العالم عبر رفع القيود الجمركية والحوجز الاقتصادية لتتسنى تسعها للدول، مما يفتح قائمة سوق عالمية واحدة. ولعل أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية هي بروز الشركات المتعددة الجنسية والتي تتميز بضخامة مبيعاتها وإيراداتها وانتشارها الجغرافي الواسع في مختلف دول العالم، كذلك ظهور الشركات الاقتصادية الإقليمية والدولية كالاتحاد الأوروبي وتجمع دول جنوب شرق آسيا (أسيان) والدول الصناعية السبع، فضلا عن المؤسسات الدولية ذات الطابع المالي والاقتصادي المهيمن مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث تعتبر تلك المؤسسات أهم أركان لعولمة الاقتصادية الجديدة وتعمل لتتول الخربة والاموما الولايات المتحدة لتتوحد في أبسط مريد من الهيمنة وتفرد على أسواق دول الجنوب<sup>(٢)</sup>

**رابعاً- العولمة السياسية:** وهي التي تكفح نحو إرخاء أو إسقاط سلطة الدولة وحدودها السياسية تجاه ما يطرح من قيود كخلفية بالنسبة حرية حقوق الانسلا ومنع وفسطاها بعض الصاغت والأقليات عبر وجود عسكري دائم ومنظم، والإشراف على الاختلافات وتنظيم الاستحقاقات وغيرها من الأساليب التي

(١) د. عبد الحميد كسوتون، مصدر مذكور، ص ٥٧.

(٢) د. منير الحسل، الشركات متعددة الجنسية وأثرها على الدول الصاغت وسياسي على الدولة الوطنية، مقصور في مجموعة بلعقن، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مطبوعي، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١١٣.

تجر. الدور من حقوقها المدنية ومقوماتها الاعتبارية. ولعل ما يده يحرف بالتدخل الإنساني عملية حقوق الإنسان والأقليات بعد من لهم التشكل المعتاد والمنكر، للتدخل العربي الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول الجنوب.

وقد دفع لتشكيلات سياسية كبيرة تعالت في استحقاق ظاهرة عدم الاستقرار والحروب الأهلية في مجتمعات دول الجنوب لأنها المدنية السياسة الأمريكية، ملما يحصل اليوم في العراق وأفغانستان والسودان وفلسطين وإندونيسيا وسريلانكا وغيرها من البلدان التي اجتاحتها حرجة من العنف الطائفي والعنفي مما دفع بعض الكتاب للتدبر بأن المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من أعمال العنف في ظل تثبيت القوانين المتعددة بأغلبية الديمقراطية وحقوق الإنسان ونظامها أربعة للتصميم والفضيلة حول الشعوب والأمم المدونة لها أن التدخل الإنساني في ظل العولمة لا يمكن أن يمثل سوى حلقة من حلقات الهيمنة الإمبريالية ولكن بمسلمات وأغلبية ومفاهيم جديدة تبدو ظاهريا مقبولة كالتعاون أو شراكة التنمية ونظر الديمقراطية والتمتع بالحريية ومكافحة الإرهاب والقضاء على الدكتاتوريات في العالم وحماية حقوق الإنسان والأقليات المظلومة التي تعرض لأذى من الإبادة الجماعية<sup>(١)</sup>.

ولكنها في حقيقتها لا تدور أن تكون وسائل ووسائل لقرصنة لجنات التصميم والتحكم تلك الشعوب بهدف إضمارها لنمط من الاستغلال والعسكرة المسيطرة والمصلح الأمريكية والغربية المنطقة بهذه المنطقة أو تلك من العالم.

لأنك أن اضطرت ما جفينة العولمة هو نزعها الاستبدادية وتوجيهها المحموم لتحكم الشعوب والأمم على أسس عرقية وطائفية لتسهيل مسطره القوى العالمية التريسة على مصادر تلك الشعوب المتكثرة وتجميعها في أسس ومراكز

(١) - داء مختار هوولتيه العولمة والافتراق الجولمة مجلة دراسات، العدد (٤) لمركز علمي

المسوى العالمية بطار شيخي. ورغم أن توزيع قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات في السجاسة الدولية ليس أروا مستحدا، ظاه بات هي ظل الواقع الدولي لرو هي مستم بأحدية القلبية من الأمور المستند التي يسمى اللغة الدولي لمعاصر إلى إلبنها لبالا شرعا وقولا.

## ثانيا- الهوية والوحاد مشكلات الأقليات

لاحرم من قول، أن وجود الأقليات (minorities) والمشكلات التي اخدت نجم عنها لم يعد يقتصر على منطقة جغرافية محددة ولا يمسر في دولة واحدة وإنما هي ظاهرة ذات نطاق عالمي تمتد آثارها لتصل مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء ولت كلفت حثها تيرر بشكل كثر وضربا لسي نطاق بلدان انسانية أو كما يسمى اليوم بلذل الجذب التي يتركز واقعها بشكل عدم بتأوت اجتماعي واقتصادي وسياسي ملحوظ بين الجماعات المختلفة<sup>(١)</sup>

في الوقت الذي تضم الصين كقولة كبرى من عالم الجروب ما يقارب ٥٦ مجموعة اثنية أبررها قومية الهان وتضم اثيوبيا ما يزيد على ٧٠ جماعة عرقية ولغوية، فان نيوزلندا المتخلفة وهي إحدى المقاطعات البريطانية ثمانى لعضا من المشاكل المتمثلة بوجود الاقلية الكاثوليكية التي تشكو من نبال الحرص المساواة لاجتماعية مع القلبية البروتستانتية، ونسبة المسيح الامريكي يبعد بصولة السلبية والقرمية واللغوية واتماط قلوبهم الاجتماعي التي لازقت ملاصق لسي كثر من المدن الامريكية كبرى.

كم يمثل المجتمع اليابكي كتك من مسراع مستقر بين الجماعات الرئيسية في هولاء وهما الوالون (woollons) المتعلقون بالفرنسية وفلمنك و

(1) Theodor a. coulsonis, introduction to international relations newjersey prince-hall inc, Englewood cliffs. 1978.p.65 and moen shaker, politics of minorities: some perspectives, Delhi, ajanta publications 1980.p.1

الفلاندرز (flaming or flemers) قائلون بالهولندية، لا أن هناك تنافساً وكرامية بين الجماعتين فتصاعد مع استمرار سيطرة الفلور على الأمور السياسية في البلاد بالرغم من قلة عددهم بالفلور بالفلاندرز حيث تشكل مسبقهم ٢٢% مقابل ٥٦% للأجانب.

كما تعاني اسرلها من مشكلات ذات طابع القوي، ذلك في المجتمع الاسرالي يتكون من مجاميع لثنية وثقافية مختلفة وفدت الى القارة من شتى انحاء العالم، حيث تشير الاحصائيات الى وجود مايقارب ١٠٧ جماعة لثنية في عموم اسراليا الامر الذي يخلق جملة من المشكلات السياسية والاقتصادية بين اسرالي ولؤل لثني لهم منها هؤلاء القائلون، اسافة لوجود الجماعة الاسنية المسماة (الابوريجينز) المضطهدة من قبل الجماعات الوافدة لاسيما البيض للسلطون بالانجليزية<sup>(١)</sup> وغير ذلك من الامثلة على التناقض العالمي.

من هنا يمكن القول ان وجود الاكثيات بعد ظاهرة طبيعية في كل مجتمع انساني ويبدو وجودها اكثر بروزا حيث يضع الوطن وتتنوع مصادر الاستقرار فيه وتتعدد الاصول الاثنية التي تسببت في تكوين الجماعة الوطنية ولقاء نظرة على خريطة العالم نعلم نعلمنا ذليلا على ان الاتحاد القلبي يمثل قسمة مميزة للالبنية دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، فقد كشفت احدى الدراسات التي اجريت في مطلع السبعينيات من القرن المنصرم على انه من بين ١٣٢ دولة مستقلة في العالم لا توجد سوى ١٢ دولة تتمتع بالتمتع القلبي، بينما تتراوح درجة الاتحاد القلبي بين ١٠-٥٥% فيما ترقى من دول، وذلك تبعاً لمصير النمير ومقوماته وادب الجسات الى يصورها درجة تملك كل منها<sup>(٢)</sup>

(١) د. عبد السلام عبد السلام بخلي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاكثيات في افريقيا، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١ م، ص ١٦

(2) Theodor a.confombs , op.cit, p.67

وغالباً ما تنصف الأقليات الاثنية<sup>(١)</sup> بالتمسك الداخلي وهو ما يطلق عليه  
 احبب (المصعب الاثني) الذي يرى فيه الدكتور محمد عبد الجباري بأنه رابطة  
 اجتماعية سيكولوجية شعورية ولاشعورية معاً تربط افراد جماعة ما قلعة  
 على القرابة ربطاً معزواً يبرر ويثبت عندما يكون هناك خطر يهدد وانسك  
 الافراد كالفرقة او كجماعة<sup>(٢)</sup>. وقد استعمل كل من كازنوفات وزاندر مصطلح  
 التماسك الاجتماعي (social coherence) في كتابهم الموسوم بسلامة  
 للجماعة عندما حاولا تخطيط تماسك افراد الجماعات الصغيرة الذي يكون سبباً  
 بدافع الاغواء، أي اغواء الجماعة المستغربة لأعضائها او بدافع المصالح  
 والاهداف أي المصالح التي لا يحققها أعضاء الجماعة إلا من خلال التماسك  
 لها<sup>(٣)</sup>، وعليه فإن التماسك الشديد من قبل الجماعات الاثنية بالقيم العرقية والثقافية  
 التي سيطرت بنشأتها واسسوها التاريخية لا يمكن القضاء عليه مذهب واجهت من  
 رسائل قمع وسلب قصور وهو ما نلت عليه للتجربيات السوفيتية واليوغسلافية  
 بعد انهيار لدولتي السوفيتية واليوغسلافية مطلع التسعينيات من القرن الماضي،  
 لم ن رابع حاجز القهر والاستبداد الذي مسلط في الحلب الماضية حتى

(١) يفر مفهوم الاثنية جلاً ولذا بين الكتاب المختصين حول لعمدة وحدوده ولغالباً ما يلبي هذا  
 الرأي الذي تبناه الفكر الاثني على مروجي الذي اعطى مصطلح الاثنية بعد رصع  
 وغير محدد تبدل به على حالات التمايز والاختلاف بين الجماعات سواء بالغة او الثقافة او  
 العرعر او القبيحة غير بعلي فتاير بين الجماعات بصرف النظر عن سواها فعدد من الجمع من  
 جانب ومعتبر لانة او العرق او القبلية من جانب اخر. حول تلك لظروف حد الصلح  
 بشاذي، مسطر حق فخره، ص ١٠٩

(٢) محمد عبد الجباري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: مطلق نظرية خرونية في التاريخ  
 الاسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٥٢-٢٥٤

(٣) كازنوفات وزاندر، معجم علم الا جتماع، تحرير دكتور مونتيل، ترجمة اسلى محمد الحسن،  
 دار الفرجة للطباعة، بندا، ١٩٨٠، ص ٢٧٧



استشعر القوميات والجماعات الحاجة إلى التعبير عن ذاتيتها وميراثها الثقافي والحضاري.

وبالمقابل يرى الدكتور نديم البيطار بأن قطاع الشعور أدّى لبناء الجماعة الإنكليزية بهويتهم الواحدة بصنف من تملكتها وجعلها عريضة للاحتراق الحار جي وبمصرّب لنا مثلاً كوف في المؤرخين والبحراء البريطانيين بدعوى باستمرار في بريطانيا استطاعت في تسود الهند بسبب نقص في الشعور بين أبناءها وهو نقص سهل عليها اعتقاد الهنود لنقصهم في محاربة استقلال الهند، كما أن هؤلاء البحراء ينفردون في الوقت نفسه بأن هذه السيادة قد لاقت نهايتها عندما استقلعت هذه الشعوب وسام في استقلال الهند لاحقاً<sup>(١)</sup>

والكثيرون دور في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها الكثير من البلدان لاسيما بلدان الجنوب عبر آثارها للتعنّب المتولد في الغالب من التناقص بين الجماعات الاثنية على السلطة السياسية أو الموارد الاقتصادية، أو نتيجة للشعارات التي تطلقها الجماعة الاثنية المسيطرة والقاذية بتحديد هوية الدولة وفق ليوبيتها الثقافية، بما في ذلك استخدام لختها كلفة رسمية وجعل للدولة بالحدود المستطاع رمز ونسب ليوبيتها الثقافية، وهذا ما يؤدي بالطبع إلى ردود فعل المجموعات الاثنية الأخرى التي موحطت أوضاعها لذلك السبب إلى اعتبار أنفسهم متهمين أو موبلين من الدرجة الثانية، ويردّد الأمر ظلالاً إذا ما سارت الأمور إلى حد أكبر صفة المواطنة من بعضهم ومن ثم التوهم بممارسات تمييزية ضدّهم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

ونظراً لثقت لدى الدراسات التوزيعية التي أجريت على مدار مر ١٩ دولة في عتف بعض الاقليات متولد في كثير من الحالات عن التعبير الاجتماعي

(١) نديم البيطار، من التوزيع إلى الوحدة: القوانين الاثنية لتجارب التوزيع في جنوب إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ص ١٥٢

لشعوب العالم الثالث التي ظلت تترزخ لسنوات طويلة تحت الاحتلال ولم تحصل على مشورتها الوطني المستقل.

وبناء على هذا المبدأ فقد تمكنت الكثير من شعوب العالم الثالث للحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي منذ نهاية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إلا أنه من المؤسف أن منهم الخاطئ لهذا المبدأ بأن مسؤولاً اليوم إلى حد بعيد عما يسمى (الصحة الثانية) التي أخذت تحتاج للعالم، إذ إن توسيع نطاق هذا المبدأ بجعله يسري على الأقليات قد جعل كثيراً من الانتهاكات السياسية والظنود الدولية مثل تساؤل ومحاكمة من قبل الأقليات لاسيما عندما يجمع لها مضمون واحد أو أكثر من مضمونات الأمة وتعرض للمعاملة التمييزية من قبل الشعب الحاكم

ويعد هذا المبدأ في عصرنا الزاخر من المبادئ الأساسية في مجمل نظم العلاقات الدولية الحالية ومبدأ أساساً من مبادئ القانون الدولي الحديث بحيث أن مراعاته ملزمة في كل مكان وزمان وعن طريقه يمكن تحقيق التحرر القومي والاجتماعي الكامل للشعوب<sup>(١)</sup>

ومبدأ حق تقرير المصير مبدأ سياسي قانوني دولي يعطي في الجملة للشعوب تقرير مصيرها بنفسها، وهي تستلزم هذا الحق حرية في تقرير مركزها السياسي وحرية في السعي لتحقيق نوازها الاقتصادي والاجتماعي وثقافتي، والد تكريس هذا المبدأ في العديد من الوثائق والقرارات الدولية فقد كلى من مصادر الأمم المتحدة المعطى عنها في المادة الأولى للميثاق عام ١٩٤٥، دعوة العلاقات الدولية بين الأمم على أساس الاحترام الذي يقضي بالمساواة بالحقوق بين الشعوب وبين يكون لكل منها حق في تقرير مصيرها. ثم تؤكد هذا المبدأ في

(١) روبرت سماعوف، المشكلات الدولية في القرون المتوالية: هل يمكن حلها؟ ترجمه مني

قاعدة ٥٥، والمادة ٧٦ من الميثاق مع تكليف الأمم المتحدة بتحرير حماية حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، وبعد عام ١٩٥٠ قررت الجمعية العامة حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها بحرية، كما أسسها من حقوق الإنسان، وفي عام ١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المرقم ١٥١٤ حول منح الاستقلال للبلايا والشعوب المستعمرة، حيث أعلنت الجمعية رسمياً عن ضرورة القضاء سريعاً ودون أي شرط بوضع حد للاستعمار بجميع صوره ومظاهره، وأن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وهي حرة بمقتضى هذا الحق في تحديد مركزها السياسي وتطويع مواردها الاقتصادية والثقافية، كذلك تم التأكيد على هذا المبدأ في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن الجمعية العامة عام ١٩٦٦، ومن لملاحظ أن مبدأ حق تقرير المصير قد من أكثر المبادئ الدولية لثمة للمدركات الدولية، حيث أن عدم الاتفاق على تحديد مداه وتحدد الإجماع على تعريف المضمولين به وصعوبة تعريف (الشعوب والأمم) أسفله إلى تنوع محتمل يجهل على درجة من الصعوبة وعدم الفقة مما يصح قبول بالتالي أمام الكثير من التفسيرات المتطرفة لأيهما ذلك التي تحاول جعل هذا الحق مسري على الأقليات والجماعات الاقلية بقصد تكثيف القول وبث الفكرة بين شعوبها<sup>(٢)</sup>، ومن المؤكد أن القرارات

(١) انظر الميثاق المادة ٥٥ الفقرة ج والمادة ٧٦ الفقرة ب.

(٢) في عام ١٩٧٢ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق تقرير المصير ثلاث الف من الشعوب وعلى النحو التالي:

من حق الشعب الذي يعيش في منطقة مستعمرة تقرير مصيره

شعب الذي يعيش في إقليم تم إخضاعه بعد اشتداد ميئاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ للاتصال الأجنبي أو لضم الذي لم يقره السقاء شعب حر وظل الحق في تقرير المصير، كما هو

عمل في استقلال شعب أروغوا من السيطرة الأوروغوية في مايو ١٩٩٢

حالة الدولة الاتحادية التي تم تشكيلها عن طريق الانضمام الطوعي من الجمهوريات الأصغر -

الصادرة عن الأمم المتحدة لتأكيد الحق في تقرير المصير قد أكدت جميعها على مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة وذات المصداق، ولم يقصد بها إعطاء مثل هذا الحق للجماعات والأقليات الدينية والعرقية لأن من شأن ذلك أن يخلق نوعاً من عدم الاستقرار الدولي حيث يتدرج أن تجتمع الدولة ما كل عنصر القبلية ومفهومه وهذا ما تم توكيده عند صياغة إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، حيث أن مبدأ حق تقرير المصير يعني أن لا يصر باعتباره يخصص أو يشجع أي صراع من شأنه أن يهز أو يهزج بصورة كلية أو جزئية السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة والتي تنصرف على نحو متساوي مع مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير.

وبالتالي تملك حكومة تمثل جميع السكان المقيمين في الإقليم دون تمييز من أي نوع<sup>(١)</sup> وعلى هذا الأساس فإن حق تقرير المصير لا ينطبق على الأقليات الإثنية (عرقية ولغوية ودينية) المتمازجة مع باقي السكان دون عنصر القهر والاستعمار، فهذه تقتصر حقوقها السياسية بالحقوق الثقافية وممارسة الشعائر الدينية المتضمن عليها في المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، ومما لا شك فيه أن الإدارة القاطنة لديها حق تقرير المصير بجمعه يسري على الأقليات تابع بالدرجة الأولى من أفراد هذه الجدل حول تقرير المصير لطائفة هذا الحق

« والتي ررر صراحة في دستور كل منها أن لها حق في الانسحاب من الدول الاتحادية على مثل هذه الحالة فإن الانسحاب سيكون مبرراً باعتباره استناداً إلى حقهم في الانتماء بالانتماء ومن ثم فإن الانسحاب على ذلك الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي. وهما هذا عدم الحالات ثلاث فإن مسألة الحق في تقرير المصير هي موضوع شك بلح نظر المبرور. بهذه سجل حل مشكلات الأقليات حلها لدى الأمم المتحدة الجمعية العامة، ١٩٦٢م.

من ٤

ومن ثم هي نهج معيار دقيق وحاسم لتحديد أي شعب أو جماعة من الناس بحق لها أن تتمتع بحق تقرير المصير<sup>٢١</sup>، فهو مفهوم مرئي وغير نهائي، ومن هنا فإن الخطوة المتصلة تبدو واضحة في التصورات الفلسفية والمروعة للحق في تقرير المصير، ومنها ما أصبح يعرف الآن بمصطلح (حق تقرير المصير الدلغلي) الذي بدأ يروج له في الكثير من مراكز البحث وصنع القرار العربي باعتباره حقاً من حقوق الأقليات التي تتعرض للاضطهاد والانتهاك والتمييز من قبل بعض الحكومات أو الجماعات المسيطرة، فالحق في تقرير المصير لم يمد على تمييز دعت له أو لسلواه الجدد ويقتصر على شعوب العالم غير المستقلة ولما ينطبق على جميع شعوب العالم المستقلة وغير المستقلة بالملوي، فبالا كانت الشعوب غير المستقلة تتنازل لتفقد من الاستعمار الأجنبي وتكفل حقها في تقرير المصير فإن معظم شعوب العالم المستقلة وبخاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتنازل لتفقد من الاستعمار الذاتي أو الاستعمار الدلغلي، و التكتونية والتجمع والزييف أو أختها بالاختلاف غير الحرة وغير التزييف على يد عدد محدود ومسلط من أبناءها عليها، ثم يضمن الاتصال أو الدعاة الجدد بحق تقرير المصير للتأكيد على أنه بحق لجماعة فنية معينة أن تطالب بالدعم أو المصير على حق تقرير المصير ومن ثم الاستقلال لها فبثت معارضا في ليس بطار المستقبل المصور لا يحصل أن تصبح الحكومة ممثلة للسكان لطيفة وتسم ليات أن الاغلبية تمارس مهلة لجنة جماعية ضد (الأقليات)، حينها يمكن اعتبار ذلك بمثابة دعم قوي جدا لمطالب الاستقلال<sup>٢٢</sup>.

وبو فركها أن النظام الدولي الحالي مسيطر عليه من قبل الدول الغربية المملكة لفترة الزلزال في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لاسيما الولايات المتحدة

( ) حمدي علي، المفهوم الجديد لحق تقرير المصير، صحيفة الوحي العربي، ٧ / ١٢ /

نتبين أن المدى الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول في دغلبة شعاع بحصص  
 الجماعات والاقليات وحتمها على الفرد غير الترويج لفكرة حق تقرير المصير  
 الداخلي والقناع لمجتمع الدولي بذلك، ويمكن القول أن منطقتنا العربية هي من  
 أكثر المناطق في بلدتها حق تقرير المصير بأحد مداه في التطبيق العملي  
 للسياسة الأمريكية لأنها في جنوب السودان وشمال العراق وغيرها من المناطق  
 العربية التي باتت مستقرة بحركات التمرد والعصيان ويمكن هنا الإشارة إلى ما  
 ذكره المستشرق الأمريكي برنارد لويس في كتابه المصير مستقبل الشرق  
 الأوسط عام ٢٠٠٠ من أن القوى الخارجة لها مصالح استراتيجية في الشرق  
 الأوسط وستبقى حتماً في هذه المنطقة قد لا تشكل الحروب بين الدول الخطر  
 الأكبر إنما الحروب داخل الدول وأن الدول العربية هي الأكثر عرضة للفتنة  
 لأنها بعد شرب حق تقرير المصير، وقد أبدت في تلك الرؤية كل من مستشرق  
 الأمن القومي الأمريكي الأسبق بريجنسكي ومثروب تسافوت مساعد وزير  
 الخارجية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش في حين دعا بريجنسكي في  
 أعينهم لهم وتقييم الأحداث والأزمات العرقية وأصناف السيطرة على الأرض  
 ومشاعر العزلة القومية والعمران القومي والديني لدى الجماعات محور النزاعات  
 السياسية في العالم في المستقبل المنظور، فإن نفوذات أكد في مقال له بحلول  
 (حق تقرير المصير في عالم معتمد على تصه) على وجود فصائل عرقية في  
 الشرق الأوسط تريد الحرية لأنها تشكل أغلبية في مناطقها وأقلية في بلدانها  
 وهذا ما ينطبق على الأكراد وغيرهم، وهو ما يعني أن حق تقرير المصير  
 يشكل حصان طروادة للسياسة الأمريكية في الكثير من المناطق الاستراتيجية  
 والحيوية لمصالحها في العالم.

## رابعة - المولمة والتحديث (modernization)

لا خلاف على أن ظاهرة التحدّد الثقافي والتفرّع الإنساني هي وكما ذكرنا سابقاً ظاهرة طبيعية علمية شملت في آثارها كل المجتمعات تقريباً بحكم متغيرات عديدة أهمها المرحلة الاستعمارية وتقنك الأميرالطوريات الكبيرة التي كانت تتشكل من أكثر من جبهة له قلبه وظهور دول جديدة بعد الحرب العالمية الأولى ، أصبحت تضم مجاميع ثقافية متنوعة ومتعددة ، ولأنك أن فتحت الإنساني لأبعد بالمصروية مؤشراً لما إذا كان عنصراً مهذا للاستقرار السياسي أم لا ، فبغير ارتباط الأمر بظهور عوامل أخرى ساهمت على رأي العديد من الباحثين في تكميل ظاهرة الأقليات منها على سبيل المثال مرور التصديق السريع والاستخدام الأمثل للوسائل العلمية والتقنية ووسائل الإعلام والنقل في تطوير المجتمعات التقنية ونقلها إلى مرحلة جديدة من الصبرنة والتقدم ، ونطبق تحولات واسعة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما أصبح يعرف بمراحل التحديث.

إذا كانت دراسته تمثل انعكاساً للاهتمامات المتزايدة لمهابة التغيير في المجتمعات الانشائية والتي تمر بفترة من التطور من التقليدية إلى الحديثة ، حيث بعد التقليد مقلداً لمفهوم التحديث الذي يعني مجموعة الأفكار والمعايير والفهم والمؤسسات ونماذج السلوك الجديدة الواقعة إلى المجتمع من الخارج ، ثم تلك التي ابتكرها المجتمع من خلال حركة تجديد أو إحياء داخلي<sup>(١)</sup>

وتختلف النظرة إلى التحديث باختلاف المنطلقات النظرية للباحثين فذهب ابن خلدون على سبيل المثال إلى اعتبار التحديث ظاهرة تنتج عن التغير الجوهري في بني المجتمع التقنية وهي عالية - مؤدّ من أجل تحقيق التجميع ، والتحديث يتعلق بالتشريع والاستثمار ونقل فنون الإتلاف الصناعية من تلك البلاد في ينتج

(١) عبد الحار رشاد، التقليد والحداثة في التجربة الليبية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت

لن يبنات غير مساعية، ومن أجل أن تتحقق عملية التحديث يراي غير لابد لها من توفر شرطين لأخرين كحد أدنى، أولهما نظام اجتماعي يستطوع أن يجسد وينتكر بصورة مستمرة دون خوف التهويل أو القتل ويندرج تحت معنى التجدد والابتكار المختلف التي تضمن القبول بالتغيير وأن تكون البنى الاجتماعية من التدرج درجة بحيث تتميز بطابع المرونة وعدم الجمود في وجه مثل هذا التغيير. وثانياً إطار اجتماعي يملكه أن يقدم المهارات والمعرفة الضرورية من أجل الحداثة في عالم متقدم تكنولوجياً<sup>(١)</sup>، فالتحديث المقترن بالتقدم الصناعي يسولر بلا ريب وسلاسل ذات آثار واسعة المدى في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع بصورة عامة، ذلك أنه يحقق نوعاً من الاستقرار في الربوط الاجتماعية رينفع باتجاه زوال قيم واسباب الحياة التقليدية وبطل مكانها طررا للحياة تكون مقبولة عند عدد كبير من أفراد المجتمع. والامر الذي لا غرابة فيه في التطور التقني والتطور الاتصالات وانتقل يسهل في حد بعيد انتداب لمواقف سياسية وضمور السياسات الفرعية التي قد تبقى موجودة هنا وهناك مما قد يعرض الوحدة الوطنية للفتنة، كما أنه يساعد على ريادة الاتصال بين الأفراد والجماعات وذلك بربط المجموعات الاجتماعية المبعولة في المناطق النائية بعضها بالأخر والخروج بأفرادها من قفهم الذهني الضيق.

والحديث رغم أنه يبدو في كثير من الأحيان طموحاً يسمى مختلف المجتمعات في برهغه وتحققه ورغم كل نجاحاته على مسير الوحدة الوطنية إلا أن الخللر الإنجليزية المزعجة به يبدو في أصول كثيرة ومن وجهة نظر بعض الباحثين ذات فكر مثيية، حيث يرى البعض أن تقدم الطبى قد ساعد بدول لجوب على أن تكتب وعياً بطرووف الخطف التي تعيشها مقارنة لياها بمسؤوليات المعيشة

(١) David Sykes, the politics of modernization, Chicago university of Chicago press 1965.



في البلاد المتقدمة، إلا أن عملية اكتشاف الوعي كانت معقدة حيث أنها انبثقت  
لجماعة. المنزلة ووطئت بعضها باليهن الآخر فتكثفت من أجل تحررها  
وسميت ذلك<sup>(١)</sup> فترقق التحدث مع شعور بعض الصاعقت بهويتها الذاتية قد أدى  
في فترة الخمسين بالولامات القوية وإلى الوعي المبرق بالاختلافات الثقافية  
وبمظهر قبايلي والتباين بين الجماعات الاثنية في المجتمع، وعليه يبدو أن الثورات  
الثقافية التي أحدثت تحتاج العالم غير وسائل الاتصال مثل الإنترنت والتلفزيون  
الفضائية والافتتاح الحديث قد عثقت من وجهة النظر هذه على تنظيم سوا الحركة  
الجغرافية وحرصت بالتالي الإلهام لثقافات جديدة من الفكر كل من تهيجت لموا  
الوعي الاثني ونقلته إلى مرحلة الرغبة في التعبير عن نفسه سياسيا<sup>(٢)</sup>.

وفي الاتجاه نفسه بذهب عدد من الكتاب إلى أن استقلال العالم الثالث قد  
حرز من حدا المنافسة بين الجماعات الاثنية، ذلك أنه -الاستقلال- قد قوض  
الأساس الموحد لتلك الجماعات في مصالها ضد الاستعمار وبالتالي فإن الانجلاء  
نحو التصنيع واستيراد التقنية الحديثة قد عمل على خلق حرص من مساوية ومكاسب  
التكسبية رمت للجماعات الاثنية تتنافس للحصول على قدر منها<sup>(٣)</sup>.

وكذا فقد أسهم التحديث وما ترتب عليه من سهولة حراك الأيدي العاملة في  
تأكيد الخصوصية الثقافية للجماعات المستقلة، فطرح مجيل المثال لسان صاحب  
المشروع وهو يبحث عن تحقيق لطى الأرياح سوسه يعمل على كسر الطغران

(١) د. صافي الامرد، طم الاجتياح السوسي، وزارة التخطيط الوطني، وبحث علمي، بغداد ١٩٨٥  
من ١٤٥ ~ ١٤٩

(٢) محيى مار دوايم اروس (تحرير)، احتفاء كسر - تحدي الشرق الأوسط ضد العرب الباردة،  
ترجمة جيفال جيمس الحاج، مركز الدراسات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،  
١٩٩٦، ص ٥٠

(٣) - إبراهيم لحد كسر الفين، الامتاج الوطني في أفريقيا والشرق الأوسط، المستقبل العربي،  
العدد ١٩٨٤، ص ٢٨

بعض لاقليات بنوعيات معينة من الاعمال من خلال جهة لاحالة فر خبسة، الامر الذي يحق حالة من المنافسة المقرونة بالتميز الثقافي، كما ان للتعينة الاجتماعية، فالمصنعة تعرض الى الجوانب الحديثة مثل الاعلام والتكنولوجيا والتغير بانوع واقطاع العمل والانتاج والاصقة لتنظيم والتغير بالدخل وغير هذا والتي تعيد بشكل مكثف لاجميا في المدينة تخلق حالة من المنافسة والتسدد بين فئات الاقلية المختلفة، وبما ان تعرض لوعاء الحث بما له من انعكاس على المولع في الصلة الانتاجية والوظيفية والنقل وقصة التنظيم والفرص، لا تتم بشكل متساو لأكواد او المجموعات والفئات الاقلية فل النتيجة هي حدوث اختلافات وتفاوتات - وبما نسبة - بين فئة او طائفة واخرى، ونتيجة لعدم تصحيح هذه الفترة بل تركها مع الوقت واحتمال هدام الدولة والمؤسسات يستغلها هذا النوعي الاثني بالمزور بين الفئات (٢).

وعليه نجد ان التقدم العلمي في ميدان الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا الصورة المرئية والمكتوبة قد قصي وفقا لهذه الآراء الى زيادة تمسك الاقلية بالمثاليات الثقافية المميزة لها والتي زينة تكريس الشعور بالانتماء الاثني والاحتفاظ بالولاءات التحتية.

ولكن ينبغي التأكيد على ان التبعث برغم هذه الآراء التي لا تغلو من الصحة يساعد على المدى البعد في تحرير فروع الاقتصاد والوحدة الوطنية لما له من اثر حسي في هكوف ابنى التقنية (الطائفة، المنقرضة، الاقلية) لصالح ابنى الحديثة (بني المجتمع الحديث) التي تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية من خلال تحرير فروع التلاحم والتفاهم بين ابناء الجماعات الاقلية المختلفة داخل اطار الوطن الواحد.

(٢) - د. بيير مسعود الاقلية والتدخل السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات

## الفصل الثاني

### الاقليات في المنظور الإسلامي

#### أولاً - حدود الاقليات

أول التطرق إلى المنظور الإسلامي للجماعات الدينية أو ما يسمى اصطلاحاً بـ (الاقليات)، لابد من التطرق إلى مفهوم الاقليات ذاته من حيث تعريفه وأبعاده وحدوده والآراء الفكرية التي أعطت حركته ولابد من التأكيد هنا على أن عدم الاتفاق هو السمة للامتزجة للبلدين والكتاب في معارفهم تحديد مفهوم الاقلية؛ وربما يرجع ذلك بشكل أساسي إلى طبيعة المفهوم وبنيته، علاوة على عدم استقرار حال الاقليات على صيغة واحدة واختلاف دوالها من بلد لآخر لا سبب تاريخية أو جغرافية أو مؤسسية أو اقتصادية أو اجتماعية، والاقليات التي هي موضع دراستنا عرفت الفجوة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للأمم المتحدة بأنها جماعة غير معطلة في الشعب تملك رغبة في الاحتفاظ بتقاليدها اللغوية والدينية والثقافية الذاتية أو خصائصها التي تميزها بوضوح عن بقية الشعب<sup>(١)</sup>، ويبدو أن هذا التعريف يركز على السمات الذاتية أو الطبيعية لمفهوم الاقلية أي بمعنى طبيعة الاقلية القومية أو الدينية أو القومية دون الخوض في صيغة دورها السياسية وعلاقتها الاجتماعية

وهناك ندر من الكتاب والباحثين من يستخدم مصطلح الاقلية للدلالة على معنى اجتماعي-سوسيولوجي يركز على العلاقة الاجتماعية والتفاعل مع مجردها ولها بعدا Klinckoch بأنها جماعة مختلفة عن الأغلبية، حسب الفكر السائد

(1) Simpson & Winger, racial & cultural minorities and analysis of prejudice & discrimination, new York, third edition, 1965 p. 19.

مربطه بمعايير جسمانية او ثقافية او اقتصادية او ملوكية، ونتيجة لذلك معامل  
يصطب بصورة سلبية، وهناك عوامل سياسية، مجتمعية، وجماعية وعربية  
تسبب في مثل هذه العلاقة، يمكن حصرها في ابعاد رئيسية:

١- البعد التاريخي: بمعنى كيف ظهرت الاحداث وتطورت في مجتمع ما؟  
وما هي اصولها او اساسها وتطورها؟

٢- البعد الديمغرافي بمعنى ماهي نسبتها بالنسبة للاغلبية وما هو دورها  
الاجتماعي والسياسي، وكيف تتكاثرت فيها واحوالها الاقتصادية والاجتماعية  
مقارنة بجماعات الاغلبية؟

٣- البعد المؤسسي: ما هي المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية  
في المجتمع التي تدعم الاتجاها وتضبط العلاقات بين جماعات  
الاقية. على سبيل المثال العزل او الابعاد السياسي، التامسوة في  
المؤسسات، فرض نظام غير منسوبة، الصورة النمطية المتداولة في  
الاعلام عن الاقليات، ثقافة التضحية، التعبير الاجتماعي وغيرها،  
كل هذه تشكل مجالات للضبط المؤسسي، للاقلية تمنعها او تتيح لها  
فرص الاندماج في المجتمع

٤- البعد الحركي - الاجتماعي: بمعنى ماهي ردود فعل الاقلية تجاه  
الاعلية تجاه وضعها الاجتماعي الممكن في مرحلة زمنية معينة؟

٥- التوافق الرعيمة لعلاقة الجماعة: ماهي النتائج الفاعلة من علاقة  
الجماعة وخصائصها المتغيرة ويتضمن ذلك تفاعل الاقلية مع الاغلبية  
وكذلك تفاعل الاقليات مع بعضها البعض. ويشير الدكتور حيدر ابراهيم  
لي ان هناك مدخل متحدة لدعم الابعاد الاجتماعية السليمة معها.

٦- المدخل البيولوجي المتعلق بالجينات الوراثية والاختلافات الهرمونية  
للأقليات وتأثيرات العمر والفروق في مستويات الذكاء والعائلة بين

## نحل الجسم والسلوك الاجتماعي

٢. مدخل ميكولوجي ويركز على قسما وعوامل الشخصية والفرق  
الاثنية والطبعية وغيرها.

٣- تدخل الاجتماعي، ويركز على أهمية البصائر المجتمعية مثل قيم  
جماعة الاغلبية، الاساس الاقتصادي للمجتمع، اثر التطور  
الاقتصادي، اطار بناء الأسرة<sup>(١)</sup>. ان هذا الاجتماعي يمتد الى  
قدم لتوضيح مفهوم الاقلية قد لا نجد هذه عدد كتاب نظري فانكثور  
ولهم سيمثل ثلاثة يرى ان مصطلح الاقلية والاعلية قد قد الى حد  
كبير بدء الاجتماعي وكذلك مضمونه الحديث واصبحت هذه  
المصطلحات تلهم بمعنى سياسي واقتصادي، انما انما انما الاقلية  
والاقلية المستأجرة بالمرء الاكبر من التدخل القومي وهكذا<sup>(٢)</sup>

وعلى اية حال فاننا كان بعض هؤلاء الباحثين والكتاب قد استخدم مفهوم  
الاقلية للإشارة الى بعض المصالح السياسية والاجتماعية (كالأحزاب والميلقات  
الاجتماعية) فان هذا الاستخدام على صفته لا يتواءم مع ما نحينا ان من التماثل  
الاقلية او الطبيعية او الثقافية لمفهوم الاقلية.

وحتى ضمن هذا الاطار فانه لا يوجد محور مطلق او ثابت لتحديد مصادره،  
لا ان مفهوم الاقلية بات يشتم بالضرورة وصعوبة التحديد لكنه يستمر اساسا  
بوضع جماعة معينة داخل كونه او مجتمع ما كذلك فانه يشتم بالضرورة

(١) - محمد ابوهم علي ود مولا حياء أزمة الاقليات في الوطن العربي، دار الفكر بيروت  
٢٠٠٢ ص ٢٦.

(٢) - د. ريم مهران ثلاثة محاور علمي حول الاقليات والامتياز السياسي في الوطن العربي،  
المجلة الدولية، العدد ٩٢، القاهرة ١٩٨٨ ص ٢٨٦

والديناميكية، بمعنى أنه غير جامد، ذلك أنه عرصة للتغيير المستمر بدفع عوامل متعددة كالاندماج أو الانفصال ضمن الأغلبية الحدية هي الدولة أو الهجرة والارتحال إلى مناطق أخرى أو بقلل قتلهم القسري أو بفعل الانفصال عن الدولة وبأسس كيان مستقل أو الاندماج بدولة أخرى مجاورة وغيره من العوامل التي تجعل الاعتماد على معيار صحت لتحديد هذا المفهوم غير مكتمل من الناحية العلمية والموضوعية.

ومع ذلك، دأب بعض الكتاب إلى تحديد معايير معينة يمكن أن تطبق على مفهوم الأقليات، لعل أبرزها المعيار العددي (عند الأقلية بالنسبة إلى المجموع العام لسكان الدولة) ومعايير الأهمية الاجتماعية أو السوسولوجية فضلاً عن معيار المشاركة<sup>(١)</sup>

غالب يتعلق بالمعيار العددي فقد ذهب البعض إلى هذه الفرضية للحاسم في مدى قوة وضغط الصراع والتنافس القائم باستمرار بين الأقلية والأغلبية، فأرناح النسبة العددية للأقلية يؤكد لديها أصلاً بالقوة النسبية تعطها أكثر استجابة لطلبات المعالي من قدامها والذين يبالغون في المطالب بالاعتراف بالأقلية وعلى العكس، كلما غدت نسبة الأقلية في المجتمع، كلما كان الطرفان (الأقلية والأغلبية) أقرب إلى الحثاكية في المواقف والسلوكيات، طي صفوف الأقلية تتمتع النظرة الواقعية ويضمحل دور المشرخين، لما في صفوف الأغلبية فيكون الاطمئنان على ذات أكبر فيزداد الانحداد للتسامح<sup>(٢)</sup>

من هذا الأسس (معيار الحد) أتجه لبعض إلى التأكيد على أن الأقلية هي

(١) د عبد السلام إبراهيم وتعليق: سحر سيق نكود، ص ٢٥ وما بعدها

- Sinager India, 1968 p.32-33

(٢) عزي غرسن، مخططة القليلات: قتلتي اللاوي إلى السموالي المظهور، دار المستقبل، القاهرة

(جماعته تحتل أربعة أثل من الخلية العنصرية مقارنةً ببقية السكان السود، ويكسبها مركز غير مهم، ويكون أفرادها من مواطني الدولة، ويتديرون بخصائص شبيهة أو دنيئة أو ثموية تختلف عن تلك التي يمتد بها بقية السكان، ويظهرون أو بشكل صمعي شعوراً بالتمسك يوجه نحو المحافظة على ثقافتهم أو دينهم أو لغتهم)<sup>(١)</sup>.

مقابل ذلك شدد البعض الآخر على أن الإجماع الحقيقي للأقليات لا تكمن في عرقها وإنما في وضعها الاقتصادي أو السياسي، حيث يشير د. وليم سليمان ثلاثة إلى ذلك بقوله إنص لا نضع هنا نصب أعيننا الإجماع الديموقراطية للأقليات المعنية بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وديها الاقتصادي والموسي والاجتماعي<sup>(٢)</sup> وفي هذا المعنى الشارة واضحة في بعض الجماعات التي يطلق عليها، حينئذ (الأقليات المسترتجة) والتي نجدها في أغلب الأحوال، ورغم قلة عددها، تحتل مؤلفاً مهماً في الكثير من الدول كالمورانية في لبنان، والفرنسي في بوروندي ورواندا والتغري في إثيوبيا... الخ.

إضافة إلى ذلك أشار البعض إلى محاور المشاعر التي يركز على أن الشعور بالانتماء إلى جماعة ما أو التنزير من هذا الشعور بشكل الأسس في تحديد وضع الأقليات<sup>(٣)</sup> ومهما يكن من أمر، فإن الاختلاف والتباين في تحديد مفهوم لأقلية لا ينبغي أن يصدرنا عن تحديد بعض المصطلح أو التسميات التي

(١) سبوري، إدم السيل وروساق المسكة لحل مشكل الأقليات حلاً ملجأ، دراسة مقدمة إلى اللجنة الفرعية لمدع التميز وحماية الأقليات (الترجمة الفرنسية)، الجمعية السودانية لعلوم السياسة،

٩٦، من ٢

(٢) وليم سليمان، ثلاثة فئات محدرة سوق تكوّن من ٢٧٨ ومليها.

(٣) ملهم شوقي الشرف، الأقليات المسترتجة الأدبيات، والمفاهيم، مجلة لعلوم الاجتماعية العدد ٣، الكويت، من من ٥٣ ٥٤.

يجعل من تعريف الاقلية لمرادفها ودون ان يفوتها التأكيد على ان هذه الخصائص لا تمثل اهمية المعيار العددي كمعيار رئيس في تحديد التعريف وعلى النحو التالي:

- ١ - مجموعة من السكان يقل عددها مقارنة ببقية سكان الدولة
- ٢ - تنقسم بخصوصية او مجموعة خصائص مميزة لها عن بقية السكان
- ٣ - التمييز والفاصلة هو الاساس الذي يحكم في غالب الاحوال علاقتهم بالأغلبية او النظام السياسي الحاكم.
- ٤ - الشعور التضامني بين أبناءها وقرابة في المحافظة على الخصائص المشتركة من السمات المميزة لها.

ان الله نظرة على هذه العناصر نلاحظ القول ان الاقلية هي جماعة تثل نسبتها مقارنة ببقية سكان الدولة تشترك في واحدة او اكثر من المقومات او الخصائص، كاللغة او العرق او الدين او الثقافة المميزة لها عن بقية السكان، وتمارس هذه في غالب الاحوال معاملة تمييزية وتحرش من المشاركة في ادارة المجتمع من قبل الاغلبية او نخبة سياسية حاكمة، وتتميز بوجود شعور تضامني ورغبة في المحافظة على الذات.

### ثانياً: رؤيتي هي تسامح الاسلام مع الاخر

ما من شك في ان التعاليم السمحاء التي جاء بها الدين الاسلامي كس لها اثر البين في تلك جموع الناس لدعوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم طرابة ودون فكره. ان دعوة الاسلام لم تحصل في ثقلها في فكره او فكر الناس على قولها او الاتفاق لها، بل كانت للحكمة والمعاملة الحسنة في مقابلة الاساليب التي انتهجها المسلمون الأوائل في نشر دعوتهم والنجاح عنها قال



إن تلك الأسطورة وغيرها تؤكد بلا ريب أن الإسلام لم يتقدم البلدان بالقوة، والسبب ولم يفسر القول بالإكراه بل كان دينا يحت على عدم إكراه الناس على اعتناق مالا يرغبونه وهناك آيات عظيمة وكثيرة في القول كذلك على أن للإسلام هو دين الحرية والتمسح وعدم الإكراه قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي دِينِكُمْ قَدْ تَبَيَّنَ كَثُرْتُ مِنْ النَّاسِ﴾ (البقرة: ٢٥٦). لقد توجب على موقف الإسلام التمسح مع حيل الأخرى في تفرقت لأهل البلدان التي دعاها الله للإسلام حرية الاعتقاد الديني، ونقبت وفق تعبير د. محمد عماره جزر بشرية لم يدخل أهلها في دين الإسلام حتى توجد أناس فرميا ولم يتوحدوا دينيا<sup>(١)</sup>.

ولقد توجب على الموقف التمسح الذي لحاظ به الإسلام غير المسلمين أن تفرقت ليوأله كثير من الحقوق غير مختلف للصور الإسلامية وهي مقدمتها حق العدالة والمساواة وحق الحرية في الاعتقاد الديني.

### أولاً، حق العدالة والمساواة

المعاد بالمساواة هنا هو أن يطلب قانون جميع أفراد المجتمع على قدم التسوي فلا يكون تمييز لفرء أو لشيء لطبقة أو لاضطهاد لطبقة أو تمييز لبعض مبادئ الظروف واحدة والفرق متباعدة<sup>(٢)</sup> وأسلم هذه المساواة في الإسلام، هو أن الناس كلهم متساوون في أصل الخلقة والتكوين، فكلهم مخلوقون من معن واحد ومادة واحدة هي التراب، قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُكَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَخْلُقْكُمْ مِنْ نَرٍّ إِذَا تَدُنُّ

(١) د. محمد عماره، وجهاً لوجه، الطائفة النيشية والوحدة القومية مجلة المستقبل العربي، العدد ٣ أبريل ١٩٧٨ من ٩٦.

(٢) د. عبد الحكيم حسن قولي، الحرية العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام دراسة مقارنة من الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٤ من ١١٢.

نشر مستور (٢٠) [الروم: ٢٠] وكل يلي قم مشايروني في التمتع، فكلهم بفرقة  
ولعرب، انشاء من اب ولحد ولم ولحدة، قل تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ  
ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ، جَعَلَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [١٣] [الأنعام: ١٣] [١٣] وقد ذهب جمهور من الفقهاء إلى أن الإسلام حينما قرأ هذا  
المبدأ فإنه قد جاء بعداً جديداً لم يلقه العرب في حياتهم ودرستهم والتي حلت  
بصفت النعماني والتأثير والتأثير بالانقلاب والتأثير المتكثف إلى غير

رئيسيته لهذا المبدأ، يكون الإسلام واعتراف الكثير من المستشرقين له  
سبباً في تشريعها القانونية الحديثة، وقد كل لهذا المبدأ أثر كبير في اجتذاب الكثير  
من الشعوب والأمم نحو الإسلام، وخصوصاً بعد أن ارتكبت الشعوب الأولى قيمة  
المعاني لخطيئة التي جاء بها القرآن ومسة النبي محمد ﷺ من المساواة، حيث  
اجتهدوا في تفسيرها وتطبيقها على أرض الواقع وبما يتواءم مع الغلبة للبيئة  
الفاصلة على أن الطور والسور مرفوعة بين البشر الذين خلقوا من صفة واحدة  
وجعلوا على صورة واحدة وبقية يجب عليهم التعرف والتألف والتراحم مهم  
تفرق مكاناً ولحظاً والوقت والجماعة، ذلك أن مقاصد التفاضل بينهم إنما يكن في  
أعمالهم لأهل إنسانهم أو قوتهم<sup>(١)</sup> وقد عبر النبي ﷺ عن هذا المعنى بصديق سمير  
في خطبة الوداع بمس (٦٣٢ ميلادي) حينما قال: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن رِبَكُمْ وَاحِدٌ**  
**وَأَنْ أَيْتَكُمْ وَاحِدٌ، كَلِمَتُكُمْ وَاحِدَةٌ وَلَكُمْ مِنْ تَرَابٍ، إِنْ تَرَكْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَقَاتِلْكُمْ، وَتَبَسَّ**  
**لِعَرَبٍ عَلَى عَرَبٍ وَلَا عَرَبِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا نَصْرٌ عَلَى نَصْرٍ وَلَا لَعْنٌ عَلَى**  
**لَعْنٍ إِلَّا بِتَقْوَىٰ وَلَا هَلْ بَلَغَتْ**<sup>(٢)</sup>.

(١) عبد الحميد متولي، نظم الحكم في الإسلام مع الصورة السياسية المتصورة الحديثة، دار

العلماء، الإسكندرية ١٩٧٤ من ٢٨٦

(٢) انظر من الحديث في جامع الحكم القرآن القرطبي، مجلد الثامن من ٢٢٢



فَهُ شَكَنَهُ بِالْقَتْلِ وَلَا يَحْرُسُكُمْ شَعْلَانٌ قَوْمٌ عَلَى الْآ تَعْلُوا أَغْبِرُوا، مَوْ أَرْبُ  
سَقَوِي رَأَيْتُوا اللَّهَ فِي قَلْبِهِ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ [١٨]. وقد أظهر الإسلام  
بعض القصور سامحا واعتدالا وعدلا كل نظير اتجاه المخالفين له من العقيدة من  
بناء الجماعات القسرية المغيرة من يهود ومسلمي وصليبة وميرهم، لا خمس  
هؤلاء في تلك الفترات الإسلامية، على الخصلة والإمل وتعدوا طيلة حقبة لدولة  
العربية الإسلامية، بجميع حقوقهم فامتلكوا مشاتهم الخاصة ومحاكمهم وكلائهم  
ومعابدهم ووصلوا إلى أعلى المناصب السياسية والإدارية في الدولة الإسلامية،  
ومن بقي نظرة على التراث الإسلامي في فن المال والفن يدهش لتكرار الكثير  
من الأدب والمذاهب والسيارات الفكرية التي تعالجت داخل إطار الإسلام وبين  
طوائفه المسلمين، وقد كانت مناقشات أصحابها وقادتها ومطوريها قائمة  
ومزدهرة مع المتكلمين والمفكرين الإسلاميين، تلك المناظرات التي لخصت  
حفظتها في بلاطات الخلفاء وقصور المومنين وبيوت الحكمة ومعاهد الدراسة  
بل وفي المساجد أيضا.

وتلك ولائها كانت ولزمت من أهم قرويا الكبرى والأجندات العظمى  
التي حقها الإسلام وتغير بها عن سائر قريالات والمضمرات البشرية  
الأخرى<sup>(١)</sup>

ورغم أن الإسلام لم يعرف في تامله مع الجماعات القديمة المغيرة ما  
يعرف بمصطلح الائتلاف، كما عرف مصطلح أهل السنة (أي سنة رسول الله) إلا  
أنه يرمي تلك الجماعات لاعتقادها خلاصا ولم يتدخل معها كمسألة أو شيء في جسد  
الامة، بل تعامل معها كجزء من نسج الامة وخلقها من أوقاتها الفاعلة في البناء  
المصلي لا يمكن أن تطل مشكلاتها (إلا في إطار السياق الحضري العام للامة

الإسلامية، وقد وضع الفقه الإسلامي قواعد موروثة ولحكم ميسرة للتدخل الأجنبي مع أهل الفضة دون حيف أو ظلم وقد كان سجل علاقات المسلمين بسائر أهل الطوائف والأقلام خير شاهد على تساقية الإسلام والمسلمين، بحيث لم يسجل طيلة مسار التاريخ الإسلامي أي عملية إبادة جماعية أو اضطهاد أو انتهاك جماعي لمفروق بناء الإقبال المختلفة في أي من مدن الإيلاام أو المدن التي تخص المسلمين، كما قامت به الشعوب الأوروبية في إبادة المسلمين في الأندلس أو الهند الحمر في أمريكا أو إبادة الشعوب العربية الإسلامية في الجزائر وليبيا وفلسطين وكما يحصل اليوم من إبادة جماعية للمسلمين في العراق تحت دعوى الديمقراطية ونكران الحرية، وقد حفل التاريخ الإسلامي بالكثير من الشواهد على وصول للكثيرين من أهل الفضة إلى أعلى المناصب الإدارية في الدولة العربية الإسلامية، ففي الأندلس أصبح للكثير من اليهود وزراء وقوانين الكثير من القساري قيادة الجيش الإسلامي، أما في عهد الخليفة هارون الرشيد فقد وضعت جميع المدارس تحت إشراف ورقابة أحد القساري ويدعى (هذا حضية)<sup>(١)</sup>

لما اليهود فقد عاشوا الفضل مراراً في ظل الدولة الإسلامية وهو ما يمكن ملاحظته في شهادات لكثير من المنصحين للتجربة الإسلامية ومنهم مؤرخون يهود امتازوا أن اليهود لم يحرموا مرحنة ازدهار ثقافتهم وتأسيس على على حياتهم طيلة العصور الوسطى كما عرفوها في قبلة الإسلامية، بل لقد أبدى مؤرخون يهوديون عجبهم من ظاهرة كثرة المومنين والمعتنقين من اليهود والفصيلة والقساري في دولهم لكثير من الحكام والأمراء المسلمين سواء على مستوى وزراء أو مدراء أو مستشارين، حتى كان ذلك باعث حق ومجده العامة من المسلمين

مهل من نظير ذلك في أي ديمقراطية غربية معاصرة إزاء ما يوجد لديها من عقائد دينية معاصرة لها ولا سيما العقائد المسلمة التي لا زالت في عموم أوروبا لا يعترف بحقوقها الدينية وتسلم صدها أنواع مختلفة من التمييز والكرهية والتقصير في الحصول؟

### ثانيها مبدأ حرية العقيدة

لنطلق الإسلام في نظره لحرية العقيدة من اعتبارها مبدأ مقسم بموت الإنسان بدنيهاً ويقف قسماً حتى وإن بقي حياً بكل ويشرب ويسم في الأرض كسائر القلوب والأفهام ومخترقات الله الأخرى.

لما للإسلام جاء ليرفع من كرامة الإنسان من حيث هو إنسان فأعطى قيمته البشرية وأعاد له كرامته المسلوقة وكفل له الرزق والطيبات وحقق كرامته على كثير من المخترقات<sup>(١)</sup>

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي آدَمَ وَالْجَنَّةِ فَتَلَوْنَهُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ فَانْقَضَىٰ عَنْهُمْ كُفْرُهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرٌ وَأَمَّا ذُنُوبُهُمْ أَلَّا يُسْمِعُ الْبَشَرَ إِذِ انبَسَوْا فِيهَا فَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِنسَانِ وَالْأَنْعَامِ هَٰذَا وَذُكِّرُوا فِي الْإِسْلَامِ كَثِيرًا مِّنَ النَّظْمِ وَالْتِزَامَاتِ الَّتِي تَخْلُصُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْقُرُودِ الَّتِي تَحْبِطُ بِحُرِّيَّتِهِ فَالْبَشَرُ نَظْمٌ قَرِيبٌ وَحَرَمَ اسْتِعْلَاكُ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ الْإِنْسَانِ وَسَمِعَ الْقَلَمُ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَبَيْنَ الْبَشَرِ فَجَعَلَ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكُونُوا لِحُرَارِهِمْ فِي عَيْشِهِمْ هَٰذَا وَفِي الْمُسْتَضَائَاتِ بَيْنَهُمْ وَفِيهِمْ الَّتِي يُؤْمِنُونَ بِهَا دُونَ عَيْشِهِمْ لَوْ جُورَ لَوْ اسْتَطَاعُوا لِيُنْفِئُوا سُبْحَانِي

(١) د. محمد حمزة، الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات الحقوق، سلسلة علم المعرفة (٨٩)

للتعق في عيالتهم<sup>(١)</sup>

و نتمتع تاريخ المسلمين يقدم تليلا على مصداقية الشواهد التي لى بها الاسلام في هذا الاتجاه فقد حكم المسلمون وفق شريعتهم ولتكم لم يمسر طلاقا لى لغيرهم الحق في الحكم والاقرار والتجديد وفق شريعتهم ونقلهم الخاصة ليهما فكانت لرمس الاسلام ولزالت بحق لرمس الحرية الدينية التي لى لى ظلم على جميع لبناء الدواكل المقابلة وقد سار المسلمون ولاروا على هذا المنهج حتى في حروبهم لى كانوا يسمعون لاهل القبائل المقروحة لى يتقوا على دينهم اذا رغبوا مع أداء الحرية والطاعة للحكومة الاسلامية مقابل حريتهم واحترام هائلهم وشعائرهم ومعادهم<sup>(٢)</sup>.

بل وحريتهم في التعبير عن آراءهم في المناقشات والمباحثات الدينية مع المسلمين حيث ذلك لى المسلمون مأجورون بانقاد العقل والهمة والبرهن سبيلا في الوصول الى الحقيقة ولى يكون عسلهم الانحياز وقرع الحجة بالحجة وكما قال تعالى: ﴿ اَنُحْ اِلَ سَبِيلِ رَبِّكَ يُنْفِئُكَ وَالْمُؤْمِنَةُ الْفَاسِقَةُ وَجِبَالُهُمْ بِالْأَى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: ١٢٥] وبماطلب لاهل الاديان الاخرى بقوله: ﴿ كُنْ عَاتُوا يُرْسَلَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُبْتَدِينَ ﴾ [النمل: ٦٤] وليرجوع الى الشواهد الاسلامية نجد لكثير من القران تدالة على فهم التسامح مع غير المسلمين.

لا كان كثير من خلفاء بني العباس وغيرهم يحتضرون المجالس للمناقشات الدينية فاجتمع عندهم كثير من العلماء المذنبين الى القبلى ومعتقدات شتى

(١) فلا عر د رقد اقوشي، مصدر حق ذكره - ص ٤٧.

(٢) من لروع ما يروى هنا لصلالة الخليفة المفل عمر بن الخطاب لاهل بيت النكس لاهل والامن على الصميم وكثرتهم وعولتهم لى لا يروى لصلالة عليه من الصلاة في كسبه اقولة محترما لشاعر قصارى وحريتهم الدينية.

يتلقون هي شؤون العقائد ويعتبرون بين الأديان، كل يدلي برأيه ويبني حجه في حرية وإس وألن، ولم يكن الخلفاء يحتملون هذه المنقذات حسب ين يشجعون عليها بالسلطيا والديات بل يشتركون فيها بأنفسهم في لحوس كثيرة، وكانت محاولات العلم السلطة السياسية في جانب الحوار الدعوى و السبني بهنما ترجيح كفة ليهلك على لآخر تالكي معارضة واستكرا من قبل جمهور رابع من المعلمين ولم نعد تلك المحاولات طويلا حتى اندلعت، ويمكن لنا ان نشير في محاولات الفقه المأمون التي سعت الى فرض الفكر لمعتري على الفكر الذين بقوة سبب لها كالى من خلفته الوقت سوى التراجع عن منهج التحكم بمللك الناس والعودة لحرية الايمان والعقيدة الدينية بعد ان وجد في منهج نفيه لمامون خروجا عما لبته الدين وألقه الناس من حرية التعبير والاعتقاد دون لكره.

وعموما يمكن لنا ان نوصد بعض لوجه التضاوح ونكتس حرية العقيدة في اسلام من خالى أآتي.

١- نهى الإسلام عن معارضة اهل الكتاب الا باقتي هي لعمى، قال تعالى:  
﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ٦٤] [المنكوت، ١٦].

٢- حماية اهل الكتاب والمحافظة على لملكن عبادتهم وصيغتها، ويسل حرص الاسلام على حرية العقيدة وحم الاجلر على تعذيب، مهما كانت الظروف الى حد انه اذا ما طلب لحد من المشركين من مسلم ان يحبه فليبه ان يستجيب له حتى لا يصحبه سوء لو لدى وكف فل تعالى: ﴿وَمِنْ أَحَدِنَ الْمَشْرِكِينَ أَشْجَرَ فَإِجْرَةٌ حَتَّى يَتَمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَلْتَمَعَ مَأْمَنَهُ﴾ [التوبة: ٦]. هذا مع المشركين فكيف اذا كى لامر مع اهل الكتاب الذين يشتركون مع المسلمين في رجوة الفوة و بعد.







## الفصل الثالث

### الالتزامات بين عدم التدخل وحق التدخل الإنساني

#### أولاً. أهداف التدخل الإنساني،

مع التطورات الجارية في النظام الدولي، ومع بروز العديد من المتغيرات غير المتكافئة وانعكاس ذلك على المفاهيم النظرية، روج الغرب للاعتبارات الإنسانية، فالتزمت بتأسيس قاعدة واسعة في المعاملات التجارية والتعاونية والدولية عن تطور مفهوم التدخل الدولي المبرر بمخالفات إنسانية أو سيادية عليه اختصار (التدخل الإنساني)<sup>(٥)</sup> ذلك المفهوم الذي يوثق بتقرير اللجنة في الشؤون الداخلية الدولية ما طرأ على أسس إنسانية سواء جاء مثل هذا التدخل من جانب منظمة دولية أو إقليمية أو لقد شكل تحالف يجمع بين عدد من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط.

واحد هذا المفهوم اختصاراً كبيراً في السلطة الفكرية والتطبيقية حتى خشي

---

(٥) يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن مفهوم التدخل الإنساني ليس بال جديد، فقد برز من قبل الدول الأوروبية لأمريكا البروسية في حق تاريخية سابقة على قيام تنظيم لدولي ونسب ذراع له، منها الدفاع عن الحقوق المتهددة لبعض الأقليات التي تشكلت في بعض تلك الدولة المتعددة. وبصفة أن الدولة المتدخل في شؤونها لم تضمن هذه الأقليات الحماية اللازمة وفقاً لتعاليمها، أو كان لها إما حل مغلقة أو اعتداء غير مبرر، ولم يتم الحفاظ الوطنية بحدودهم أو انصافهم من قبل القضاء في البلد الأجنبي، وقد وسعت الدول الأوروبية من هذا المفهوم ليشمل حق التدخل لصالح الأقليات الموصية بالوحدة في الدولة المضيفة معاً بشر أن الدفاع السليمة وليست الاقتصادية هي التي كانت وراء عمليات التدخل الإنساني حرم من الموندوج فشر:

Y Bronlie, international law and the use of force by states, London: oxford university press, 1963 p. 114

لبعض من يصبح بطلا في العلاقات المستقبلية لاسيما في ظل بريد مور  
لمساعدات الإنسانية مع تعدد أشكالها وبطد المنظمات التي بمسهم وزيادة  
الاهتمام الغربي الأمريكي بحقوق الإنسان مما يوحي بأن مبدأ التدخل انساني قد  
بدأ يحظى بتأييد المجتمع الدولي<sup>(١)</sup>.

ر لاكثر خطورة على المصالح الدولي الدولي هو ما يسعى اليه الفقه  
الدولي المعاصر وما يقدمه من اراء وبحوث ودراسات في المنظمات الدولية  
والتي تشجع جميعا باتجاه ابرار أو لجارة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية  
للدول تجارة لسيادتها، تحت شعارات تتلوع حسب الظروف مثل مدح الممارسات  
الاثنية والنداء عن حقوق الإنسان والأقليات، أو قمعها من الكونوث الطبيعية أو  
لمجاعات أو غيرها من مبررات التدخل.

وقد تصاعدت وتيرة هذا التوجه منذ بداية التسعينات من القرن العشرين،  
له نبتت دعوى قانونية يوجب التدخل مطلقا حدث في مؤتمر باريس للأمم  
والقانون الأوروبي عام ١٩٩٠، ومؤتمر برلين عام ١٩٩١<sup>(٢)</sup> وقسائر الامم  
العام للأمم المتحدة التي تروج للحق في التدخل.

بل أن هذا النوع من الموقف قد مورس فعلا في القرارات الدولية التي  
اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لتجاء الكفهر من  
القصاص الدولية والتي لباحت حق التدخل الإنساني، ومنها القرارات المتعلقة  
بتشكيل محاكم جائية دولية متخصصة بجرائم الإبادة الجماعية والقنطير العرقي.

(١) جيو بيرلي رستون، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان  
والديمقراطية، مجلة سياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٢ من ١١٤

ورذلكه Foreign policy, number 90, spring 1993 pp 3-4

(٢) - مهم محمد السراوي، الأقليات والامن القومي العربي، دراسة في الجهد الداخلي والاقليمي  
والدولي، دار وائل، ص ٢٠٠٣، ص ١٧٢



وعبر مفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير لبعض الجماعات والأقليات، ومحدوده معها الاستقلال على حساب الكيبل السياسي الدول القائمة، فضلا عن مفاهيم أخرى لا تقل خطورة مثل مفهوم (الأمة الاثنية) والديمقراطية الاثنية)

لمفهوم الأمة الاثنية يعني ان الاثنية تشكل امة مستقلة قائمة بذاتها وبالتالي فمن الممتنع ان يسمح لأفرادها بالعيش ضمن إطار الدولة، وإن سمح لهم بذلك فينبغي ان يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام

بمعنى آخر محاولة منح الاقليات أو الجماعات التي أصبحت نفسها مولهة الخاصة - بسبب تعاقبها واستقرارها في دولة المفرد - وضعاً رسمياً خاصاً ومعتزاً به دولياً، يختلف عن وضع الدول ويعق لمثل هذه الجماعات ان تكون مثقلة في مؤسسات القومية ونوعية<sup>(١)</sup>، وبحاج المرء كثيراً من الصناء ليدرأه الآثار المترتبة على تبنيهم مثل هذا المفهوم، إذا ان تبني مفهوم الأمة الاثنية وما يندرج له من لقاءات لغوية لابد ان يفضي الى تفتت الاقليات والجماعات فيما بينها المحصور على قدر من الاستقلالية الذاتية الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى تدمير الكثير من الدول لفطر الشرق والاميرال.

كما دأبت الولايات المتحدة في ذات الوقت بإشاعة مفهوم (الديمقراطية الاثنية) الذي يعني ان لكل جماعة اثنية حق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة وبأنبوب ديمقراطي من حيث استخدامها لتقنها ودينها ومورثتها الثقافية، ورغبها في التعبير عن طموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على أساس عرقي أو ديني أو طائفي أو لغوي.

وقد وجد هذا المفهوم تطبيقه الأولي في تنزانيا تلك الدولة الاقربقية التي تضمها أكثر من ٧٠ جماعة عرقية وقلبية، حيث شجعت الولايات المتحدة الجبهة

(١) سيورن لوند دراسة حول السبل والوسائل اللازمة لحل مشكلات الاقليات حلا سياسياً،

لشعبه للديمقراطية الانتخابية بقيادة ميلس رينتوي الذي يتحدر من أقلية للعرب  
القلبية، التي استلمت السلطة عقب انهيار النظام الشيوعي للرئيس هيثمريام عم  
١٩٩١ على تشكيل الأحزاب السياسية على أساس عرقي وجيلي، حيث تم تشكيل  
لكثر من خمسين حزباً قبا في ليوبياء، بل أن الموقد الجديد لم يبق كل جماعة  
قبله بممارسة حق تقرير المصير عبر النظام الجديد في الموضع والذي ترسب  
عليه لاحق قيام الحكومة الاتحادية بتلك الموظفين ورجال الدولة كل في موطنه  
أو منطقته القبلية، وأصبح بوسع كل مقاطعة أن تستخدم أمتها أو لهجاتها القبلية  
في التظيم عوضاً عن اللغة الوطنية الأمهرية أو رديفا لها<sup>(١)</sup> وقد تعرضت  
السياسة الأمريكية في ليوبياء إلى انتقادات عنيفة بسبب خلقها لثمة من الفوضى  
والاضطراب، فالتكثرت بطرس بهائي لدرعاء المعارضة في جنوب ليوبياء  
يؤكد أن (العرقية مشكلة لمة ومشكلة ثقافة..

وسن لا نريد أن نوزع التظيم بعدد اللغات العرقية، فالتأرجح منطقة واحد  
خالصة بجماعة عرقية واحدة، فكل الإقليم في مشاهة للجميع.

وبن نتيجة ما حصل في يوغسلافيا واسعة وأما اعتقاد أن العرقية هي  
مبداً غير صحيحة<sup>(٢)</sup> والأم المهم أن ما جرى في ليوبياء قد أصبح عن سياسة  
أمريكية مقصودة لا هذه التجربة في مناطق أخرى مثلاً حصل في يوغسلافيا  
حينما قسمت على أساس عرقي فهي القولة الشيوعية بين ست دول جديدة بل لم  
تكتفي بالولايات المتحدة بذلك إنما كرست مفهوم تجزئة الشعوب حسب جسيمات  
اليوسنة إلى ثلاث مقاطعات (صربية ومسلمة وكرواتية) وفي حربها على حركة  
مطلقاً عام ٢٠٠٦، فبقت الولايات المتحدة سياستها العرقية الجديدة بأخر جهها

(١) دار الجماهير للصحافة، ليوبياء خلق نوعاً جديداً من القومية لمة البهرغانية العرقية،

نشر في ليوبياء، صحيفة الجمهورية، العدد ٢٩، بتاريخ آذار مارس ١٩٩٤ ص ٤

(٢) المصدر السابق، ص ٥

لنوعيه سبباً قائمة على أساس المحاصصة القبلية والعرقية بين قبائل وأعراف العثمانيين القديمة. ولم يكن العراق بمنأى عن تلك السجاسة التكتيكية حين جُهدت له لإبواب المتحدة في حيدر «قوم المحاصصة الطائفية والعرقية في العصر السبسي العراقي بعد احتلالها للعراق في تموز/ أيار ٢٠٠٣، ليند، من مجلس الحكم الائتلافي الذي شكله الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤، وأنهاها بالحكومات التي تتبعه، حيث بدى العراق الأمريكي على بروز جهود الطائفة والعرقية في تلك القوارب بدلا من الهوية الوطنية للعراق الموحد وهو ما أدخل العراق في نفق مظلم من المشكلات والتحديات الطائفية والعرقية بين مكوناته القروية بدلت كدور بدخوله في الحرب الأهلية مع ما تحسه تلك الحرب من خطر التقسيم لهذا البلد المهم في المنطقة العربية وعموم الشرق الأوسط، والأمر فهم من هذا كله هو أن السجاسة العرقية التي أخذت تتجهب الولايات المتحدة إنما بدلت تعمي ورامها مقاصد وتوجهات أمريكية سم تعد مظنة على أحد لعل أهمها استخدام تلك السياسة مع ما يدخلها من شعيرات نسجية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان لتفتت الدول وتزويق الشعوب بهدف تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة الساخنة من العالم.

وهذا ما يتم التمهيد لتلك السياسة بحالات تشهير تمهد لها الإدارة الأمريكية ووسائل إعلامها لهذه القولة أو تلك في حشدان الديمقراطية وحقوق الإنسان، يتم من خلالها نشر مطبوعات عن لوائح حقوق الإنسان تبصر الفتات أو الجماعات السكانية في دولة حرة وبصورة جالغ فيها، ثم مايلبت في يوم شعير منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية لتبني ترسانة وتقارير تتماشى مع ذات السهوج القروية السجاسة الامروكية يتم فيها التركيز على القضايا والمخالات التي تظلم اهتمام الرأي العام العالمي ثم تهيء الساحة الدولية فيما بعد لنقد تلك الحالات بصحفة مشايع ترورات ضد هذه القولة أو تلك وهي



لجل حقوق الإنسان وفي الجمعية العامة وفي مجلس الأمن<sup>(١)</sup> وهذا لا بد من التفكير من أن الكثير من حكومات دول الجنوب ومنها بعض الدول العربية عدة ما تصرف برودة فعل سياسية تجاه المعلومات التي تشر حول اوضاع حقوق الإنسان فيها وعلى النحو الذي وخلق نوعاً من التوتر في علاقتها مع بعض الجماعات العربية والمطلوب المتأثرة معها مما يخلق في المصلحة لزمات واضطرابات زرب حروب داخلية فهي فرصة أمام الولايات المتحدة والدول العربية للتدخل فيها بشرعية الأمم المتحدة وتكيفها لتضطلع بدور مركزي ولتطرح من خلالها رؤى وتصورات جديدة تطل بسيادة الدول ولتتأهل لوطني، منها مثلاً ضرورة ممارسة الاقليات لحقوقها في تقرير المصير غير انشاء وضع سياسي غيرالي أو كونهذالي بقطع عن السيادة الوطنية لقولة أو من خلال التصريح بوجود لسات دولية تحت بريمة حماية بعض الفئات السكانية وقتاء مناطق امنة.

وإذا نزلنا مع هذا التحول في مفهوم التدخل الإنساني تغير مماثل في التخرجات الحديثة للقانون الدولي فيما يتعلق بالسيادة التي لم تعد تحول دون ممارسة هذا النوع من أنواع التدخل وعلى غرار ما حصل في مناطق مختلفة من الحقم مثل كوسوفو وتيمور الشرقية ويوغسلافيا وأفغانستان والعراق.

مما يؤثر تغيراً مهماً في أسلوب وإداء وسلوكيات النظام الدولي منذ تسعينيات القرن المنصرم

أن هذه التخرجات الحديثة للقانونية قد سبقتها ثورات وانسجمة في الفكرات السياسية والاستراتيجية الإمبريكية والعربية تدعو إلى تحول مفهوم السيادة والتدخل طيناً للاعتبارات الإنسانية، فهي إحدى مخرجاته المتنبورة في مجلة هورن

(١) مجلس يوسع حقوق الإنسان والآن القوم العربي، نحو رابط عمولي في اللجنة الدولية لراثة، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، آذار - مارس

الخبر (Foreign Affairs) ويشير بربطه إلى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسترشد بدرجة أقل بالمعايير التقليدية للمواطنة أي ما إذا كانت دولة ما تتجاهل سيادة دولة أخرى.

مما سبق قوله لا نشأ لوصاح يصبح فيها لكل الحل الخارجي في الشؤون الداخلية دولة ما لمزاة ما يبرز لاسيما من حيث النتائج المختلفة لا سلطة محلية سيكون لها بغير تلك التدخلات الخارجية والتكاليف الدولية.

وبقول جون تشابل. إذا كان القانون الدولي لا يزال يحمي السيادة فمن هذه السيادة هي سيادة الشعب وليس سيادة الماهل.

وبمثل الدكتور محمود عبد الفضيل على ذلك بقوله في ظل هذا التفسير الجديد للقانون الدولي يمكن أن تتجاهل السيادة بصورة صارخة لاهوادة فهي من جانب قوة مضية أو خارجية على السواء

فيمكن لقوة أجنبية القيام بتصيب زعيم ما بادهاء في ذلك النظام بحكم مصالح الشعب الذي لا يستطيع التعبير عن رايه وهو مطلوب على امره<sup>(١)</sup> أما الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون فقد ذهب في عهد من ذلك حينما دعا إلى ضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة وبالشكل الذي يسمح بتثبيت لصوص جديدة تبهج التدخل الأمريكي لحماية الأقليات، فهو يشير في كتابه (أمريكا والغرفة البيضاء) أن ميثاق الأمم المتحدة قد أهمل حقوق الأقليات الوطنية مثل ذلك لأكراد، ومواطنو التبت في الصين، وعلى وعاء لحدوث الديمقراطية في بنوموم بوجهة هذا القفس بأسرع وقت ممكن<sup>(٢)</sup> وفي ذات الاتجاه دعا بحسن

(١) د. محمود عبد الفضيل، السياسة والفكر العربي في القومية والوطنية أو مترسة للولبية الجديدة، حدودها والقبائل مجلة المستقبل العربي العدد ١٧٧، شوال ١٩٩٢، ص ١٢

(٢) ريتشارد نيكسون، أمريكا والغرفة البيضاء، ترجمة محمد صديقي مراد، دار الهلال القاهرة ١٩٩٢ من ١٥٠.

السياسيين والممارسين التريبيين إلى ضرورة تخطيهم الأمم المتحدة من حجة لوجود التي يعيدها مرة خلال اصطدامها دوراً كبير في ميدان التدخل الإنساني، تدعس مع فصوا عاب، لأشبه من خلال الفصل العسكري الجماعي، والتصريح يستخدم لغة إذا قمصت الضرورة لقرص (الشرعية الدولية)<sup>(١)</sup> حتى ولي كلى على حسب مباداة الدول وساطةها للدخلى.

حيث يشير وزير الدفاع الإيطالي الاسوق فرجهيو رويوني، لسي بعضى مقالاته المنشورة في إحدى دوريات العربية، إلى أن النظريات الحديثة وكذلك الرؤية الأكثر اتساعاً بطابع عالمي للمصادر المشتركة ولحقوق الإنسان الإنسانية، ضرورة وضع حدود معينة لمباداة سيادة الدولة، ولتجنب ذلك، فمن المصائل المتعلقة بالإكرام القانوني للدول فيما يمكن التلوه شؤوناً داخلية يلهمي أن ترداد توضعها عن طريق أوزام اتفاقيات عامة. والمطلوب توضع ثلاث حالات ممكنة على الآلا:

- التدخل لا سباب اتصالية لمنع الانتهاك واسع لنطاق لحقوق الإنسان
- التدخل لا سباب أمنية لوقف الانتهاك الوثيك والمندم لألمحة للممر الشامل.
- التدخل لا سباب بيئية لوقف لمواء لطلاق مواد تعجب اضطرر شديدة وراسعة للنطاق للمناخ والمخاطم والأرض والبحر<sup>(٢)</sup>.

لن ما سبق يعنى ضرورة التفكير في الأحكام التنظيمية الواردة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تمنحت التدخل في الشؤون الداخلية للدول وجعلها تتلائم مع الظروف والاموركية والشرعية لراصة إلى تكيف التوجهات

(1) Foreign policy, op.cit, pp 3-4

(2) فرجهيو رويوني، لوريا: كيف نحمي في استقرار الشرق الأوسط مشور في مجوعة باهكر، سقا بعد عاصمة الصحراء: رؤية حالية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام

المباشرة والنظم الاقتصادية الدول التي تقع خارج إطار المنظومة الغربية وجعلها تتكلم مع طبيعته الجديدة للنظام العالمي ودفع تلك الدول للانخماج طوعاً أو كرهاً في حركة وغروب، والهدف من النظام إما على طريق التكييف الذاتي أو للأعاني، بمعنى آخر عليها أن تكسر حدود سيادتها الوطنية لصالح الشركات المتعددة الجنسية القائمة للذهب واستغلال الفروقات وعليها أن تفتح أسواقها أمام الاستثمارات الواسعة لتلك الشركات.

بما الدول التي تتأخر أو تعطل أو ترفض عمليات التكيف فأنها منخفض بشكل مباشر أو غير مباشر لعمليات الحصار والمقاطعة والمعلومات السببية والاقتصادية من جهة وخلق التنافس لها عبر الاضطرابات الداخلية وإثارة عدم الاستقرار السياسي لها من جهة ثانية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبسطها بعض الجبهات والنفوذ الاجتماعية، أو بتهمة تهديد السلم والأمن الدوليين عبر دعم الإرهاب في محاولة امتلاك محطة دمار شامل، ولذلك يرى أحد الكتاب المصنفين أن حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، قد حصلوا لمجرد أن العراق قد رفض الانصياع للشروط الأمريكية والفهم الغربية، وهي حجة مماثلة لحروب جرت في يوغسلافيا وأفغانستان وسنغري في المستقبل بين الشمال والجنوب<sup>(١)</sup> ولأنك في تلك الحروب برز من خلالها بث رسائله تهديد في دول الجنوب فخطية لانسما الدول ذات أهمية، مقادها عدم مصادقة الزعامة الأمريكية التي تصيح وكما يؤكد سمير أمين، مهددة في حالة خسارتها لتعودها في هذا العالم<sup>(٢)</sup> لاسيما وأن عالم الجنوب يزد موجس للزور ومصاح الأرفاقية وديمومة السكينة الدولية.

(١) د غاري هينسن، الاستراتيجية الرأسمالية وسيلة لتكوين طوطم الجوع، مجلة ككل حريه،

العدد الصادر ١٩٩٣ من ١٠٢

(٢) دلا من د مؤرخ الرأسمالية، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون

مجتمعها، العدد (٢) يناير ١٩٩٤ من ٢٢

## ثانياً- التدخل الإنساني بين الرفض والمشروعية

يجذب مفهوم التدخل وعدم التدخل الإنساني الكثير من الاجتهادات القانونية والمدرسة التي ظهرت كإفراز لتطور نظرية القانون الدولي فراء تساعد حالات التدخل السلمي والعسكري والصيغ الاقتصادية التي أخذت تعارفسها، بعض القوى الدولية باسم حقوق الإنسان وحماية لبعض الجاعات التي تتعرض حقوقها للانقاص والتمييز، وعلى هذا اتبعت الكثير من الكتاب والمؤرخين للتصدي لظاهرة التدخل المشروع بحجرات إنسانية وإخلاقية مستندين إلى حجج ومساوئ مبرمة تمنع التدخل أو استخدام القوة بأي شكل من الأشكال فيها بعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول ويحظره اتفاق أو ظم لمفهوم السيادة الذي أضلته الكثير من المؤثرين الدولية ولا سيما مؤثري الأمم المتحدة ومنها ميثاق لسي العلاقات الدولية، مقابل ذلك يرى بعض الكتاب والقانونيين أن المصير الذي نصت فيه لا يرقى كثيراً من مفهوم سيادة الدولة والذي لم يعد له أهمية في ظل التصورات الدولية المتداخلة في ميدان التكنولوجيا والاتصال والمواصلات وتطور الأسلحة التقليدية وغير التقليدية المارة لحدود الدول وتطرفت تلك التطورات المتسارعة في العلاقات الدولية وبما أخذت تتضمنه من دعوات للانفتاح والتسامح والتعايش بين شعوب الأرض وتعد الكراهية والحقد والأرهاب وثيقة التمييز والاضطهاد واحترام حقوق الإنسان لم تعد تمنح انظم فكتاتورية أن تتحكم حقوق مواطنيها وتشد في اضطهاد بعض الأقليات والجماعات المضايقة تحت مرع السيادة وإعليتها المكشوفة وعلى هذا ظل التدخل الإنساني لوقعت عمليات إبادة وتهجير والإقصاء التي تتعرض له بعض الجاعات كما يأتي انعكاس لتطور العلاقات الدولية وتساعد الشخصية القانونية للمجتمع الدولي ومساوئته في وضع حد للانتهاكات المستمرة لتضايح حقوق الإنسان، تلك تضايح التي لم تعد من صميم السلطان الداخلي للدول وإنما أوقعت في مصاف

للمصاب فيهم البشرية قلبية، مما يولد مسؤولية جماعية دولية للتكفل لوقف ما يعرض له الإنسان أينما كن وقدغن النظر عن لونه وجسه وعقيدته، من انتهاك لحقوقه الطبيعية في العرش والتكر والمعتقد.

وبس هذا الرأي، وذلك تنصم الآراء الفقهية بشأن التكفل الإنساني وحقوقه والجهود المبذولة له وصلاحيات الدول المتكفلة وغيرها من التناقضات التي مستعرضها تباعاً وعلى النحو التالي:

### ١- رفض التكفل الإنساني: (non-intervention)

بأسره الكثير من فقهاء القانون الدولي، انطلاقاً من الكثير من النصوص والفقرات المبثثة في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وأنها ميثاق الأمم المتحدة، وقد جاء مبدأ عدم التدخل ليعبر من جهة عن مدى التطور المتواصل في العلاقات الدولية وفي توحيد القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية واستمرار المجتمع الدولي على ضرورة ضمان حقوق الدول وحفظ السلم والأمن الدوليين من جهة ثانية لأسباب بعد الملمسي والتكرات التي حلت بالمجتمع الدولي بعد تلك الحرب.

وتعد سيادة الأساطير القانوني الذي اعتد فيه القضاء في تقرير منع التدخل، وفقاً للنص المادة ٧/٢ من الميثاق، وحددوا على وجوب التمسك بعدم استخدام القوة بأي شكل من الأشكال ضد دولة أخرى ومهما كانت المبررات والاعتبارات المقدمة، حتى وإن كانت لحماية أو تنقيح، وعلى هذا فقد شكك بعض الفقهاء بالقدرة اليوم من اعتبارات لنوعية لتسوية تكفل دولة أو مجموعة دول في شؤون دولة أخرى، تلك الاعتبارات غالباً ماكتفى ورامها مقصد سياسية يسمى بالحرف المتدخل إلى تحفيها تحت أسمية ولودية إنسانية أو أخلاقية.

وقد حظى البروقسور القسزوم إلى هذا الرأي، مقدداً على رخصه مقولة المتدخل الأخلاقي أو الإنساني من جانب دولة في دولة أخرى وأنها لياه بلكه ملوك غير مبرر يمكن أن يحرض لقتال الدولة المتدخل في شؤونها الخطره من ثم فلاجوب و يسمح به إلا في الأحوال الاستثنائية جداً والتي قد تستلزم عملاً دولياً

عاجلاً فريداً أو جماعياً ولكنه بشروط استثنائية ومحددة منها على سبيل المثال ونوع انتهاكات خطيرة ومنظمة لحقوق الإنسان، كالأبادة الجماعية وعملياً التطهير العرقي ضد بعض الجماعات، ومنها كذلك استنفاد كل الطرق الدبلوماسية والدبلوماسية لوقف تلك الانتهاكات، حتى يكون التدخل العسكري اجبراً فاعلاً في الاستمرارية، ومنها كذلك أن يقوم الأشخاص والجماعات التي تتعرض لحقوقها بالانتهاك وعملية الإبادة الجماعية بطلب الدعم من جهات خارجية لاستثناء حقوقهم المنتهكة ووقف سجلات الأبعاد والتهميش والإبادة التي يتعرضون لها، وإن لا يسمى ذلك التدخل في تغيير الواقع السياسي والاقتصادي للدولة المستهدفة في شؤونها وعلى نحو يدفع بالأمور العامة في كثير من الأحيان، ويسمح لبعض الجماعات بالانفصال عن جسد الدولة الأم وبالتالي تعرض السلامة الإقليمية للدولة لمخطر الفشل والحرب الأهلية.

فالتدخل لصالح حماية جماعة أو أقلية معينة تتعرض حقوقها للانتهاك والاضطهاد لا ينبغي أن يكون بأي طريقة كانت على حساب استقرار الدولة المستهدفة في شؤونها وسلامة نظمها ووحدة أراضيها.

فالسماح بحق التدخل الإنساني لصالح هذه الجماعة أو تلك وما يمكن أن يستلزمه من حق تلك الجماعة في الانفصال عن جسد الدولة الأم هو أمر غير مقبول لأن من شأنه أن يفتح الباب وفقاً لاسم مداخل وحروب تدخلية إقليمية ودولية لا حدود لها، إذ ينظر أن تجمع دولة معينة في إقليم معين فتنحس في قسم بين سكانها ووحدة الجماعة، وعلى هذا حرصت الكثير من المواثيق الدولية على تقليل فرص التدخل الدولي لصالح حقوق الإنسان وتوفير الملاذ الآمن لبعض الجماعات والأفراد التي تتعرض حقوقها للانتهاك والتهميش، ولتكون مستنداً وحرصت من جانب آخر على إلزام الدول التي تنهش في كنفها مجموعات عرقية ودينية مختلفة عن الأغلبية، بأكثر من حقوق تلك الجماعات في الفكر والمعتقد وحرية التعبير عن تراثها الثقافي، مثلاً ورد صراحة في المادة ٢٧ من العهد

الدوسى الحقوق المدنية والسياسية تصالحو عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، والذي أكد أنه لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتمين إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بقوانينهم أو المعاملة بينهم، وألا تستلزم أو تستخدم لغتهم بالأكثر من سبع الأصصاء الآخرين في مجتمعاتهم<sup>(١)</sup>.

## ٢ - مشروعية التدخل الإنساني:

بمنطقه تصالحو هذا الرأي بحتمية ولزومية التدخل الإنساني بوصف الانتهاكات الشديدة وحالات الاضطهاد التي يتعرض لها بعض الأشخاص والمجتمعات في بعض الدول المتهمة بانتهاكها المستمر لحقوق الإنسان والنسبي لا نرى في نظمها السياسية أبسط المعايير الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحت على المساواة في المعاملة بين سكان الدولة والامتناع الجريئة للجميع للتعبير عن الكراهة ومعتقداتهم.

ووفقاً للتصالحو هذا الرأي عند عرف التدخل الإنساني بأنه المساعدة في استخدام القوة بهدف توفير الحماية لمواطني دولة ما، إزاء المعاملة التعسفية والمعاملة للعدو، والتي لم تراعى (أي هذه الدولة) أن سيادتها تدعي من يسي على سس من العدالة والحكمة. كما عرفه البعض الآخر بأنه حق دولة ما في أن تمارس مداخلتها أو مداخلتها دولياً على تصرفات دولة أخرى في مطلق سيادتها الداخلية، وذلك متى ما تعارضت تلك التصرفات مع قوانين الإنسانية<sup>(٢)</sup> وعلى هذا فقد لجأ التصالحو هذا الرأي الحق في استخدام جميع وسائل القوة (إسوة القوة

(١) حرب هذه الآراء القوية القويحة للتدخل الإنساني قتلحو د. لعدد فرشتديج حقوى الإنسان، دراسة ختلفة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحقوق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٠.

ص ٢٤٩ - ٢٥٤

(٢) نقلاً عن المستر السابق ص ٢٤٩ - ٢٥٠



للعسكريه للتفاح عن حقوق الإنسان والاقليات المنتهكة الحقوق من قبل بعض  
 لانظمة الدكتاتورية المعصنة والتي تمارس سياسات التطهير العرقي وعيدلت  
 الابداء الجماعية، كما حصل في كمبالا، ويغور الشرقية وجنوب السودان وغرب  
 السودان (دو هور)، وشمال وجنوب العراق، وغيرها من النماذج التي بدأت  
 تصبغ المجتمع الدولي ومنظماته وهيئاته الدولية والاقليمية في حرج شديدا  
 منذ انشأته وسائل الاعلام والصحف الغربية من صور قتل ومضاهة للتهجير  
 والطرده لآلاف من المدنيين الابرياء عن مناطقهم في ظروف انسانية بالغة لتفقد  
 رثت مبررات عسكرية راقية.

وقد برر انصار هذا الرأي تصاعد تطبيقات التدخل الانساني في السنوات  
 الاخيرة من منطلقات عديدة، لعل اعمها تعاطف الاهتمام الدولي بمضاهة حقوق  
 لاساس وحقوق الاقليات والجماعات الاثنية، وبرزت فكرة التطويق لجماعة  
 بوصفها من قبيل التراجع لحقوق الانسان والتي بدأت تفرض على المجتمع  
 الدولي مسؤولية خالصة لعمليتها فضلا عن تعاطف التطورات التي اخذت تطورا  
 على طبيعة النظام الدولي، والتي انضمت الى رموز حقيقة جديدة، وهي تبلور  
 الشخصية القانونية للمجتمع الدولي والذي بلغت له في عالم اليوم ارادة مستقلة  
 عن رادفات الدول والوحدات العسكرية له.

وقد سوغ هذا التطور لبعض الباحثين القول بان ارادة المجتمع الدولي قد  
 اصبت مصدرا من مصادر الالتزام في نطق العلاقات الدولية، كما بات لهذا  
 المجتمع نظامه القانوني، فالحق والذي يستند الى مجموعة من القواعد الامرة التي  
 يصحح بها بمواجهة الكثير من الاشكالات القانونية المعقدة لارادته ومنها بطبيعة  
 الحال الاشكالات المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان، والامر المهم الاخر الذي  
 يصحح به انصار التدخل، ان التحولات الدولية المتسارعة في ميدان التكنولوجيا  
 والاتصالات والمواصلات والتطور في ميدان الامتحة العسكرية المعبرة للحدود

والقارات والتطور في ميدان أجهزة التتبع والتجسس والمراقبة، قد تركزت على مفهوم السيادة الوطنية<sup>(٢٤)</sup>، حتى دفع البعض إلى القول بأن فكرة السيادة قد ولى عهدها، وإن أي دولة لم تعد بمنأى عن الأشخاص في واقع العلاقات الدولية فرائس ولدي يتقلب منها فتتأزلق عن الكثير من القضايا التي كانت تعد من الثوابت الوطنية، ومنها بطبيعة الحال قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات، وما يربط بها من ممارسات وسياسات تخرج في أحيان كثيرة نحو العنف والإساءة، بمعنى آخر، إن ما يجري في عالم اليوم من تطورات متسارعة ومتعددة الاتجاهات قد زاد من المساحة المشتركة بين ما هو محلي وما هو دولي، ويؤكد من الاهتمامات المشتركة لكل من القانون الدولي والقانون الداخلي في الكثير من القضايا لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الأقليات وقضايا الأرشاب العلمي، ومتطلبات التنمية والتخاطب من لجنة العمل فاشل ومكافحة المخدرات وإعمال العدل التي تجري في مناطق مختلفة من العالم، ولتحكم بتأثيرها السلبية على الأمن والسلم الدوليين، وعلى هذا قد اضطر القانون الدولي بهيئة اليوم بالكثير من القضايا والمشكلات التي كانت تعد في السابق من صميم السيطران الداخلي للدول، والأمر مهم الآخر الذي يصفه كessler فيقول إن تجاهل الإشارة المباشرة لحقوق الأقليات والجماعات الاقنية من قبل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولية الأخرى لا يعطي للمجتمع الدولي من مسؤوليته في اتخاذ الإجراءات القانونية والقانونية والعسكرية لحماية الأقليات التي يتعرض إلى عمليات إبادة جماعية وطرد وتهجير من قبل بعض الأنظمة السياسية القمعية<sup>(٢٥)</sup>، تماماً مثلما كان حاصله في صربيا التي كل

(٢٤) سوف نناقش هذا الموضوع بتفصيل أكثر في فقرة السكتة بطيوع السيادة والقانون الدولية في طرات حالية.

١. حول تلك الأزمة انظر: أحمد الرشيد، المصدر نفسه من ٢٥٤ - ٢٥٦.

واقع لاقليات يخضع لنظام قانوني موحد وثابت ومعترف به من قبل الدول لأعضاء في العرقية، وعلى هذا يشهد نصار التدخل الإنساني على ضرورة أن يمسر في توجده نظام حماية دولية خاص بالأقليات يسمح بالتدخل متى ما اقتضت الضرورة بذلك.

كما بخصوص القرارات القانونية لهذا التدخل الإنساني، فقد أشار النصار إلى الكثير من النصوص القانونية التي تلجج بشكل مباشر أو غير مباشر في حق التدخل الإنساني ومنها على سبيل المثال لا الحصر نص المادتين ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة اللتين تحترقان صراحة بوجود مسيئة لكيدة للمجتمع الدولي في تهريب الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والعمل على الارتقاء بها في كل المجالات من خلال توفير مستوى أعلى للمعجزة والتهوض بعوسل لتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتيسير الطويل للمشكلات الدولية الإنسانية والاجتماعية والصحية وما يخص بها، وتزوير التعاون الدولي في سور للثقافة والتعليم والسمي لا شاعة احترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية في دول العالم المختلفة، وبلا تهريب بمسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين أرجال وانساء والعمل المشترك بين اعضاء المجتمع الدولي لإنقاذ المصاعد المنصوص عليها أعلاه.

واستنادا في أحكام المادتين السابقتي لنكر فقد توسع نصار الحق في التدخل الإنساني في اعطاء صلاحيات للمجتمع الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية وفي الحد الذي سوغ لهم تجاوز التدخل الدولي لتغيير نظم سياسية وإقامة نظم أخرى ديمقراطية وفق منظورهم، سلما حصل في التدخل العسكري الأمريكي في بيا عام ١٩٨٦ وفي هايتي عام ١٩٩٤، والتدخل العسكري الأمريكي البريطاني في كل من أفغانستان والعراق في ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ على التوالي.

ولاشك أن الأمر الخطير الذي يمكن أن يترتب على هذا التكييف القانوني لمعهوم التدخل الإنساني هو أنه يفتح الباب أمام المزيد من حالات التسييس لفساد وبراغيت دولية، لا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار التداخل المستمر بين مصلحة المجتمع الدولي مستلًا بالأمم المتحدة ومصلحة بعض القوى والأطراف المهيمنة على المنظمة الدولية والتي تسعى إلى تحقيق مقاصد سياسية بمساعدة دولية، مثلاً حصل مع نموذج كنفية كثيرة قامت بها الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم.

ورغم الحسنى الذي يبداه انصار هذا الرأي، إلا أنهم يوردون هذه الملاحظات أو ملاحظات على فكرة التدخل الدولي الإنساني، وينبغي أن نكون حاضرين عند ممارسة هذا الحق، ومن هذه الضوابط أولاً أن لا يجوز للتدخل الإنساني الاضطرابات الإنسانية الدائمة نحو التدخل والزيادة في أعداد المعتقلين والإحرام حقوق الإنسان وحرية الإنسانية.

وثانياً : أن لا يسعى التدخل إلى إحداث تغيير في التوازنات السياسية للمجتمع، وعلى نحو يحد طرفاً دائماً على حساب طرف أو أطراف أخرى.

وثالثاً، أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها هو الحل الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية والدبلوماسية في حل الصراع أو النزاع الدافع للتدخل.

ورابعاً، أن يكون اللجوء إلى حالات التدخل باسم الحقيقة في التعامل مع جميع حالات المسألة وأن يتم الاهتمام عن الانفصالية والإرهابية السياسية التي تدفع إلى انفصالي أو بعض الأطراف عن الكثير من الحالات الإنسانية لمسألة حسماً أو يتم التدخل استناداً إلى الفصل السابع أو الإرادة الجماعية لدولية والمنظمة بصدور قرار دولي عن الأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أو تطبيقاً

مختصة، ومن لا تفرد دولة بعونها بالتدخل قرار التدخل وفقاً لمصالحها<sup>(١)</sup>

ومما يؤسف أنه إن الاعتبارات السابقة الذكر قد أطلقت لفتاح فكثير من  
العهاء المداوي لهذا الرأي بعد أن أخذت مصلحة الدولة تشيد لزياداً في  
التدخل الإنساني ولكن ليس لمصلحة المجتمع الدولي وإنما لصالح بعض الدول  
المؤثرة في السياسة الدولية المعاصرة والتي أصبحت مجانبتها التخلي بالكثير من  
حالات الانتقالية والأزلية وبالمراسلات السلية التي فعمكت بنتائجها على  
الاستقرار والأمن في الكثير من المناطق التي تم فيها مثل ذلك التدخل

### ثالثاً - المواطنة والتدخل الإنساني

رغم أن هذا العصر يوصف بأنه عصر موط (الإلوجيات)، إلا أن هناك  
كما يبدو سعيًا أمريكيًا غريبًا لتنظيم الحياة الدولية برؤى وتصورات سياسية  
وإقتصادية تساعد في هيمنة الفكر الرأسمالي الإمبريالي الغربي<sup>(٢)</sup> ولاشك أن ما  
يساعد الغرب إسناده الرأسمالي على ذلك هو استلاكه لوسائل التنظيم العالمي  
والتكنولوجي، فضلاً عن وسائل الاتصال الحديثة عبر الأقمار الصناعية وشبكات  
الإنترنت التي جعلت من العالم مترابطاً إلى حد كبير، حيث أصبح بدءاً من  
الفترة على تخراق الحدود وتجاوز مجازات الدول الوطنية، الأمر الذي ساعده  
على تعزيز ثقافتها ونشاطها الحضري<sup>(٣)</sup> وسمى دولاته المتحدة باعتبارها  
لقرى الدول الصناعية إلى نشر القيم والمفاهيم الأمريكية على نطاق عالمي، وبما  
يمتد مدار التحول نحو ثقافة عالمية واحدة هي الثقافة الأمريكية على حساب  
ثقافات الأخرى، وفي هذا الصدد يشير مختار الأمس القوسي الأمريكي

(١) كسدر صه، من ص ٢٥١ - ٢٦٦

(٢) برنل شيون وسير فير، ثقافة المواطنة وحولمة الثقافة دار الفكر، دمشق ٢٠٠٠ ص ٧

(٣) كسدر ياسر، في مفهوم المواطنة مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨ ص ٩

بريجنسكي في أن (على الولايات المتحدة وهي تلك القوة الكبيرة من السيطرة على وسائل الإعلام الدولي، أن تقدم للعالم نموذجاً كونياً للجدل، أي بمعنى نشر القيم الأمريكية)<sup>(١)</sup>.

د. إرنيس الأمريكي السابق توكسون، قد دعا في كتابه مسر بلا حرب إلى نشر القيم الأمريكية إذا ما أرادت أمريكا أن تكون زعيمة للعالم وهكذا وفي ظل تلك التصورات بات من الواضح أن العالم ذات نصبة اليوم نوع من الأولوجية الأكثر قوة تهدف إلى:

- مثل فتولة الوطنية وتقليص فاعليتها وبما يؤدي في صيغتها وبالتالي يمكن تشكيل الترسبات الجديدة والشركات المتحدة الجديدة من السيطرة والهيمنة وفرض النموذج الثقافي الاستهلاكي الغربي الأمريكي.

- السعي المذموم للترويج للثقافة الأمريكية الغربية وفي كل مناحي الحياة وعبر استغلال السيطرة على معظم وكالات ومؤسسات طبث الإعلامي العالمية، مثل وكالات الأسوشييتد برس ورويتير وفرانس برس وغيرها، حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة تسيطر نول العالم في ميدان الهيمنة الثقافية والإعلامية، حيث تحتكر أكثر من ٧٥% من إجمالي الإنتاج العالمي من برامج تلفزيونية و ٩٠% من إجمالي الأخبار المصحرة و ٨٢% من إنتاج المصحات الإعلامية والالكترونية<sup>(٢)</sup>.

إن ما يهنا في فترة الأخيرة، هو التصاعد القاتل في الترويج الإبتدوجي الغربي والأمريكي للقيم والموروثات الثقافية الغربية على حساب الثقافات العالمية

(١) نقل عن مله حميد مولمة والحرب، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٦، شهر يوليو

١٩٩٢ من ٣٦

(٢) عبد الحلق عبد الله العالم المطبوع والمصراعات الدولية، سلسلة علم المعرفة، الكويت

١٩٨٩ من ٢٠٨

الأخرى، واعتبار تلك القيم بمثابة الأطار الأيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية، ومن بين أبرز تلك القيم والموروثات هي المعتقدات بحقوق الإنسان والديمقراطية والاقتصاد السوق، حيث يسعى الغرب إلى جعلها سمة من سمات العصر الرابع، بعد أن جند كل ملكيته الإعلامية ومثاقفه الاقتصادية وفوته العسكرية ومبادئه السياسية، ليرضها على شعوب ومجتمعات العالم والأملاك من الأقراص ليقول بأن سقوط الاشتراكية كمثل حدثا مهما لانتهاء عصر الإيديولوجيات والتفكك الأيديولوجي مما يعطي لـ الغربانية، بكل ما تحمله من تسييس سياسية وثقافة واقتصادية يشكل الأسس الأيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية<sup>(١)</sup> والذي ينبغي لدول العالم أن تتجه، مما يعني صنادرة الخصوصيات الوطنية وحرية الشعوب والنظم السياسية المختلفة في اتباع الفلسفات الوطنية لمجردة عن ذاتيتها المستقلة.

وهذا يمكن أن نشير في هذا المسند إلى النتائج التي خرجت بها لجنة مجلس الأمن الدولي في ٣١ كانون ثل ١٩٩٢ والتي خلقت لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، حيث ألفت تلك اللجنة في وضع تصورات جديدة للعلاقات الدولية تتماشى في مجملها مع مقتضيات الزراعة الأمريكية الضيقة. لا يمكن أن نوجز أهم ما خرجت به تلك لجنة من مبادئ لحل هي مقتضاها:

- ١- رفض إنهاء الأيديولوجي كأساس للعلاقات الدولية، بسبب انتهاء عصر الأيديولوجيات الثنائية، وإذا كان من الضروري وضع أسس فيلوي للعلاقات الدولية، فيمكن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية الاختلافات وتراثها.

(١) مالك عوي، الديمقراطية الأمريكية ومولها من فلسفة الليبرالية الأمريكية، مجلة المبدأ،

٢- لتتخذ على أهمية العمل الجماعي ضد الإرهاب والنظم المستبدة له  
مروءة لتكفي هذا العمل لغرض الحريات والحصول الاقتصادي من  
التجوء إلى القوة العسكرية.

٣- توعية دور مجلس الأمن بصورته الحالية وتوسيع صلاحيات الأمين  
لقيام للأمم المتحدة باعتبارها الآلية المأمولة بها الحفاظ على السلم  
والأمن الدوليين وفرض الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٤- البدء بتطبيق مبدأ (الديمقراطية فوقية) التي قلنا بالأزمات وتصدى  
لها قبل وقوعها.<sup>(١)</sup>

من الواضح أن الأطر الظاهر لتلك المبادئ لا يتعارض مع تصور  
روح ميثاق الأمم المتحدة، إلا في القراءة بين التطور الذي طرأ على  
الفرض السياسي المعطى من تلك المبادئ.

لرفضها إنشاء الأيديولوجي يتيح الفرصة أمام الدول الغربية والدول  
للمتحدة تأكيد وإثبات أي إيديولوجيات جديدة تتعارض مع توجهاتها  
ومصلحتها وإيديولوجيتها، بمعنى آخر إعطاء الولايات المتحدة والدول الغربية  
الأمم المتحدة أي نظم أو مودل تسمى لاعتناق إيديولوجيات متنافرة،  
واكتساب ذلك العناء بما يبرز من ثروات ولجراحت اقتصادية وعسكرية، صفة  
لشرعية الدولية، بسبب تعارضه مع الإرادة الدولية الرافضة لتباين الإيديولوجيات  
كأحد للمخالفات الدولية واستناداً لتوصيات مجلس الأمن.<sup>(٢)</sup>

مما يحث مصادرة حق الدول والمجتمعات في اعتناق الفلسفات القومية  
أو القومية التي تتماشى مع طبيعتها، وإعطاء هذا الحق للدول ذات التمدد وعلى

(١) أهمية التجريب، التغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المستقلة دولة الديمقراطية،

العدد ١٠٩، القاهرة، كانون ثان ١٩٩٢ من ٦٨.

(٢) المصدر نفسه من ١٩.



رسمه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لا ملاء طسفة مينة حتى ولو لب  
نلك الطسفة إلى الإصرار بمصالح تلك الدول وتمزيق شعوبها تحت دعوى  
الديمقراطية وحقوق الإنسان.

رسم التوضيح أن التدخل الذي تحاول الولايات المتحدة ولفانها العربير  
للتشريع أو التبرير له بحجة حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، هو  
ساسا غير ديمقراطي ولاإنساني مع القوتين الدولية وحقوق الشعوب في تقرير  
مصيرها، كما أنه يدفع باتجاه تصاعد موجات العنف والصراع داخل الدول مما  
يؤدي إلى تمزيقها وتدخلها في حالة من الفوضى والحروب الأهلية والتي تنتهي  
بذلك للدول إلى أن تكون ساحلة فتكفصات لقمية ودولية تفتت كبل الدولة وتمح  
هويتها الوطنية. هكذا يبدو بوضوح الطرح السابق أن الديمقراطية وحقوق الإنسان  
وفق المنظور الأمريكي الغربي، باتت بمثابة الفكر الإيديولوجي الممنون السدي  
ينبغي أن تؤول إليه مصائر جميع دول العالم، فهذه على حد تعبير سامويل  
هنتنغتون ثورة ديمقراطية عالمية مستمرة ومنصلة منضم في نهاية كس دول  
العالم. ولذلك أن في مقولة هنتنغتون الأخيرة معاني كبيرة لعل أهمها أن العالم  
مستوده إيدولوجية فرغاية - انفرادية لا تدع لمل دول العالم خيار إلا أن تسدج  
حصوصياتها وتوجهاتها الوطنية معه وبما يدفع عنها مساريء التمرس للتشبيس  
والإقصاء بل ربما الحرب والتدمير مثما حصل ويحصل في مناطق كثيرة من  
العالم.

## وأخيرا - العولمة والاتجاه الاقتصادي

ساهمت التزامات التي عرفت بالنظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية في ظهور ما سمي في مطلع ثمانينات القرن الماضي بفكر الذبابة الاقتصادية الجديدة الذي دعا الدول الرأسمالية إلى التخلي عن مبادئها الاقتصادية للتخلف والانعزاع نحو ثباتي سياسة حرية الاقتصاد والمشاركة وإزالة الحدود أمام حركة السلع والخدمات التجارية، وقد تكهنت التوجهات الجديدة على المستوى العالمي بأمرين مهمين:

الأول: فشل التنمية الوطنية في البلدان النامية وتفاقم أوضاعها الاقتصادية والمالية والمعيشية، وتزايد انبعاث مستورديتها الخارجية بسبب ضعف الأداء الاقتصادي وانتشار الفساد وغالب الديمقراطية.

والثاني: انهيار الاتحاد السوفيتي وراجع النموذج الاشتراكي بسبب الجمود الطائفي والبيروقراطية وانتشار الفساد الإداري والمالي، وقد صور ذلك الانهيار بأنه انتصار للنموذج الرأسمالي فكتب فوكو لما كتبه تشيهر (نهاية التاريخ) والذي بشر فيه بأن التاريخ قد بلغ نهايته بقتصر الرأسمالية التي تشكلت لتفقد الإلحاح الذي يدهي على دول العالم أن تتجهج السير في طريق التقدم والنعو. لقد ساعدت تلك الأحداث الولايات المتحدة وقبول القريفة بما يمتلكه من إمكانيات التكنولوجية وقوة عسكرية وسيرطوريات الملامية وتقدم علمي وتكنولوجي لاسيما في ميدان الاتصال والمواصلات إلى ثورة عالمية اقتصادية انعكست على الفكر الاقتصادي الذي يأور ما يتلحظ تطور الرأسمالية ومعالجتها فاعلمية، ففزع بالفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة لتشكل الإطار الاقتصادي الذي يدهي على دول العالم أن تسترشد به لتحقيق نموها الاقتصادي عبر سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي<sup>(١)</sup> التي أخذت تتخفف تحجيم دور الدولة

الوطني وتقليص تدخلها الاقتصادي ومحاولة إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال بتخفيض الضرائب على التحول والشركات الكبيرة والتخلي عن التشريعات التي توفر الحماية للأصاغر وعائلاتهم فضلاً عن الضغط على الحكومات لتخفيف قروضها على القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع والمؤسسات الخاصة<sup>(١)</sup>.

وتعد المؤسسات الدولية المنظمة في صندوق النقد الدولي وفيك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلاً عن الشركات المتعددة الجنسية أهم الآليات المتعددة في تحقيق شروط قوى رأسمالية حول التصانيف دول الجنوب، إذ تلك تلك المؤسسات الكثير من لوزي الصنط والابتزاز والمساومة لطع للدول المنظمة لامتدادها لتطبيق معاييرها وشروطها المنظمة بالتكليف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي.

وتعد الشركات المتعددة الجنسية من أخطر الآليات التي تعمل عليها القوى الرأسمالية ولاسيما الولايات المتحدة لا حدثت تأثيرات اقتصادية وسياسية وجماعية في دول الجنوب بهدف تنفيذ لحكم ومطامح المولمة وعلى النهر الذي يخلق من موطن العبادة والكيونة القومية والثقافات والنصوصيات الوطنية بما يوسع المجال نحو اهتمامات مغترة الدولة على إدارة اقتصادها المحلي وبيئتها للتغلب في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي تؤدي بالنتيجة إلى تلك توردت وسبقتها<sup>(٢)</sup>.

الآثار السياسية لهذه الشركات وتجهز على سجال المثال في القوى

(١) عبد الرزاق غارسا، *المولمة ودولة الرعاية في العالم محلي التنوير*، مجله استبدان العربي، المجلد ٢٠٠٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان - أبريل ٢٠٠٤ ص ٥٧

(٢) عبد الله حسان عبد الله، *البلوكة المولمة من مولمة السوق إلى تسويق المولمة*، نشر

المعترجة أمامها لاستخدام القوة السياسية والعسكرية العالمية ليلحقها الالم، من خلال سحب إلى تنمية طبقات وقاتل اجتماعية مطية ترتبط بها وثقافتهم مع مصطلحها

للثور الاقتصادي هذه الشركات يتصل في صرب دور الدولة ونوعها هو انهاء الاجرامات التي تخلف من حضورها في معازل الاقتصاد مثل رفع للحوجز الجمركية التي تعوق دخول هذا الشركات وتخفض الضرائب المفروضة على استثماراتها فضلا عن محاولة ربط الدول المجاورة بالمعهد من الاتفاقيات الدولية التي تسهل دخول هذه الشركات إلى الأسواق المطية وبما يتيح ملكية شبكة الاقتصادات الوطنية وفقا لشروط ومتطلبات الاقتصاد الرأسمالي العالمي<sup>(١)</sup>.

بمعنى آخر توحيد العالم من خلال رأسمالية السوق ونمت دعوى الانفتاح والتعاون و لا اعتماد المبدأ، غالاماس الذي يستند عليه الشركات كعبارة للتوعية ومن وراءها الغرب والولايات المتحدة يقوم على نظرية بناء الاقتصاد العالمي الشامل (World Global Economy) <sup>(٢)</sup> لمستند في الحدود المفروضة والغالب من القبول التي تضمنها الدول في وجه التجارة والانفتاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد تشير مجلة الإيكونوميست البريطانية إلى أن هتمو الاقتصادي العالمي فاعصل الآن يهبط المجتمع البشري نحو مستقبل بلا حدود، أي هوب حدود المبدأ للدول أو مجاعة الحدود المعروفة في المستقبل، وسوق مثلا لذلك قيام الوحدة الأوروبية (٣٥٠ مليون نسمة) ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

(١) د محمد سعيد محمد، الشركات عابرة القومية ومستقبل ظاهرة القومية، مجلة علم المعرفة، الكويت ١٩٨٦ ص ٧٢

(٢) د جلال أمين، الدولة والولاء، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط فبراير ١٩٩٨ ص ٢٣

والتي تضم ثلاث دول (٣٧٠ مليون) حيث تتنقل رؤوس الأموال والبضائع والمنع بحرية تلعب محقة الرخاء والازدهار والقوة.

ويرى المجلة أن مما يسهل هذه العملية وسهّل الاتصال الحديثه وللمواصلات المتطورة وشبكات الاتصال الصناعية وشبكات التقرببت لسي احداث العالم في قرية صغيرة.

وتدلل المجلة على صحة هذه المقولة بالتأكد على أن حجم التجارة الدولية بلغ عام ١٩٩٣، ثمانية ترليون دولار أي ما يعادل عشرين صمغا حجمها عام ١٩٥٠، وس معدل نمو التجارة العالمية للعام نفسه بلغ ٥,٧%.

ألا أن المجلة تحذر من أن مؤامرات عديدة مستتف عاتكا أمام طريق ما ستمه بالعالمية الاقتصادية، من أهمها الهوية القومية والعرق والدين واللغة<sup>(١)</sup> مما يستدعي من الدول الغربية والولايات المتحدة تفخا الإجراءات اللازمة (الشرطة وغير الشرطة) لتكوير تلك المؤامرات التي تقف حائلا دون الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولعل تدوير قضايا الأقليات والسرراعات الداخلية وإثارة مسائل حقوق الإنسان بهدف التمهيد للتدخل السياسي والعسكري شكلت أهم الاتهات التي لتهجنها الولايات المتحدة والدول الغربية المؤثرة لدفع الكثير من دول الجنوب والدول العربية والإسلامية لتبني شروط العمولة الجديدة للمنطقة ببيئة اقتصاديةها وتكليس مسؤوليتها قومية لصالح فئري التي تدبر الاقتصاد العالمي ولا سيما الشركات المتحدة القومية وصناديق الإفراض القومية التي لخصت تدبر وتحدد قواعد السلوك والمآزب الإمارة الاقتصادية التي يجب اتباعها من قبل رسمي السياسة في البلدان القومية دون اندي عروقة أو تحريف<sup>(٢)</sup> ويرتبط

(١) انيل مروي، حول العمولة ونظام الاقتصادي العالمي الجديد مجلة لاسل لعمرية الهند

(٢) مكتب لاسل لعمري، التجارة القار مارس ١٩٩٧ من ٣٧ وما بعدها.

(2) Wat s in assonality, The economist publications, London, 1993 p 1

بذلك للمؤسسات إعادة جدولة مديونيات دول الجنوب وقتاً لمدي التزامها بقواعد  
 مسارك الاقتصادي والسياسي الجديدة والالتزام بالشروط الجديدة المعروضة على  
 شكل التسليم والموافق من الإرهاب والقبول بوصفها الديمقراطية الجاهزة  
 والتخليع مع التخلي للسياسي وضرب ما تسميه الولايات المتحدة بقوى الإرهاب  
 في المنطقة، ولذلك لم يجد حاليها على الحد حجم العقوبات التي يمكن أن تتعرض  
 لها الدول المخالفة لتتروط القوى الرأسمالية الجديدة والتي تتراوح بين الحظر  
 الجوي مثلاً حصل مع ليبيا، وحظر لتصدير النفط والحصار الشامل مثلاً  
 حصل مع العراق عام ١٩٩١، والمقاطعة السياسية مثلاً حصل مع السودان في  
 دعم تمرد الأقليات ومن ثم في الحرب والتدخل العسكري المباشر مثلاً حصل  
 مع صرب ١٩٩٩ والتدخل في ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣.

ولا شك أن تلك الأساليب لا ترمي إلا إلى حذف واحد وهو ليصل إلى  
 الدول التي نقطة الاختناق السياسي والاقتصادي الذي يخلها في الاستسلام الكامل  
 مع منهج الواقعية الجديدة الذي تسمى الولايات المتحدة والدول الغربية إلى  
 فرضة هرة على دول الجنوب لتحقيق مصالحها وأهدافها.

لقد أثبتت الضغوط التي مورستها قوى المولمة على بلدان الجنوب  
 وما شهدته تلك الدول من اضطرابات اقتصادية ومشاكل مالية وتنازع في الملمر  
 وقبطاة والتمويلية والتهيش على المستوى الاقتصادي العالمي.

إن حرية السوق والحرية الاقتصادية لا يمكن أن تحقق التنمية كمرغوبة  
 وإن تتعد رغبة الدول المتخلفة الرأسمالية والمؤسسات الدولية في الاندماج في  
 الأسواق العالمية وحرية التبادل التجاري والحق بظلم العملة لها هو فتحرر  
 اقتصادي لا يجر إلا إلى مزيد من الأعطال والتضخمات الاقتصادية بسبب فقدان  
 الاقتصاد العالمي لتتروط المنافسة المخللة وحملة الإغواء والإغواء<sup>(١)</sup> مما يدفع نحو

مريد من أقره والتخلف مع ماير لفته من تصاعد المشكلات الاقتصادية والسياسية في  
غالبية دول الجنوب التي ارتفعت انحصارها في طريق الدولة الجديدة.

### **خاتمة - الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسيات**

ومثلما تكنا على الدور الاقتصادي الكبير الذي بذلت موارده لشركات  
المتحدة الجنسية في الاقتصاد العالمي فإن من المناسب هنا القول إن تلك  
الشركات لم تعد تكتفي بأداء أدوار اقتصادية ولما تخطتها إلى دور سياسية ذات  
طبيعة تخطيطية بدأت تعد من أهمية ومبادرة الكثير من الدول التي توجد فيها،  
للتأثير السياسي لهذه الشركات إنما يمتد في توظيفها للقوة السياسية التي تتمتع  
بها بلدانها الأصلية في النظام العالمي للضغط والإبراز والمطالبة بحال البلدان  
التي تستثمر فيها ودعمها للتغلب مع شروطها في الافتتاح والبيئة النظامية  
الاقتصادي، فهي تمارس مبدأ يوحده العالم من تطورات اقتصادية ذات طبيعة  
عالمية، بأن تحرير الكتيبة تلك الشركات لا يقتصر على الدولة الأم بل تسدها  
اليوم في ما بدأ يعرف بالصوق العالمي الذي لم يعد يحيا بالحدود الدولية وهو ما  
دفع إلى أن تلعب الكثير من الدول محطتها وبتقليلها السياسي والاقتصادي  
حتى أصبحت الدولة اليوم مجرد تسج من الفعالي على حد تعبير الكاتب الياباني  
كوبهسي لوساي، ولعل في الصفحة التي نلتزمها للكتابة الاقتصادية الأسبوعية عام  
١٩٩٨ مايدلر بشكل قاطع على الدور السياسي المؤثر للشركات المتحدة الجنسية  
على مجية الدولة وبمستقبلها السياسي<sup>(١)</sup>، ولذا كانت التطورات الاقتصادية العالمية  
والدور المتصاعد للشركات المتحدة الجنسية قد قلقت الدولة كثيرًا من سيطرتها  
الاقتصادية لصالح نظام العولمة فإن تلك الشركات اقترأ ولجوا إلى أخرى على

(١) لطيفي جيلز، عالم جندج كيف تعد العولمة تشكل حياتنا، ترجمة عباس كمال وحسن

صعد لوحدة الوطنية الدول، فعند ما تلجا الشركات المتعددة الجنسية إلى التحالف مع بعض القوى المحلية لأغراض تنظيمها وإتمام توجهاتها العنصرية والطائفية يهتم اجهانس أي محاولة تصالح أو تحالف بين الفئات الاجتماعية الولدية ضد سيادتها الاستقلالية.

هناك فسادا حقوق الإنسان وحماية الأقليات ستكون من أهم قوائم التي نستخدمها تلك الشركات لمنع الكثير من دول الجنوب الفتح حدودها وتكليس صلاحياتها وبيعها أمام نطل الاستثمارات الأجنبية، ولعل هذا الفصور ينبع من معنى كبر هذا النمو في الولايات المتحدة يؤكد على أن الفصل طريقة لتفتح الأسواق أمام مهمة الشركات المتعددة على الأسواق العالمية تمثل في غياب الدولة رفاه سيادتها ونفوذها في دوليات قرمية عرقية أو في دوليات مدن أو دوليات يسهل السيطرة عليها.

يمكن أن نجد مدى هذا الفتح في المخطط الذي وضعه المستشرق الأمريكي برنارد لويس لوزراء الدفاع الأمريكية والداي إلى تحرير الدول من الدين والارثة عوامل الاضطراب والقتال بين ضاتها ونفوذها الاجتماعية وطبي السمو الذي يسهل السيطرة الأمريكية، وهو ذلك الفتح الذي دعا إليه ألفن توفلر حينما بشر بالتركيز العالمي وغياب الدولة تمهيدا لمهمة الشركات المتعددة لتجسيات، لوحدة الدولة وسلطانها المركزية بلغت مهدة وفق نسوره بنسباده الشركات المحلية أي الانصالية ومهدة من أعلى أيضا يتروك دور الشركات المتعددة الجديدة التي بدأت تتجامل الحدود السياسية للدول بشكل متزايد<sup>(١)</sup> ولعل نجد نفس المنطق كذلك لاستطرة عبارة عالم الاجتماع الأمريكي دنيل بل حينما قال في الدولة المعاصرة الكثير من المشاكل الصغرى والصغرى من المشاكل الكبرى، والدولة المعاصرة بلغت مهدة لتأثير الفتح نحو تقويض حدود سيادة

(١) عوي ربيع فكر الامريكي ومخطط الفتح المستقل العربي، العدد ٢٨٨٢، ١٩٨٢ من ١٢٥



من الأعلى ومن الأسفل، فس الأعلى هناك التصاعد المستمر لدور التكنولوجيا الاقتصادية الكبرى ودور المنظمات الحكومية والشركات المتحدة لجسبت التي قدر عددها من بضع مئات في بداية القرن الماضي إلى عدة آلاف حاليًا ويتركز معظمها في دول الشمال، أما من الأسفل فإن الضغط لقد يتكامل بتسارع دور الأقليات العرقية والجماعات الإقليمية التي لم تكن تهدد وحدة الدولة بالتلاشي<sup>(١)</sup>

ولما كانت منظمات الجنوب تتميز في غالبيتها بالديناميات الثقافية والانتماءات العرقية فإن الأمر الذي يثير المخاوف هو نجاح الولايات المتحدة في إثارة قضايا الأقليات وحقوق الإنسان لدى الكثير من الدول، ولعل الأمر الأكثر إلحاحًا هو غموض الكثير من الحكومات للشروط والسياسات التي تفرسها لشركات المتحدة الجنسية وصناديق ومؤسسات الإقراض الدولية، فالمسائل والمصالح من أهمية لتلك الشروط والسياسات باتت تتركز بقوة الدول والاقليم بين الكثير من قاطن البلدان الخاضعة لتلك الشروط وتزيد من التوزيع غير المتساوي بين تلك الاقاليم، بينما تهمل الاقاليم الاخر والأكثر حرمانًا من الموارد والمساعدات المقدمة، يتم تركيز عوامل النمو الاقتصادي في قاطن ومناطق ومن يخرى مما يخلق بنوع الفجوة الداخلية. ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما جاء في كتاب برينسكي الأخلاق الكبير: ولادة الشيوعية وموتها. حيث ركز في مجلد حديثه عن الصين على أهمية تنمية المناطق السلطانية الصين بشكل محدد كما يكون جزءًا من منطقة بلشويكية متطورة برعاية الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>، ولأنه في هذه العملية استورد إلى مناطق تباين اجتماعي اقتصادي حقيق بين سكان المناطق السلطانية من جهة وبين سكان المناطق النائية من جهة ثانية مما مهد الأجواء

(١) راند عبد الحمي، خلق التحولات الدولية المتطرفة، دار الشؤون، عمان ٢٠٠٢ من ٢٢

(٢) رينيه برينسكي، الأخلاق الكبير: ولادة الشيوعية وموتها، ترجمة فاضل جبر، دار

لحصور نورث عتيقة في قبلاذ تصح المجال لهم عوامل التضام الولوح لى  
دخل الاء الاجتماعي مما يؤدي في توية وتعزيز الميول التصالحية لدى بعض  
الجماعات المسيحية لتتيا مما يخلق حلقة من عدم الاستقرار السياسي.

ولم تتبع لحالة النمو الاقتصادي التي تشهدا الصين بترك حجم الاستثمار  
الاجتماعية التي بدأت تتركها عملية التحديث بين الكثير من مناطق الصين والتي  
انعكست في ارتفاع نسبة البطالة والفقر والمحتاجين للمعونات الاجتماعية،  
فنتيجة سياسات الإصلاح الاقتصادي وشروط الخصخصة التي تتطلبها عمليات  
الاستثمار الاجنبي وقدم الشركات المتعددة الجنسيات تم شريح ٨٠٠ ألف عامل  
في مدينة شنغهاي وهذا لفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦، وبدأت مشكلة التفارث بين  
المناطق الحضرية بالظهور، إذ ان مقاطعات الساحل بدأت تستأثر بالمشروعات  
الاستثمارية وانصحت أكثر غنى من المناطق الداخلية والقلية، وقد أجد تلك  
التفوت يهدر في الجانب الاجتماعي بين الأغنياء الصينيين للحد وبين العامة  
من الناس، حيث يسرف الأغنياء في حيلة البذخ وقرفاوية ويتكلمون عن  
الاستثمارات العقارية واسهم شركات بينما ملايين من العمال المهاجرين من  
الريف يملأوا الشوارع والأزقة بحثا عن مأوى لراحة عيل، وتقدم شنغهاي  
نموذجا لذلك حيث يعيش فيها أكثر من ثلاثة ملايين عامل عن العمل، لقد بدأت  
هذه المشكلات تشكل تحديا اجتماعيا يواجه الصين مما يضي ضرورة تغيير في  
طريق متوازن تحفظ به الصين على مكتسبات النمو الاقتصادي المستدام على  
الصعيد العالمي وبين الحفظ على الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية التي تضمن  
لجميع عشرات الملايين من الفقراء والمطلين عن العمل<sup>(١)</sup>، وهكذا يبدو ان فتح

(١) شرقى جلال، قسوم وكوريا الجنوبية: التجربة والمواجهة في عصر العولمة، منشور في  
مجموعة باطن، دولة الوطنية ونشأت العولمة في الوطن العربي، مصر: سجن نكر.

الحدود أمام الاستثمارات الأجنبية والشركات المتحدة الجنسية بدأ يترلق في عالم اليوم مع تكاليف باهضة بذات الدول تسلمها من سيادتها ولبنها السياسي و لاقتصادي وحياة مواطنيها الاجتماعية.

من هذا يبدو ان المصطلح الاول من مباحث زحف الشركات المتحدة لجنسية هو بلاد الجنوب، هو الدولة كتيبة سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك بان الشخص من مفهوم الدولة وسيلتها المركزية في مقامة الاهداف التي تسعى الشركات المتحدة لجنسية وبلادها الام لاراضيها من امام توسعها واقتلارها الامتساري، وعليه قد بات لمدول عن مصدر الدولة قطريه ومستقلها يورق عابدية لنصب السياسة والاقتصادية في دول الجنوب، لذل ليهبل الدولة وتفتها في دولات حائدية وعرقية بشير كارلة متعود بها الى دول الطوائف المتناهرة ومثلت لمنهج الصرحالي والاغلي والبالاني والعراقي والبندي كمدول لسل عن دولة من هنا بات لتسلك بخير دولة لوطنية على مايقا من سلبيات امرا ولها الشخص من شبح كلفة الماء مخاهم لسيادة واليهية لوطنية، لذلك تبدو مقولة دايد اير (خطا ان نكف مع دولة ضد دولة)<sup>(١)</sup> توصيفا دقيقا لالة الدولة في مجتمعاتنا العربية والعالم كقاية في ظل العولمة ولزهاستها لسيادة على هوياتها الوطنية.

### سادسا - العولمة والغزو الثقافي

قد لصبح من المسلم به لدى شعوب وقافات بلاد الجنوب ان كعلم الثالث ان الاستقلال والسيادة والوطنية يطلان ناقصين دون سيادة القوية الثقافية من مخاطر لغزو الاجنبي المتمثل بتقليب القيم الثقافية للدول الخريبة على ثقافتهم وقيم شعوب كعلم الاخرى وفرض نوع حلا من الاغتراب على لبناء هنة الشعوب بجعلهم

(١) د رسول جويك زوقه العرب والعولمة: بين اليك التحكم الاقتصادي والخراب للمدينة.

يسطرون عن تمثيل حيلتهم وقيمهم الموروثة وتقليدكم الحاسمة<sup>(٢)</sup> بمعنى أحسن ذلك  
الأمر، بل بين الأفراد وديوتهم الثقافية بما تتضمنه من قواعد السلوك والقيمة والمبادئ  
والعقائد وبما يؤدي إلى إرخاء أو تهوؤش انتمائه إلى جماعته وفتته الاجتماعية<sup>(٣)</sup>  
والمرور الثاني هو من بين أكثر نوات التدخل فاعلية ولعلها على الإطلاق لانه  
يرسي إلى التمسك على عقول الناس وقناعاتهم ولتصانها لئلا يفكر فكري معنى  
والعمل على غرس قيم دخيلة في نظام القيم السائدة في المجتمع المدني ثم تصحيح  
تلك القيم لتتجهل لتوضع في مستوى القيم العليا بما يحفظ ذلك من خصائص  
تلك القيمة لتزويده وحفظها إلى مستوى القيم القائمة والثابتة

ويشير د. حامد ربيع في أهم الأثر السلبية القائمة عن غرس القيم الدخيلة  
بالتطبيق على الواقع العربي المعاصر من خلال التناقض في المفاهيم المرتبطة  
بظهيمة الانتماء (إبراهيمي، عربي، إسلامي، متوسطي) وبما يدعو للتأني إلى هذا  
التأني لم يكن بين مدققتين فكريتين متباينة ولما بين أشخاص يظنون أنهم اجتماعية  
مشاركة لأجد التفكير طه حسين عبيد الانب العربي على سؤال السهل يسدح  
لائشاء متوسطي لحياتنا وعروني لحياتنا أخرى ويعزو في الوقت ذاته عن الانتماء  
للعربي الإسلامي حينما يكتب مؤلفه الشهير على هامش قصيدته<sup>(٤)</sup>

وفي الوقت ذاته نال الكثير من مثقفي المغرب العربي يدعون إلى تكريس  
لوضع لمسير الثقافة الفرنسية عبر كتابتهم باللغة الفرنسية ودهونهم إلى تنمية

١. د. محمد عبد الجباري، الدولة والهيبة الثقافية، نشر طروحات المستقبل العربي،  
العدد ٢٢٨، مجلة الحوافر ١٩٩٨ ص ١٩

(٢) جان بيار غارني، دولة الثقافة، ترجمة عبد الجليل الأزدي، دار المصير، للبيروت،  
القاهرة، ٢٠٠٢ ص ١٤.

(٣) حامد ربيع، الثقافة العربية بين التزو الصهيوني ورافة التكامل القومي، في ندوة  
العربي القاهرة ١٩٨٤ عرض مجدي حسن عشور - مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد

لحياة الثقافة المغربية في تطور الرعاة الثقافي الفرضي رغبة بالحداثة والحضارة وفق تصورهم. ويقيم هذا د. فواد زكريا في كتابه العرب والنموذج الأمريكي صورة واضحة للتأثير الذي تركه الفكر الثقافي الغربي في سلوكيات المواطن العربي بالتطبيق على الواقع المصري حينما يشير إلى أن النموذج الأمريكي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة والمطلوب الأمريكي هي الحياة الذي قد يرفضه الكثيرون في المدن يتأهل في السر بأعجاب متزايد، وفكرة الأمريكية الاقتصادية والإعلامية تظهر ابتداء متزايدة من الحرب بل أن أجهزة الإعلام في كثير من دول عربية وهي مصر أصبح يسيطر عليها أشخاص لا خاف لهم سوى تبديل صورة أمريكا وعرضها بل هي الأولى، وأن تكون مبالغا لما قلت أن هذه الأجهزة قد نجحت بالفعل في إقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة ووصل هذا الإقناع إلى حد الاقتناع المساند على أعلى المستويات بل محاكاة النموذج الأمريكي يمكن في نص جميع مشكلات بلد كعصر وتكلمها بملفوظات سريعة في الأمام فإمام هذا النموذج قد جعل من أمريكا ذاتها أعظم وأقوى دولة في العالم في مائتي سنة فقط<sup>(١)</sup>.

إن ما يطرحه الدكتور زكريا يؤكد أن هيئة المصرية والعربية صرعا كانت مختلفة بكل بعداها وهي صليدة حول ملوحتها من تحديثات شمولية بسدت تذبذب الأمن العربي في اساق قوية تبعده عن هويته قرونية وتجرده من استقلالته الذاتية. وما يؤسف له أن المجتمع العربي لم يطرح في الآن ثقافة بديلة تحل المراحل العربي على التحرر من قيود الفكر الثقافي الأجنبي، فالثقافة الإسلامية مهملة والقوم العربية مهجورة والكتوف الثقافية العربية من مسيح وكتب ونظريون وفكرت لا زالت مطبوعة في عقلية الأطوار العربية بطابع رسمي يكرس سلب المنع والتفكير وقمع الحريات والتحديث، مما يجعل المواطن

(١) نقلا عن د. الفالح عبد الله العالم المعاصر والبراطية الدولية، مجلة علم المعرفة،

من تدخل القيم في مجتمعات المعلم الثالث ومنها مجتمعات العربية لدى  
 إلى ظهور ما أسماه مصود الذلوني بالشخصية المصطنعة التي أصبحت بدورها  
 أكثر تفككاً واستعداداً لشرب القيم الأجنبية الضحلة أو الوالدة وهو ما أدى إلى  
 حالة من التذبذب على مستوى الانتماء الثقافي وظهور ما أسمته عالمه  
 لاندرويلوجيا الأمريكية (مارغريت ميد) بـ (عبر الهوية)<sup>(١)</sup> مصاً بطنه من  
 شرب حالة القشوة والسحق في هوية الأفراد الثقافية وبتطعيم عن قيم المجتمع  
 الأميلة، وتشبهتهم بقيم واحدة تهدف إلى تقدمهم وتوافقهم الاجتماعي والسياسي  
 وبما يؤدي إلى تقديش الشعور بالانتماء للوطن والقوة والامة.

وتظهر أيضاً الديمقراطية وحقوق الإنسان من لخطر القضاء التي يسعى  
 العرب الرأسمالي للترويج لها والغرق السهل العربي والعالم الثالث من خلالها،  
 عبر تقديم نفسه على أنه الحل والراعي لتلك القيم والمبادئ بل والمدافع عنها،  
 وبما يؤسف له أن الخطاب الغربي في هذا الميدان بدأ يأخذ رونقاً في الكثير  
 من مجتمعاتنا العربية والإسلامية والعالم الثالث حيث بدأت تفكر من  
 الشخصيات السياسية والأحزاب ومراكز البحوث برفع شعارات دينية تطالب  
 بالديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً لتوجهات خارجية وأمريكية مكشوفة  
 المصائد، مستمدة إلى أن التجربة الغربية والأمريكية في هذا الميدان قد خلقت في  
 ظرب عنود بكيلة حالة من الأمن والاستقرار وعزوت من مفهوم المواطنة  
 وفولاء عدد المواطنين الغربي مما يستدعي استحضار تلك القيم لتك الإحياء إلى  
 مجتمعاتنا المستعدة إلى لوثة من التنصيب والاستعداد؟.

وقد شهدت الكثير من مجتمعاتنا ظهور نوع من الحماس أو ربما التكامل  
 بين من يدعون لنصهم بالأصلاحيين أو الحداثيين وبين تيار التطور والمحافظة

(١) عني خطة الثقافة وقائمة القيم في الوطن العربي، استبيان العربي، العدد ١٩٦، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعته، فبراير ١٩٦٥ م، ص ٥٩

الذي ظلوا يشتبهون بالمروروث الوطني ويسعون إلى إحياء وتثبيتته سبباً لانفاد  
لحياة الديمقراطية بدلاً من حطة السياس التي تعتمدها.

ومما لا شك فيه أن البيئة الدولية قراةة لحدثت مشهد تصعيداً في مساليب  
الدعم لأمريكي القوي للكثير من الشخصيات والأحزاب والجمعيات لمعاداة  
بالإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان، بهدف إحداث المزيد من الاختراق  
والأضرار داخل تلك المجتمعات وما يحق للمصالح الأمريكية وبمكسر إلى  
تشير هذا إلى ما أثارته قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم ومركزه (إس غندون) من  
جدل سياسي في مصر والعالم العربي بسبب ثبوت تلقيه دعماً مالياً ومطويماً  
لأمريكا للترويج بقصته حقوق الإنسان وقضايا الأقليات (الأقليات) في مصر  
وبالتفصيل الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية والعربية في مصر والمنطقة العربية.

كما يمكن هنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ محمد حسين حوكل من أن  
المظاهرات الأمريكية رونت خلال حقبة من الزمن الكثير من مراكز البصوت  
وموت الكثير من النقابات والمؤسسات التي تبحث في الديمقراطية وحقوق الإنسان  
والجانب الأقليات في الوطن العربي. بهدف تغيير الوعي العربي وإعدادة تشكيله  
بما يهتكي التوجهات الغربية والأمريكية في هذا الاتجاه.

### **سابعاً - التدخل على مستوى شعرك الأقليات:**

شكل التدخل على مستوى شعرك الأقليات الدينية والعرقية والثقافية أبرز  
الوسائل التي استخدمتها القوى الغربية لإعادة تفرعها إلى مطلقها الاستعماري  
المعاصرة

فبعد أن اضطرت تلك الدول إلى التسليم بالاستقلال السياسي للكثير من  
بداي فاعالم ففانك تحت سيطرة القوى الشعبية وحركات التحرر الوطني، كسر  
لا بد لها أن تستمر بالبحث عن متلفضات قيمة أو جديدة لتسخيرها في خدمة

أهدافها ومصالحها غير مستقر الوعى المقامى بالخصوصية لدى أبناء بعض  
الاقليات ربما يحلق حلة من القومى وعدم الاستقرار السياسى

وعلى طرل قيادات وانظمة سياسية ضيقة الاثنى او ذات برعة عصرية  
شوفوية وجدت الدول الغربية فرصها الساحة فى فكاه جده غميتلجيت  
وتجبرها فى الكثير من بلدان الجنوب بين الحين والآخر عبر الاعضاء على نظم  
صديقة او حليفة او عميلة او قريبة من المنطقة لتكيد مصلحتها.

والمستفيع لمجاسد القوى الغربية يجد ان دورها كل كبريا فى اسللال  
التحديات والاضرابات الاثنية والفرق القدرات العصرية والعرقية ومختلف  
مسرور للفرقة والشتت فى مجتمعات الجنوب بهدف السيطرة عليها وتبدل  
مسارات نظمها السياسية الامر الذى جعل اثرا خطيرة على صعيد الوحدة  
للوطنة تلك المجتمعات شئت بظهور حالات التفكك الوطنى والقومى والحروب  
الداخلية التى لازالت تعانيها الكثير من تلك البلدان.

يريد التدخل الفكرى لتحرير الاقليات احد المسالك التى تتبناها الدول  
الكبرى اليوم فلكيت مجتمعات بلدان الجنوب وخير وسيلة لجرها الى ماضات  
التناحر والصراع ومن أبرز مظاهر التحرير الفكرى تلك التى تعلقت لى  
مرحلة سابقة بالاراسيات القبائلية التى انتشرت فى البلدان الاسلامية وغيرها  
والتي لم يكن عنها الانسان نشر للمسيحية فصب ولما كسلكه بث الاكل  
والثقافة الاوربية وخلق التخلل الفروحي وحمل الجسائر على قبول بالخصوع  
للمسيحية الاوربية هندية وتجدد عقائد السكان وقامط حيتهم، بل الوصول لى  
خلق جبل تعبط لى استقرم الامر.

فى الصومال مثلا وامام المقاومة الوطنية لا عاا الاراسيات لتتحريرة  
بدا المبشرون باجراء الايطاليين اقزواج من الصوماليات الملمات فلكتى بقصر  
نحت تأثير القهر والخذاع على ان تقوم الكنيسة بلور تربية الاولاد فليس بدجور



بهذه الطريقة.

ونتيجة لذلك الكثير الذي مارسته الأساطيل في بحث عوامل القرعة والانقسام وسبيل عقد الناس وسلوكيات حياتهم واختصاصهم لتباعد أفكاره مشروطة ومضطربة، لم يكن من الغرابة أن تجد في العقلة مسلما ومسيحيا ووثاب أو من يتكلم العربية إلى جانب من يتكلم الإنكليزية أو اللغة المحلية<sup>(١)</sup> وقد تربط على هذا، التفتت صراعات دموية عنيفة شكلت نتيجة طليحة للأحزاب التي رستها الدول الغربية الكبرى للأساطيل العسكرية لتزويج مجتمعات العالم الثالث وجرها إلى مآفات الحروب الأهلية، ويوضح لنا المبشر صموئيل زويمر الدور الحثيثي للأساطيل العسكرية فحتمًا طرحت المنظمات الدينية الوطنية في الصين شعار لا عداة بين المسيحيين والاثني الآخرين، قال زويمر إن هذه الصداقة تخلق في نفس المسيحيين جفا عن التشهير

بالمبشرين يصلون بكل جهنم من أجل أن تكتف الطوائف المختلفة فيما بينها بصراعات لا أول لها ولا آخر لينشكروا من متعدد خطتهم على اكمل وجه<sup>(٢)</sup> ومن هذا المنطلق اهتم الإنكليز بأن تركز الأساطيل على تطهير قبائل الأيوو الموجودة في شرقي نيجيريا التي لم يكن قد حظوا بالإسلام بعد بينما أهمل تعليم المسلمين، فكان من الطبيعي أن أصبحت منظمب الأتارية في غابيتها بدء الأيوو وفي الأتية لمنظمة ببسا نهمل وتهمل الأغلبية المسلمة في الشمال، وما راد من هذا المشكلة ظهور النمط في شرقي نيجيريا، فتمت فولايت المتحدة وبريطانيك بتسجوع الجنري فوجوكر الذي ينتمي إلى قبائل الأيوو المسيحية على الانفصال

(١) من هريدي، صراع قوى الخارجية ضد شروعات الأساليب ونساليب المولمة. المنحل

العربي، المجلد ٢٤، ١٩٨٦، ص ١١٣

(٢) نقلًا عن مالك منصور، ومقال صموئيل في التشهير الثقافي، مطبع دار الفؤاد، بغداد

بالقلم بيلقرا الذي بعد انضى للقيام بالجور يا بسبب ثروته الضخمة على اثر الانقلاب الذي حصل عام ١٩٦٧، حيث رأى لوجوكون هذا الانقلاب هو انقلاب المسلمين على المسيحيين الأمر الذي دفعه نتيجة لهذه الصليبات العرقية لضيقة للملاسةف الدولية الى اعلان عن استقلال قلم بيلقرا في ذات العلم وحصول الحرب الأهلية التي اودت بحياة المليون شخص<sup>(١)</sup>. ولم تكن مصر بمثابة عى محاولات لتدريس الفكري ولتقديم الطائفة كالأمة من ادوات شتى الصغوف من قبل القوى الامبريالية التي لاحظت ارتفاع المد القومي في مصر وتساعد نورعا العربي و الإسلامي من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبمعا عجزت هذه القوى عن تحقيق مقصدها في هزول ١٩٥٩ حاولت التفتل من خلال منفذ اخر تمثل بالنهاج لسياسة الطفلة واسطناع حالة من التوتر بين الاقباط والمسلمين، ففي عام ١٩٦٣ اصدر احد المؤلفين الأمريكي كتابا عن الاقباط لسماء الاقلية الوحيدة تحدث من خلاله عما كان شأنه اسكنية للتصريك لم لا.

ويذكر المؤلف ان القومية العربية التي تروم بها عبد الناصر لا تعني على لسان المسلمين غير الاسلام، فهي صوره ومرفف وله حتى مع اعتناء الاخوان المسلمين فلا يزال طعم الانطهاد علقنا في حقوق القبط الذين يستمعرون روح الاخوان بغير جسد، ثم يذكر في موضع اخر ان القبط بالكادتهم لزوجت مع الفيل الانسي للمسيحية في المقام ومع تسمية لفتماثلهم الدولية بمطرو من الصعب على أي نظام مصري ان يهاجم كقيمتهم بغير ان يشترط هذا النظام اردود فعل قوية ويذكر ملتهم الحكومة للمسيحية بالدعاية المخرجة يجب على الاقباط ان يهتمو بهذا السلاح الاحتياطي، فلي خطبة واحدة تظهر شكوى القبط في أي اجتماع دولي وتصطبغ بالتسلية الصغبة المنسية

(١) - ولقد جاء في دور الموقع الجورفي للأقليات في دباح-يوكارم للتركيز في مجلة مصر،

الغلبة على جذب اهتمام عي القاصر إلى صحف قطط في بلد<sup>(١)</sup> وينصح من العبارات المذمومة أن الهدف من الدعوة إلى قلعة روابط بين الأقباط والعلم المسيحي هو قطع صلتهم بالثقافة والثقافة العربية والأرثوذكس بالثقافة اللاتينية وخلق حالة من التباين والتباين بين أبناء الشعب المصري عن طريق الترويج لفكرة وجود شخصية مميزة (القطط) داخل إطار المجتمع المصري الذي عاصر منذ فترات موعدة في القمم في تلاحم والتمازج.

وفي فترة الاستعمار الفرنسي لبلاد المغرب العربي عمل الاستعمارون على فرض حالة من التفرقة الثقافي والاجتماعي على أبناءه فاستحدثوا في التمازج عبر خلق حالة من الصراع بين العرب والبربر واستطاعوا من سمي بالمصالة البربرية منها فصل البربر عن العرب ودمجهم في البيئة الفرنسية وتوحيق اللغة البربرية بحروف لاتينية ومنهم من نظم اللغة العربية، صنفوا المدينة الفرنسية باتجاه مستعمراتها قائم بالأساس على الثقافة (culture) وشعر اللغة الفرنسية وخلق تيار مغربي داخل مستعمراتها منقطع العزلة بمجتمعها ومنعزل بالثقافة الفرنسية. فالرجل المغربي الذي يخرج للغة والثقافة الفرنسية له فرصة ليعطي بالقبول في المدارس والنواتر الثقافية الفرنسية لكن من نظيرة المثال أكثر في نواتر البربرية، صنفوا المدينة الفرنسية فقطم على الاستيعاب (assimilation) يقوم على ادعاء التقوى الثقافي أكثر مما يقوم على ادعاء التفرقة العربي، وكانت فصائل فرنسية تلك ومازالت مدمرة بكتابات وبحث ذات مظهر علمي خارجي تركز على الفصل البربر عرقيا ولغويا وديونيا وثريخت عن العرب<sup>(٢)</sup>.

(١) طرود قيثري، السطون والقطط في إطار الجلمة الوطنية، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٢ من ص ١٦٨-١٦٩.

(2) A): marro - francophone nations & english speaking states , imperial ethnicity & African political formations in: truth child & olusunsola.p.35

ولا يخفى على القارئ الدور الذي مارسته بريطانيا والولايات المتحدة في استثمار المسألة الكردية في العراق بالصد من وحته الوطنية حيث ثبت شوط بريطانيا وثلايف المتحدة بتزويد المستردين الاكراد بأنواع مختلفة من الأسلحة وقمعدف ودعم الحاسي منذ بداية تمردهم على الحكومات العراقية مطلع الثريدات من قوى المنصرم وإلى اليوم، ولهدم كما هو واضح جديد دور السياسي للعراق في المنطقة الحرية وبما يده عن دائرة التأثير في المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة الحرية.

والنكسل على مستوى تحريك الاقليات لا يقتصر تنجدا على قنول الكوري ولم لا تحرك مشاهير الاقليات من قبل القوى الاقليمية المجاورة وتنجسد هذه الحائلة في التحيد من التفتلات التي قامت بها قوى القومية كالتدخل الهندي لساند نلاكية بلوشية في بلنكستان وراسي الى تجزئة الانغسرة واضطائها بتخدية الصراعات الاكثية فيها لاجل تحقيق هدفها المتمثل باحتواء الباكستان وتقليد سياستها الخارجية وتمديد ملموحاتها الاقليمية.

ودور اثيوبيا مع كل من تشاد ولوغندا في دعم مشرودي جنوبي السودان في مراحل معينة وتدخل لفسال لتحرك رنرج موريتانيا وتدخل الهند في سيريلانكا، وتركيا في قبرص، كما وتقدم لنا ايران مثالا اخر على الدور الاقليمي في ثارة مشاكل الاقليات لدى البلدان المجاورة وغيرها وهذا ما يتوضح لسي دهمها المستمر لحركة التمرد في شملي العراق والتفتلات الانغسية لاثارة الفرعة الطائفية في القطر الخفوج العربي<sup>(١)</sup> والواقع ان تدخل الخارجي لتحويل الاقليات لا يمكن ان يتم الا في مناخ دلطي تسوده حالة من التوتر في العلاقة بين الجماعات الاثنية مبني على لمس التمييز الاجتماعي والاقتصادي، والسبلي

(١) ب دهم محمد الزوي، المسألة الكردية في العراق والدور العراقي، نشره ورق لسوية

وعقاب السببة المؤلثة، لأن حد الصراعات غالبا ما يرتكز عندما تكون التنمية غير متكافئة وعندما تتخلف بعض الجماعات أو الأقليات عن غيرها في التنمية الوطنية والتنمية، وتتفاقم هذه الصراعات في أوقات الانكماش الاقتصادي. عندما يتعرض بعض الجماعات للحرمان يفكر مما يتعرض غيرهم، وعندما يتجلى التمييز بارتفاع معدل البطالة يؤدي هذا غالبا إلى قتال بين الشبكات العائلية وليس كثيرا ما ينصرف أصحابهم ومحبهم في صراع قبيح يحرق عائلتي

وغالبا ما تثير الصراعات الاقنية هذه إمكانية التدخل الاجنبي من جانب الدول التي ينتمي مواطنوها إلى نفس المجموعة الاقنية التي تنتمي اليها الاقلية في البلد الذي نشب فيه الصراع ذلك أن تحول الطموحات الاقنية إلى مطالب مشتركة للأقليات للالتزام مع أهدافها الاقنية في الدول الأخرى يسهل في حد كبير من التدخل الخارجي<sup>(١)</sup> وعلى العموم يمكن حاليا ملاحظة عند حل المشكلات الدفنية التي تطف في مقدمة العوامل المشجعة على التدخل الخارجي بتصرفات الاقليات:

١- مشاكل التعبير الاقني حيث تشجع بعض الجماعات للتعبير الاجتماعي أو الامتثال أو القصب والكرامة، سواء من قبل الشعب الحاكمة أو من قبل جماعة الاقلية.

٢- نجاح أو انكار التعددية الاقنية وهو ما يتم في فرض القيود أو التمييز على الهوية الدينية والقومية والثقافية وهي الحالات التي تطبق عليها محكمة المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

٣- لكسب الاقلية لمركز سيمن تحلق عليه بوسائل غير ديموقراطية أو من خلال التمييز القبيح للاقلية كما كان جاسلا في جنوب افريقا

(١) R. heavy, ethnic minorities in Australia foreign policy world review vol 21, no april, 1982, p. 61.

حتى عام ١٩٩٤، أو كما هو اليوم في مسؤولية جماعة لتعريف المسيرة على عقائد الحكم في إثيوبيا على حساب الجماعات الكبيرة مثل الأمهرة وغيرها وسيطرة الأقلية المسيحية على الأغلبية المسلمة في إريتريا وتاجيريا والتي تسمى على التوالي في رولندا وغيرها

٤- اليهود التي تبتليها الجماعات التي تعيش على نحو مترابط من أجل الحصول على درجة معينة من الاستقلال الذاتي، حيثما تكبر هناك مقاومة لهذه اليهود من قبل الحكومة المركزية ويمكن لهذه الممارسات أن تصبح عنيفة جدا عندما تحاول مجموعة إثنية معينة أن تطرد الجماعات الأتية الأخرى التي تعيش في المنطقة نفسها، كما في حملات التطهير العرقي التي مارستها الأقلية الصربية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك أو التي قام كوسوفو أو في عمليات الطرد الجماعي التي مارستها أكراد العراق في مدينة كركوك ضد السكان الآخرين من العرب والتركمان بعد سقوط نظام صدام حسين في أبريل/نيسان ٢٠٠٣ بهدف السيطرة على المدينة المهمة لثرائجها والنفطية للمنطقة.

٥- الحركات الانفصالية التي تسمى إلى فصل جزء من أراضي دولة ما عن تلك الدولة، لكي تصبح كيانا مستقلا أو لكي تنضم في دولة أخرى (القوة الأم) وهذه هي أكثر الحالات صعوبة، فهي تتضمن المصالحات يكون للشعب المعني حق مبرر في تقرير مصيره إلا أنه في العديد من الحالات الأخرى تكون المطالبات بتقرير المصير من وجهة القسوة الدولي مشكوكا فيها إلى حد بعيد<sup>(١)</sup>، ومن أمثلة ذلك حركة التبت في سريلانكا ووجهة تحرير ميديلو في الفلبين، وحركة تحرير الكنيسرية في الهند ومن الملاحظ أن المنازعات هي بطور العنصرين

الآخرين تدل من اند فواع المنازعت الدخيلة المعصية الى  
 لتدخل الخارجي الذي يصل في احوال كثيرة الى حد التدخل العنسي  
 اذهم الحركات العنانية بالاستقلال الذاتي او الانشطة الانصالية  
 فالحمة عن الاضطار وتكون دولة مسقلة

ومن هذا المنطلق لا يمكن انقال حقيقة ان بعض رعات الاقليات  
 المعاصرة سرعان ما تنجر الى طوية التبعث بالدعم الخارجي ولعدة اسباب اهمها  
 ان هذا الدعم يمنحها مركزا قوى من مركزها السابق وينظها في لعبة للسياسة  
 الدولية التي على خطوطها وعقباتها المعركة ترضى عدة الفرض التي تعاني منها  
 تلك القليات او القعالب. وعليه فن الاقلية (المتزدة) او بعض قانتها يمكن ان  
 تكون إحدى معرقات الوحدة الوطنية والمصلحة الخارجية لدولة الممر.

ومعنا نحدث عن الاثر السلمي الذي تخلقه الاقليات على الوحدة الوطنية  
 والامس الوطني وما ينطوي عليه من مخاطر التدخل الاجنبي فان من الضروري  
 ان يتدخل المصلح لهذه الامم لمطاعة الاقليات عن من الذي يوظف لآخر  
 ويستخدمه. هل هي دولة الممر التي تطوح الاستماء السابق للأقليات لدواعي اسباب  
 القومى؟ ثم ان هذه الاقليات ذاتها هي التي تلوع السولة الخارجية لدولة الممر  
 تدولا على مخططات لتمامها الذي لا يفسم دولة الاصل؟ سألون نجيب عليه  
 تجارب الدول الاوربية مع الاقلية اليهودية والتي يظل موقعها من سياسات الدول  
 التي يقيم بها اليهود زحنا بدرجة توافها مع مصلحة الدولة الصهيونية التي  
 يستقطب انتماءهم على اختلاف لغاتهم واسولهم. وعلى هذا على علاقة اسرائيل  
 بالاقليات اليهودية في العالم تحتر وكما وصفها بن غوريون علاقة حياة نو موت

ولعلنا من هذه الفطرة فان اسرائيل ترى ان مثل هذه العلاقة تعطيها من  
 وجهة نظر حق فرض سياسات لتخليق او القزالت قومية على يهود العالم من غير  
 رعيها باعتبارها تدل وملتهم القومي ولذا فهم لا يستحقون بالحقوق على وطنهم





والاندماج بين الطوائف ومشرورة وجود كيان خلص لكل طائفة، الامر الذي يكسب اسرائيل مشروعيتها الاثولوجية.

بمناخية مع الاسرائيلية الصهيونية الولية الى نغيت المنطقة العربية وجعلها تعيش في سراح عراقي وطقني وديني اريج القلب في مطامع شائست للعرب المصمر عن اسرائيلية اسرائيل التي كتف عنها الكتائب الاسرائيلية اسرائيل شاعرك، وما جاء في مفرداتها ان تقسيم لبنان الخمسة اجراء يعتبر بداية ولي لجميع لوطن العربي بما فيه مصر وسوريا والعراق والجزيرة العربية، ان تقسيم سوريا والعراق الى عدة طوائف عرقية او دينية مثل لبنان هو الهب لاسس لاسرائيل على الجبهة الشرقية للفترة المجددة، كما ان تقسيم القوة العسكرية لهذه الدول هو الهدف الاساسي لاسرائيل في الفترة القربية، منقسم سوريا حسب طيبتها وقومياتها الى عدة دول مثل لبنان في الوقت الحاضر حيث ستقام دولة شيعية - علوية في الساحل وفي منطقة حلب دولة سنية وفي دمشق دولة سنية اخرى معادية لاجارها في الشمال (حلب) وكذلك الدروز مستقبليون يوسنهم في الجولان او حوران، وفي شمال الاردن وستعتبر هذه الدولة للامان من اجل السلام في المنطقة لفترة المجددة وهذا الحدث هو صمم لمكثبات اليوم، اما العراق الفني بقطعتين جهة والشمالي دالغيا من جهة اخرى هو لمرشح الاكذب بالاهداف الامرائيلية ويحذر تقسيمه لكثير اسمه بالنسبة لنا من تقسيم سوريا ان في العراق هو من سوريا وعلى المدى القريب على القوة العراقية هي مكمن لتجهيد الاكبر لاسرائيل.

ان حربا بين العراق وسوريا او بين العراق وايران مستشرق العربي وسنؤدي الى مهينة قبل ان يستطيع تنظيم صراع واسع النطاق معقد، كل صراع او مواجهة بين العراق وساحنا في فترة قصيرة المدى وستترب الهب الدماكي، في تقسيم العراق الى عدة دول صغيرة مثل سوريا ولبنان.

في تسديم العراق إلى مناطق بالاعتماد على الامن الطائفية و العرقية كما حدث في سوريا في فترة الحكم النضالي شيء ولود ويمكن تخفيفه وان ثلاث دول لم تكن مستخلق حول لهم ثلاث مدن موجودة في البصرة وبغداد والموصل، وبغداد المنطقة الجنوبية في الجنوب من المنطقة المدنية والعرقية في تشمل<sup>(١)</sup> وفي ظل الصراع الطائفي المستمر اليوم في العراق ظل اسرائيل تلعب دورا مؤثرا في توجيه ثقافة الطائفية والعرقية في العراق، حيث ثبت تورط اسرائيل في قتل كثير من اعمال القتل والتجهيز للطعام العراقيين وتجهيز المساجد والصينيات وتدريب ميليشيات متخصصة بتجهيز السنة من المناطق العشبية والسكان الشيعة من المناطق المدنية، فضلا عن سرقة الاثثار وتجهيز المنطقة وغربا من الاتصال التي تريد الفوضى في العراق وتكفح الى تقسيمه في نهاية الامر، ويد للصراع الطائفي المتكبح اليوم في العالم العربي والاسلامي بين السنة والشيعة من اهم القوس المتلعة لاسرائيل لاحداث مزيد من الاضطراب للجمد العربي، حيث يلاحظ الانتماء الاسرائيلي بدعم هذا الخلاف عبر سبلاها ببعض النظم العربية المعارضة لايدي غسلا عن تقديم الدعم المالي والمطوري لكثير من الدراسات والتقنيات التي تبحث في الاسلام كتيب والمسلم الاسلامي ككتلة سياسية وثقافية موحدة وعلى النحو الذي يظهر هذا العالم بشكل مفكك ومشتت فقرات ويمكن ان تشير هنا الى مؤتمر موشوليا السبع عشري عقدته المركز الاسرائيلي للمير للتخصصات في فبراير شباط ٢٠٠٧، والذي استضافه الممتمترق الامريكي المعروف بولارد لويس في محاضرة عن تقسيم الاسلامي، عهد الى انك لويس ان المسلمين لا يزالوا يقعون في مرحلة ما قبل الحداثة العرقية على عصره، فك ان الصراع المتني الشيعي المتكبح الآن في العالم الاسلامي مهم

( ) باسم يوسف حقوق الانسان ومواجهة منظمات القتل الطائفي المشرق العربي، معاصرة  
 قتل في مؤسسة عبد الحميد شومان، ص ٢٨/١٩٩٢ من ص ٦-٧.

جدا كما كان الصراع التكنولوجي البيروني في حينه مؤكدا في المساهمات في العالم الإسلامي تحولت إلى سمات رديفة للهويات القومية في المشرق، مع بقاء معنى من المعنى والمواجهة والصراع ستكون سمة المشرق في المرحلة المقبلة حسب تصورات أيدي<sup>(١)</sup> وعموما فإن ما يطرح من تصورات وأفكار وزيارات تاريخية في الكيان الصهيوني بعد تطوره مباشرة في استراتيجيات وسياسات عميقة تنهي لها كل أشكال الدعم المالي والمعنوي، فقد تأسسه عام ١٩٤٨، كيان الكيان الصهيوني ما يسمى سياسة دعم الجماعات والاقليات الممثلة في العالم العربي مثل العرب والكرن والاقليات وفي مطلع السبعينيات والتسعينيات من القرن المنصرم ظهرت الكثير من الدعوات لأن يقوم الكيان الصهيوني بواجبه اتجاه دعم الاقليات التي تعيش تحت (الاحتلال العربي)، فقد كتب حريش في سبيل في مجلة نايك في ٧/الماي/١٩٩٦ مطالبا باعادة رسم خارطة المنطقة العربية وبما يضمن حصول بعض الاقليات على حقوقها. وقد سمي مجموعة الاقليات التي يقول انها تشارك اسرائيل في فهم وهي مسندة للتواصل مع اسرائيل مما يحتم على الأخيرة الامتثال لهذا التطل، وقد تحدث بوضوح عن مؤتمر عقد في واشنطن لدراسة مثل تلك التطل<sup>(٢)</sup>

ومن مخططات التفتيت هذه وتجلي لنا ويوضح في الدول المحاذية لم تعد ككالي بتقسيم المنطقة العربية وإنما خفيها الاسمية الآن هو تجربة التجزئة بحكم توتر الحيد من المتغيرات في الواقع العربي، من بينها فهو مسترشد لما أصبح يطلق عليه اليوم تعبير الطائفة السلفية وهي اختيار علاقة الفرد بدولته علاقة غير مباشرة تتكون من خلال اهتمام الطائفي وأيضا من خلال اهتمامه القومي

(١) د. حدي الحادي، مجلة الحكم في لبنان، القاهرة المطبعة المطبوعة ١٩٩٦ من ٢٣٧

(٢) د. مسعود صلاح الحادي، الشوحة القوية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجمعي،

الاسكندرية، ٢٠٠٣ من ١٣٤.

قد أصبحت اللبغاوية السياسية تطوي في وقتنا الراهن على الماء لموطنه التي تربط الانتماء بوطنه بحيث ينظر الانتماء إلى وطنه من منظور ضيق لمناخه في الوقت الذي ينبغي على المواطن أن يتذكر إلى طائفته من منظره ومنه لاثنين، وهو ملجئ بالنتيجة الولاء للطائفة لهم من الولاء للوطن، ويكسر للخطوة هذه بارتباط تلك الطريقة بدول خارجية.

والأمثلة التي يقدمها الواقع العربي متحدة، إلا أن الواقع العربي والبلداني هو المثال الشائع على نمط الطائفية السياسية في التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمع الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان أبريل تطلعت لطلقات السياسية في مفصل الدولة العراقية وأصبحت المعركة الأساسية لكل أشكال الحراك الاجتماعي والسياسي، ورغم أن العصر يحو هذه الطائفية إلى مبهمة الاحتلال وسرسلته التنشيطية في الجسد العراقي إلا أن مما يؤسف له في الأثر المبهمة والفاسدة والاجتماعية لهذه الطائفية مخفي لفترة طويلة لمبدأ الاحتلال وهي تحتاج إلى ممارسات ومبادئ وطنية ترفع بضمة بالهوية العراقية وبمفهوم المواطنة على نحو يجعلها من الثوابت التي يجتمع حولها العراقيون بكل نصيب وطرائقهم، أما المصنع البدائي فتبدو فيه الصورة أكثر حبيبية، حيث تعطي له الطائفية السياسية بشريعة ديمورية، حيث يعترف الدستور اللبناني بمسألة عشر طائفة تدارس حقوقها السياسية والاجتماعية دون أي قيود تذكر.

والطائفية في لبنان هي المعركة لكل تصرف رسمي وشعبي والسير به في طرف نفسه، وتطرح الأفراد للاحتلال في السياسة لاستفادة الاعتراف بالشمسية في حرية بقدر متوازنة الائتلاء طائفي والتفوق الديني للفرد ومركز طائفته الدينية وماضيها وجنودها والمساكنة الداخلية والخرابة التي تعطي بها ويتميز المجتمع اللبناني على كل ما عليه يحصل للعامل على الاعتراف بطائفته والتمسك بها والانساء قلبه بأكثر مما يفعل مع وطنه، فالكثير من شباب لبنان يتشرون وهم منركي بر

مستقبلهم السياسي فيما إذا أرادوا تحقيق السياسة سيكون معنياً على المحاصصة الطائفية فالمسلم يترك مسبقاً أنه ومهما كانت قنانيته السياسية قللة لا يتجول بها مفرح به لطائفه نسبة ٢٠،٥ % من المقاعد البرلمانية ورتبة الوزارة لا كس سب ورتبة ١٨،٥ % من البرلمان ورتبة مجلس النواب إن كسب من الشيعة ورتبة ١٠،٥ % من المقاعد البرلمانية إن كسب من النور<sup>(١)</sup> وهذه التجربة لم تعد مقتصرة على لبنان كما ذكرنا ولما ضمت الولايات المتحدة إلى تركيا في المجتمع العراقي بعد استقلالها له في أبريل - نيسان ٢٠٠٣، فإستأوا لمجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية الانتقالية على أساس مذهبي وعرقي بعد دليلاً واضحاً على ما يمكن أن تلعبه القوى الخارجية من دور في شريق التسريح الاجتماعي والسياسي القوي لقاعة في النظام الإقليمي العربي.

وهكذا يبدو أن العامل الموضوعية الذاتية الموجودة في المجتمع والمتمثلة بالانتماءات ذات الطابع الإثني وفهم علاقات على أساس انتماء الفرد لأقلية أو طائفة معينة بدل الانتماء للوطن بالنظر الشمولي ووجود حالة من الصراع والتمسك بين الجماعات الوطنية تصحح عن دور وتزحف استقلالية لدى بعضها، هي كلها من العوامل المساعدة على التدخل الخارجي لإثارة الأقطاب وتحولها إلى قنوات مساعدة للتدخل. فذلك المراعات جاءت من دور كل من تلك القوى القوية التنافسية الراغبة في إعادة نفوذها وحيثها إلى دول الجنوب وتنميتها لتخطها حصة دولة جديدة بدرجة وجود انتهاكات لحقوق الإنسان وتكرار انتهاك حقوق بعض الأقليات.

## الفصل الرابع

### التعديلات في المواثيق الدولية

#### أولا - نشوء الأيديولوجيات العنصرية

بالرغم من ورود نصوص المصونة في المعاملة بين المواطنين لمسي  
الامتياز لوطنية وإعلافت الحقوق الدخلية إلا أن التمييز فوجه ضد أبناء  
الأقليات قد بقي يمارس في دول كثيرة إما بصورة سافرة أو محفورة ومن قبل  
أنظمة سياسية تأتي في مقدماتها تلك النظم العنصرية التي جلت من مبدأ التمييز  
العنصري سياسة ثابتة لها، وتستند النظم العنصرية في تقرير مصيرها إلى حجج  
تفرض أن التمييز بين الأجناس قائم بالأساس على وجود اختلافات بيولوجية  
وصواعق وراثية، وأن العناصر والسجوعات البشرية لا تلك مزاجها وتبذرات  
متساوية فهناك أجناس راقية ومثوقة وأخرى منحطة ومثقلة<sup>(١)</sup> ومن قولاصح  
أن الإقرار بالأيديولوجية العنصرية يهدف بالأساس إلى إنهاء نوع من الشرعية  
على سياسات بعض النظم العنصرية للترويج لأفكارها العنصرية المتعصبة  
والدفاع عن سلطانها الاستعماري الذي تمارسه ضد بعض الجماعات الأقلية.

وتعود انطلاق هذه الأيديولوجية إلى بدايات الاندفاع الاستعماري للقوى  
الأوروبية المسيطرة على قارات العالم، حيث استخدم المبرور العنصري لإنهاء  
الشرعية على مباديات القسط العنصرية التي مارستها القوى الأوروبية في أرض  
ميطرتها على الكثير من الشعوب والأمم المختلفة، واستقرت الأطماع الأوروبية  
وراء القنصل الذي يقول بأن ما حدث كان جزءاً من رسالة الرجل الأبيض لمسي

(١) د. محمد شرفي، منع التمييز وحماية الأقليات في المواثيق الدولية والإقليمية، موسوعة

حقوق الإنسان، مجلد الثاني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٨، ص ٢١١

تحضير هذه الأجناس القيدانية المختلفة والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى لائق من المدنية والتقدم الإنساني<sup>(١)</sup> ولقد أقيمت حشد من كبار علماء الأجناس والاشتراكيين بوجوه خطأ الدعوات العنصرية بتكديسهم على الطبيعة البشرية للوحدة والاندماجات المتساوية لكافة الأجناس. وفي هذا يقول سيدني هوك وهو أحد المتخصصين في العنصرية الإنسانية، في مبدأ المساواة الإنسانية ليس وصف لطبيعة منطقة طبيعية تناسل الحياة أو الفكرية، أنه بالأحرى إرشاد ومساعدة للعلاقات الإنسانية وكذلك سياسة المساواة بين الناس جميعا والاعتماد بأمورهم حسب حاجاتهم الفردية، أنه سياسة تقدم للناس كافة فرصا متساوية لتحقيق أقصى ما لديهم من طاقات كالفنية، وتقديم كل الإسهامات التي تسمح بها إمكاناتهم<sup>(٢)</sup> وقد حرص الإعلان بشأن العنصر والتمييز العنصري الذي اعتمدته اليونسكو عام ١٩٦٧ على تأكيد مبدأ المساواة الإنسانية فجاء فيه أن جميع الناس الذين يعيشون اليوم ينتمون إلى جنس واحد وينحدر من سلالة واحدة وأن المعرفة العالمية بظلم لأحباء لا تسمح أن نشهد الإنجازات العنصرية والثقافية في اختلاف في القدرة العنصرية. أن تفاوت في المنجزات بين الشعوب المختلفة ينبغي أن يعزى إلى تاريخها الثقافي وليس إلى شعوب العالم اليوم تلكه تحرفت مسؤولية ليلوغ أعلى مستوى من المدنية، كذلك جاء في دعاية الحقيقة الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله الصادرة في كانون الأول-نوفمبر ١٩٦٥ أن أي مذهب التفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشروع أخيا وظالم وعطش دمجيا، وبذلك لا يوجد أي مبرر نظري أو عملي للتمييز العنصري في أي مكان<sup>(٣)</sup>

(١) F.S northedge & M.D.donnan , international disputes , op.cit.p 158

(٢) إيلي مونتاغرو- النسخ العلمي لأصوله لتقرير العربي، ترجمة النديم محمد حسن بسلام، المؤسسة لدرجته للدراسات والفتوى، بيروت-لبنان، ١٩٨٦ ص ١١٦

(٣) نشر لسياسة الحقيقة في: ديس إيس من ومعد السود معاد، حقوقنا الآن وليس غدا، الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٣ ص ٧

ولا يوتينا هنا في تشير إلى أن الاتيان العمالية لاسيما المسيحية  
والاسلامية قد حثت ككافة على افعال مبدئي العدل والمساواة بين البشر بغض  
عنصر عن اللون والعرق والجملة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ  
وَإُنْثَىٰ وَجَعَلَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُ ۚ وَالْجِبَرَاتُ

[١٣]

مما تقدم يتضح أن مشكلة العنصرية والتمييز العنصري لا نستند إلى  
وسائل بيولوجية وراثية بقدر ما هي مشكلة تكامل وراثتها عرقلها ودوافعها  
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي ليست كما يبدو مشكلة حديثة وإنما بها  
جنورها قارية الوضعية في القدم. فقد بدأت بشكل عام بنظام الرق في القرون  
التاريخية السبعة ثم تحولت إلى شكل الاضطهاد الموجه للأقليات في نهاية القرن  
السادس عشر ومطلع القرن العشرين حتى انتهى الأمر إلى نشوء الأنظمة  
العنصرية القائمة على التمييز والفصل العنصري كالنظام الفاشيستي المنحدرة  
ومعاهدات النظم العنصرية البيضاء في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية  
الجماعات الأخرى سواء من سكان البلاد الأصليين كما هو حاصل ضد العرب  
في فلسطين المحتلة واليهود العرب في الولايات المتحدة أو ضد المواطنين من  
أصول غير بيضاء من المهاجرين والوافدين إلى أمريكا مثل الروم والهنود  
والعرب المسلمين والأسيويين وغيرهم. ولو أننا قبلنا في السواء لوجدنا في  
لعدم المساواة وتبؤ نظام الرق والمحاولات الفاشلة إلى إلغاءه كانت من  
الأساليب الفاشلة لقيام العديد من الثورات التاريخية المهمة كالثورة الأمريكية  
١٧٧٦ والثورة العنصرية ١٧٨٩ وما تبعها من انتفاضات شعبية كالحرب الأهلية  
الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥ التي كلفت بمئة ألف إنسان بانهاء عصر العبودية  
والاضطهاد الرسمي أو النظري في أمريكا وإيرلاها التحولات العنصرية التي  
حزمت الاستبعاد والعمل العنصري. ففي سنة ١٨٦٨ على سبيل المثال صدر





التي كرمت لتفوقه العنصرية وعقدت من الجهة التي تفصل بين مختلف الجماعات الاثنية، ومن ذلك على سبيل المثال ان السكان في جنوب الغريون همو الى ربيع مجموعات تنصرية هي البيض والبلونون والاسويون وسجدوا لحقوق المدنية لكل فرد يصب قنماه الاكثي كما أصدر غيرهم في حبه تدريعا حطر بموجبه التزواج بين افراد هذه المجموعات المختلفة وديك صيلة لما يمس بالبقاء العرفي<sup>(١)</sup>

ولذا حالات الاصطدام والقتل وعدم المساواة التي تعرضت لها الاقليات على يد النظم العنصرية والفاشية في المراحل التاريخية الماضية، كان لابد من العمل على إيجاد أسس وقواعد تكمن على المستوى الدولي لحماية التزامات هذه الاقليات وتوفر ضمانات احسن معاملتها على قدم المساواة مع الاثنية، ونمى تعرضها لعمليات القمع والإبادة على أيدي الحكومات العنصرية.

ولملاحظ ان الدعوة الى إقامة نظام حماية دولية مقدر خاص بالاقليات لم يظهر الا بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد ان أضرحت نتائجها عن التغيير لإمبراطوريات الكبرى (ألمانيا والمجر والدولة العثمانية) وإلحاق ملايين من شعوبها في القبول الأوروبية لاسما التي ظهرت حديثا، فتضاعفت مساهمات دول وتكثفت مساهمات دول اخرى، ويحث دول من جديد مثل بولنده ويوغسلافيا، فكان امرا متوقعا ان يظهر مشاكل الاقليات فخلل أوروبا لتهدد الاستقرار السياسي الهش الذي بدأ يتكون بعد انتهاء الحرب، ولا جل معالجة هذه الأوضاع طارئة لوجود نظام حماية الاقليات في ظل عصبة الأمم في الوقت الذي تركه سر الحماية الدولية قبل هذا التاريخ الى مبادرات التدخل الفردية التي كانت تقوم بها دولة ما في شؤون أخرى محلية وعالميا من الاضطهاد الذي يتعرضون له، أو صيغة

(١) ساري رشيد الميرقي، الفصل وتفسير العنصرية في القانون الدولي العام، دار قرني

للمعاهدات التلقائية التي كانت تحكمها الدول الأوروبية مع بعضها الآخر بين قسره وبخري لتحرير أجواء الحماية الملائمة لرعاياها أو صيغة المؤتمرات الدولية التي اقرب بموجبها الدول الأوروبية لإبرامات مشتركة لحماية القليات، وهو ما شكل بدوره بتطور اهتمام المجتمع الدولي بأمر الحماية الدولية للأقليات والجماعات الاقلية.

### ثانياً - بدايات الحماية الدولية للأقليات:

لا ينبغي على الحقيقة انما قلنا ان امر الحماية الدولية للأقليات لم يلقى السهولة على الحرب العالمية الاولى قد اقرن بحواف كثيرة منه بالمعاهدات التلقائية التي بذلتها العديد من الدول الأوروبية لانهما البروسانية بحماية اقليتها الدينية من الاضطهاد الذي لحق بها في المجتمعات الكاثوليكية، والذي اصبح ذات أهمية متزايدة على اثر التطورات السري طرافت على وضع الشخصية الكاثوليكية منذ القرن السادس عشر. وقد شهد القرن السابع عشر ذوايح الدول الأوروبية لمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي كتبت الحرية الدينية للجميع

رقد تطور الاهتمام الدولي بصيغة الاقليات ويؤثر بمساعدة بعد العديد من المعاهدات الدولية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر مثل معاهدة كونشك كينارجي ١٧٧٤ ومعاهدة برلين ١٨٧٨ التي اوردت صراحة لحماية الاقليات الدينية والقومية<sup>(١)</sup> ثم جاءت اتفاقية فيينا ١٨١٥ لتؤكد الامتثال الدولي بحماية حقوق الاقليات ببعض النصوص المختصة بالحريية الدينية والمساواة السياسية، وان شاب تلك الاتفاقية بعض النصوص سواء بحكم الامتداد

(١) حددها، المراتب الحرة واستقر الملام للمسلم، دار الجامعة الجديدة، القاهرة ٢٠٠٠

في الحقوق الثقافية والقومية التي تحرم عليها الأقليات أو يحرم الانتماء بقامة نظام لتوزيع الحقوق على الدول المخالفة يلزمها بالتحريم توقيعاتها وعممت اتفاقية برلين ١٨٧٨ الاتراعات الخاصة بالأقليات على الدول المستعنة عن الدولة العثمانية في ذلك الوقت وهي بلغاريا ورومانيا وصربيا وقبيل الامبرور والرمند بضرورة المساواة في المعاملة بين سائر رعاياها من الاقليات الدينية ومنع كل اعتداء عليها<sup>(١)</sup> فبس هذا نصيب بل ان بعض الاتفاقيات الدولية قدس لتجهت في ما هو اكثر من ضمان الحقوق والحريات، فمنعت على منح بعض الاقليات نوعا من الاستقلال الذاتي وحق التمثيل الذاتي ونشكيل للتطلعات الوطنية الخاصة كما كان على الحقوق الممنوحة للأقليات البولندية في المادة الاولى بإعلان الختامي لمؤتمر فيها وبعض الاقليات الاخرى قبل الحرب العالمية الاولى.

ولما كانت الاتفاقيات الدولية السابقة فكر، سواء التي عرفت بنظامها الثاني أو الجماعي، قد حلت صيغة توفيقية اجعت عليها الدول الأوروبية لتوخر قدر من الاتراعات لحماية الاقليات. لانها الدينية، فمن لعرف الدولي (الأوروبي) قد عرف طريقة اخرى للحماية عكفت الدول الأوروبية على ملومنها وبالمستمر في ظل سيادة مفهوم القوة في المملكات الدولية آنذاك، ويجب فروع للتظلم الدولي، فقد جرى لعرف على قبل بعض الدول الأوروبية في قتل في قتلوا الداخلية للدون الاخرى تحت ذرائع حتى منها لنفاذ عن الحقوق المشككة لبعض الاقليات التي تشكل امتدادا قويا للدولة المشككة (دولة الامل)، ويحجة ان الدولة لمتشكل من مؤيديها لم تنص لهذه الاقليات الصلبة للآزمة وفقا لقوانينها، أو كل هذا محل معاملة سيئة أو اعتداء غير حديد ولم تقم السلطات الوطنية بمصادرةهم أو انصافهم

(١) محمد شفيق عزاله الموسوعة العربية المبررة، دار الشعب ومؤسسة مركزى للدراسة

من بين النساء في البلاد الأجني وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بالتدخل الإنساني لإنقاذ المصلحين، وعلى هذا الأساس سعت الدول الأوروبية باستمرار للشخص في شؤون الدولة العثمانية مستخدمة صنف وهو ال هذه الدولة تحت دريعة حماية الأقليات المسيحية المتواجده بين ظهرا نية هذه الدولة العريضة أو السيطرة نحو الدول، بهذه كانت الفاية الأصلية تتمثل في طمع الدول الأوروبية في استعادة المصالح الأوروبية التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية كالإيونيل وصربيا وبلغاريا على أساس مساعدة سكانها المسيحيين.

وهكذا ملكت الدولة العثمانية ساحة تصالح تبارت عليها الدول الأوروبية، كل تسعى لتحقيق مآربها الخاصة، ثم يلبث لقرار التاسع عشر أن يظل حتى الحسب فرض تشدد ضوابطها للحصول على حق حماية للمسيحيين الأوروبيين الكاثوليك والبروتستانت في الدولة العثمانية، ليس هذا فحسب وإنما أخذت توسع من نطاق حمايتها ليشمل بالممارسة مسيحي الشرق وبخاصة المولودة في لبنان في ١٨٠٦، وك. الحال مضت ووسا في أواخر القرن الثامن عشر بتدخلها لحماية المسيحيين الأرثوذكس، ما يطالبها لقد أعلنت حمايتها على قروم الكاثوليك<sup>(١)</sup>.

والامر الذي ينبغي أن يذكر في هذا الصدد هو أن التدخل لحماية الأقليات لم يكن مقصوراً على تدخل الدول الأوروبية في شؤون بعضها البعض أو في شؤون الدولة العثمانية، بل ظهر أيضاً من خلال التكتلات الامبريكية المستمرة في شؤون دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى والكناري، فقد استخدمت الولايات المتحدة قواتها للتدخل عشرات المرات تحت دعوى حماية وعيادها الدول بخرموسر ملزم غلب.

وكانت أهم هذه الحالات هي التدخل في كوبا عام ١٨٩٨ حيث أعلن فرانك

١) A.h.houston, minorities in the arab world, London , oxford university press 1947 p.p 23-24

لأمريكي لذلك أن الولايات المتحدة مدينة لوعاها في كوبا بتقديم المساعدة بهـ  
لحماية وتأمين حياتهم وحماية ممتلكاتهم التي لا تستطيع الحكومة الكوبية أن تقدمها  
بهم إلى حين انقضاء الظروف التي تحرمهم من الحرية القانونية وهي الوقت بعد  
قامت الولايات المتحدة مع بريطانيا بالتدخل في يورو عام ١٩١١ بحجة وقف  
المدفح في يتعرض لها السكان الأصليون من الهنود لأمير في منطقة بونابو  
في غلي الأمر، في الوقت الذي يدرك كثيرون أن الولايات المتحدة لم تفي  
لنفسها إلا على أنقاض وأكلاء السكان الأصليون لأمريكا من الهنود لأمير الذين  
تمت إبادتهم واستبعادهم من شتى دولي الحياة الأمريكية.

ولواقع أن إقامة الحق في التدخل تحت دعاوى حماية الأقليات والجماعات  
والجاليات، كان محل خلاف فهي بين أسادة القانون الدولي التقليدي، فقد أجاز  
بعضهم ب تلقى على شريطة بحق التدخل تدافع عن الإنسانية في حالة استسلام  
لدولة ما لوعاها أو رعيا غيرها، واعتادها على حياتهم أو لوعاها أو حرمانهم،  
مستندين في ذلك على أن الدول لديها واجب واجبهم عرض عليها أن تمت منقذات  
على منع الإخلال بما تضمنه به قواعد العرف الدولي وجباة الإنسانية من احترام  
لل فرد وحرية لها كانت جنسية أو أصله أو دينه، وإن تدخلها في مثل هذه الحالة  
التي نحن بصفتها ما هو إلا أداء لواجبها. وبالرغم من التبرير المقدم وفي الحد  
الأخري من الموضوعية لا يمكن للمرء أن يشترط بأن هذا النوع من التدخل الذي  
يستخدم لأخرى من حماية وعلى غزوات منظمة وفي ظروف يحكمها المبادئ  
الثانية بين الدولة التي تقوم بأعمال التدخل والدولة الأخرى التي تتبناها الأقليات  
لمضطهد، أو بالأحرى مدى سيطرة الأولى على الثانية وتغييرها المحسني عليها  
ومعروها لدى الأقليات الموجودة بها، بعد حماية حقيقة أو دولة للأقليات بسعة  
علمة رامة خاصة وإن التدخل ينشأ ومحتوى رغبة الدول الحامية وتغييرها وفي

غيب أي التزام تعاقدي دولي في القيام بواجب الحماية القائمة<sup>(١)</sup> فصلا عن كل من هذا التدخل هو مساس باستقلال الدولة وحريتها في معاملة رعاياها، نلتك لن حالات الاصطهاد والمعدنة التمييزية لدولة ما صدر عياها وأن كان يتعارض مع المبادئ والمثل الإنسانية إلا أنه لا يسحق حقوق الدول الأخرى ولا يعرضها للتكشاكش والاضرار ومن هنا فإن التدخل يكون غير مقبول أو مسوخ مالم يكن ذلك مفعولا لها بمقتضى معاهدة أو اتفاق خاص.

### ثالثا - الأقليات في عهد العصبة

بانهيار ألمانيا وتلك الإمبراطوريات الكبرى، انتهت حقبة الحرب العالمية الأولى، وبدأت حقبة جديدة من العلاقات بين الشركاء المنتصرين، تمت عملية تقسيم العالم وفق سبع جديدة أخذت بالحسبان مصالح الدول المنتصرة، وعلى انقاض الإمبراطوريات المهرومة ظهرت دول جديدة، لاسيما في شرقي أوروبا والبلقان، وامسر التكوين السكاني للدول الناشئة عن ظهور القوالب متعددة ذات طابع ديني ولغوي وقومي، حيث كثر ريع سكان يوفنده حسب التحدث الجديد لها من قليات غير بونندية، بعضها ألماني أو يهودي لورمسي، ويشصف بمسها بالحاء للأغلبية البونندية، ويكثر من هرض شكلوه وتكمراته على عصبة الأمم، وتكملت تشيكوسلوفاكيا من التتوك والسلافك على ما يمسها من ود مطبون، وتكونت يوغسلافيا من عدة قوميات مثل الصرب والكسروات والمسلمون البوسناق، وصممت إيطاليا ترمضا لوبها، وانضمت ترانسلفانيا إلى رومانيا ورام هذا التفرح الكبير الناجم عن الوضع الجديد، كل من المتوقع أن تولجه أوروبا كما

(١) د. ع. البني غودي حقوق الإنسان في التاريخ وحمايتها للقوالب، دار الكتب العربي للنشر،

علا من المشاكل الآتية المحتملة، ولأجل نتائج الوقوع في شرك المشاكل تلك، سعت الدول الأوروبية إلى إيجاد نظام الحماية الخاص بالأقليات والذي من شأنه من المعاهدات الدولية التي عقدت في ظل عصبة الأمم بعد عام ١٩١٩

وقد لعب مؤتمر الصلح في باريس الذي أعقب الحرب العالمية الأولى دوراً بالغ الأهمية في التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن الأوصاع الجديدة بالبرء لتدفع الأولي لنظام الحماية الدولية، فقد أيد المؤتمر على سبيل المثال الاقتراح اليوناني الفانسي بأن تكون دول البلقان على استعداد لتجهيز عناصر من الأقليات الإثنية طوعية إلى دولهم الأصلية وطبقاً لنظرية الدولة القومية، وهو بعد من بين المقترحات المهمة التي قدمت في المؤتمر لحل مشاكل الأقليات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وقد وقعت اليونان مع بلغاريا في هذا الشأن اتفاقية دويلي عام ١٩١٩ للهجرة المتوقعة للأقليات والجماعات القسيلة في أراضي كل منها<sup>(١)</sup>.

كما وقعت مع تركيا أيضاً وبعد فترة قصيرة معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتحدد مسلمي اليونان ومسيحيي تركيا الأرثوذكس وسجلت هذه المعاهدة نهاية النزاع الاتلي بين القوتين ومهدت السبيل أمام التمازج القومي بينهما.

رغم أنشأت العصبة في بداية تكوينها على جميع الدول الجديدة وكشروط يتعلق عليه الاعتراف باستقلالها ضرورة التزامها بأن تطبق جميع القليات المنسجمة منطقتها معاملة متساوية من القومية القانونية والنظرية لكنه التي نتج بها غالبية السكان فيها.

ومن الملاحظ أن هذا النظام قد أجمع في جميع المعاهدات التي أبرمت و عرضت على حكومات الدول الجديدة أو الدول التي اتسع لطاقها كالمسيحية معاهدة فرساي مع ألمانيا عام ١٩١٩ ومعاهدة سان جيرمان مع حكومه النمسا

(١) Inis i cloud , national minorities as international problem ,op.cit. p. ٢



في عام ١٩١٩، ومعالجة سفر علم ١٩٢٠ مع التولية العثمانية، وقد تضمنت تلك المعاهدات خصوصاً نكس الاتفاقيات شتمها للكلل بالخقوق المبرمجة وحربة معارسة الشدائد القبيضة والتطعيم واستعمال اللغة للخدمة بها لتمام المحاكم لتصلابه وفي التماسل مع السلطة، حتى أن القول في عضوية العصبية قد أصبح مرهون بتبعية القول لهذه الحقوق واحترامها<sup>(١)</sup> وعلى العموم يمكن الاستخلاص من نظام حماية الأقليات في ظل العصبية قد تكلف من المصادر التالية

١- ما نص عليه عهد العصبية في المادتين ٨٦ و ٩٣.

٢- لمعاهدات الخاصة بالأقليات والتي عتبت بالاستناد إلى عهد العصبية والتي أبرمت بين الحلفاء وكل من النمسا وبلغاريا وتركيا في معاهدات سس جويلي ١٩١٩ ومعاهدة لوبلي ١٩١٩، ومعاهدة لوري ١٩٢٠ هي القوقاز، ومعاهد باريس مع رومانيا عام ١٩١٩ .. الخ.

٣- للنصوص التي تضمنتها المعاهدات الثنائية التي أبرمت بين بعض الدول في ظل العصبية ومنها معاهد وبرونكول برن وكترانسبرد في عام ١٩٢٠ بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ومعاهدة الجورا بين فرنسا وتركيا في عام ١٩٢١، واتفاق جنيف المحمود في عام ١٩٢٢ بين النمسا ويوغندا بشأن الحقوق القومية والمواطنة وحماية الأقليات في سبيليزيا العليا، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

٤- التصرحات الأتراك في بعض القول عند انضمامها للعصبية والتي تضمنت بموجبها احترام حقوق الأقليات كالبانيا واسبانيا وفنلندا والمجران...<sup>(٢)</sup>

(١) د. عبد العزيز محمد سرحان، حقوق الإنسان في القانون الدولي دراسة بين الشريعة الإسلامية والنظام الغربية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٠ من ٧٤.

(٢) سري رشيد السماري، مسود سيق نكرة، من ٢٠.

ويبدو أن التقدم المشترك لكل هذه الوثائق والتشريعات هو قرارها بصالح مساواة الأقلية مع الأغلبية أمام القانون وكفالة الحرية الدينية لجميع سكان الأقاليم التي عثرت معها الاتفاقيات السابقة واستخدام أقاليمها الخاصة واحترام عاداتها وتقاليدها وميراثها الحضاري.

ولاشك في مفهوم للنظام الحماية الدولية في عهد العصبة لا يمكن أن يعمل في هذا النظام قد فرضي بأسلوب حماية الأقليات ، فأصبح مجلس العصبة هو صاحب الفضل في ضمان هذه الحماية التي كانت قبل الحرب العالمية الأولى ضامنة للمعاملات الفردية التي كانت تقوم بها الدول الأوروبية الكبرى في شؤون الدول الصغرى والأصغر ، ألا أنه يمكن القول في نظام الحماية هذا قد نبه في ذات الوقت الكثير من الصحف والكتيبات ، فقد نبهت بسبب عدم شمولية هذه حيث كان أوروبي المنطق فضلا عن الطبيعة التقليدية لإقامة تطبيق وتطبيقه ، إضافة لعدم بقائه إمكانية استنساخه.

ففي الرغم من أن التزامات الدول الأوروبية الكبرى لحماية الأقليات قد تم تضمينها في المعاهدات المتعددة الأطراف حين منحت تلك الدول وبموجب تلك المعاهدات بحماية الأقليات هي طريق الفشل ، إلا أن هذا الفشل قد بقي مستمداً على مبادئ فردية كانت تقوم بها هذه الدولة أو تلك وفقاً لمصالحها الخاصة ولم يكن قائماً على تنظيم جماعي حقيقي.

لذا ، فقد أصبح للدول الأعضاء في هذا النظام قسم وبموجب رهنها وبمشارها وتديرها السياسي للأمور التي في تنهت نظمات الأقليات التي جميعها ،صوص المعاهدات المشار إليها ، لفرنا كانوا لم جماعت ولهم يقوموا بعرض النزاع بصحتها على مجلس العصبة.

ومن المعروف أن الأسلوب الذي انتهجه مجلس العصبة بشأن تسوية مثل هذه المنازعات كان في الغالب أسلوباً توفيقياً ومصلحياً لم يعالج المشكلات

المطروحة من الجذر، إذ كثيرا ما تكمن المجلس على غيره في تلبية هذه المهمة وحل لتراع في التسوية عن طريق المفاوضات بين الطرفين المتنازعين<sup>(١)</sup> وهكذا لم يكن المجلس قادرا على ممارسة دوره فاعليا مع اتفاقيات حماية الأقليات وفي حسم النزاع المعروض عليه بقرار منه يكون ملزما وملطفا ، فكون المجلس ذو صبغة سياسية سمته الأصلية الوساطة والتوفيق بصحة عامة ، لا يحول دون فهمه بالتحكيم في مثل هذه المنازعات متى كان أطراف النزاع قد ارتضوا بذلك مسبقا.

ولغيره، فإن نظام حماية الأقليات في ظل الصحة كل بقصر الحماية على الأقليات داخل أوروبا وحدها وعلى الدول المهزومة والدول التي شكت بعد الحرب فيها ، أما الأقليات والجماعات في دول ومناطق العالم الأخرى ، فلم يشملها نظم الحماية المذكور ، الأمر الذي يمكن وصفه بأنه نظام قاري ليس إلا.

### رابطة الأقليات في عهد الأمم المتحدة:

#### ١- الأمم المتحدة وثائق حقوق الإنسان:

على أثر حالات القتل والإحباط التي رافقت التطهير العرقي لنظام الحماية الخاص بالأقليات والذي نجم في ظل الصحة وما سببه من إزدياد حالات التمييز والاضطهاد الموجه ضد أبنائها، توجه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية في الاعتقاد بأن الحماية الحقيقية لهذه الحقوق يجب أن لا تنحصر أو تتركز كحقوق جماعية وإنما كحقوق يتمتع بها جميع الأفراد دون تفرقة أو تمييز قائم على أساس من الجنس أو اللغة أو الدين وذلك بتأسيس نظام علمي شامل وبوحيه الضمانات القانونية والقضائية التي تضمن دولها حقوق الإنسان وحرياته

(١) عرفين ذلك مصدر حق فكر - من ١٠١

الأساسية، بمثابة أخرى في الاهتمام لم يعد متصفا بعد الحرب العالمية الثانية على الأقليات مجسدا، ولما شمل الإنسان أينما وجد ومهما كان اقتصاده العرقي أو القومي، فإن الإنسان هو محل الاهتمام بصورة علمية، إذ في ما جرت به الحرب العالمية الثانية من انتهاك لحقوق الإنسان لم يكن مقصورا على بلد دون آخر أو جماعة دون أخرى أو فرد دون سواه، ولهذا فالضرورة دلت حاجة لوضع نظام حماية دولية لحقوق الإنسان لتعمل ولتحمي من نظام حماية الأقليات السابق، حيث رأي بصورة عامة في مبدأي المساواة وعدم التمييز لكل فرد وبخاصة النظر عن لونه، الإتي بغير عن حماية الأقليات بوصفها جماعات مستقلة.

ولد عبرت الأمم المتحدة عن توجهها الجديد هذا عندما أُنشئت في نيسان/أبريل ١٩٤٨ - ديسمبر عام ١٩٤٨ في الجمعية العامة لا يمكن أن تكون غير مبدئية اتجاه مصير الأقليات والجماعات المتماثلة في تكاثر من دول العالم، لا أنه من الصعب عليها أن تتخذ حلا موحدا لهذه المسألة المعقدة والخطيرة والتي تنجم عن كوصاع خاصة بكل دولة تطرح فيها هذه القضية، فلهذا زاد عدد الدول ذات التماسك الدولي لمحدود بعد الحرب العالمية الثانية إذ زاد من تعقد مشكلة الأقليات على الصعيد الدولي حيث إن الكثير من هذه الدول لم تكن قادرة على الموافقة على تضمين أحكام بشأن الأقليات في اتفاقيات ذات نطاق عالمي، لأنها لو حاولت تطبيق هذه الأحكام فقد تعرضت وحدتها الوطنية للتهديد والتفكك. وقد عالجت الأمم المتحدة في ميثاقها الصادر عام ١٩٤٥ وفي المبروك (١، ١٢، ٥٥، ٥٦، ٦٢، ٦٨، ٧٦) مسألة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضرورة تمتعه بها دون تمييز قائم على أساس الجنس أو اللغة أو الدين.

لجأت الأمم الأولى منه وفي فقرتها الثالثة تحت البند ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للإنسان جديدا وتشجيع على ذلك بطلانها وبلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وهو ما تم تلخيصه كذلك في الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ والتي نصت على ضرورة أن يتبع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا ثم جاءت المادة ٧٦ من الميثاق في الفقرة الثالثة والخاصة بنظام الرسمية لتورد نصا مطلقا للتصريح السابقة، وبذلك من حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن قنماه الأثني قد أصبحت من المقاصد الرئيسية التي تعهدت الأمم المتحدة والدول في الميثاق بتحقيقها وكفالة احترامها فعلا. وقد عهد الميثاق في مادته السابقة إلى عدة أجهزة رئيسة في الأمم المتحدة لتحقيق تلك المقاصد وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية بالإضافة إلى مجلس الأمن الذي أصبح مختصا إذا ما تطلب على إداره حقوق الإنسان تهديد للسلم والأمن الدوليين<sup>١٣</sup>.

(٥) لاجل تنفيذ الاتفاقيات الواردة في الميثاق بشأن حقوق الأحرار كحقوق الإنسان وتحرير التمييز في سلسلة القوانين للجميع وبعض الفقرات عن كافة أشكال التمييز الأثني بين المواطنين، عهد الميثاق إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المادة ٦٨ منه تشكيل ما يراه مناسب من لجان لتنفيذ الاتفاقيات القانونية على منظمة الدولية في هذا الشأن. وقد قام المجلس عام ١٩٤٦ بإنشاء لجنة حقوق الإنسان للتعامل مع أية قضية من قضايا حقوق الإنسان. ويبلغ عدد أعضاء اللجنة ٥٣ حضوا ويصوبون صويا لمدة خمسة تسليع وقد كانت لجنة حقوق الإنسان ومند فوا اجتماع لها عام ١٩٤٧ للجنة لوضع نصح التفسير. وصحة الاتفاقيات كانت الفكرة من إتباعها للتوسع في نطاق حماية حقوق الإنسان ومعد التمييز الموجبه عنه من خلا فهمها بوضع التراكمات أو تقديم التوصيات إلى لجنة حقوق الإنسان حول ضرورة منح الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية دون شوب. وبحسوبة توفير الحماية اللازمة لتلك الحقوق. حول ذلك فقر عزم المجلس في الأمم المتحدة وحقوق الإنسان نظير الإلهاء.

قسمية الدولية، العدد ١١٧، ص١٠٧/ يوليو ١٩٩١، ص ١٥٨. وكذلك:

- U.N & human rights, communications procedures, world campaign for human rights, fact sheet no.7, Geneva center for human rights, 1989 p.p 4-5

ولقد شكلت جهود الأمم المتحدة اللاحقة على صدور الميثاق بمسور  
الكثير من الوثائق الدولية المهمة والتي من أهمها في هذا الإطار الإعلان العالمي  
لنعمون الإنسان الصادر في كانون الأول - ديسمبر ١٩٤٨ والذي عد حدثاً  
تاريخياً ذو أهمية عميقة الأثر وولد من الإتجاهات الكبيرة للأمم المتحدة ولقد  
رصد عدد من مخطي القول الإعلان وقت صدوره بأنه قد أصبح يمثل (ماكب  
كارلوتا)<sup>(١)</sup> لكل البشرية، حيث توفرت أهميته بالكثير من الإعلانات العالمية  
الصادرة في فترات تاريخية سابقة كإعلان الاستقلال الأمريكي ١٧٧٦ ووثيقة  
إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادرة عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ولقد  
توخى في الإعلان أسلا في يكون ينادي للأهداف التي ينبغي للحكومات بدورها  
وعلى هذا النحو لم يشكل جزءاً من القانون الدولي الملزم ويجري ذلك  
الاستعداد به في الجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم  
المتحدة. وباتضح من أن الإعلان قد جاء خلافاً من الإثارة الصريحة في طرق  
العمليات، إلا أنه أصبح مصدر إلهام الكثير من الاتفاقيات الدولية التي صدرت في  
فترات لاحقة لأسباب تلك المنطقة منها يتم التمييز وتحقيق المساواة بين  
المواطنين<sup>(٢)</sup> وما كان عدم التمييز يعني بالضرورة تحقيق المساواة أو تحقيق  
حدة للفروقات الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية بين أفراد الدولة مسو، كما أن  
ينصرون إلى الأغلبية أو الأقلية قد أشار الإعلان وفي معظم مواده فلتلخيص نفس  
ضرورة تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المواطنين على أساس تناسلهم الإنساني،  
وهي السنوات اللاحقة حظت الأمم المتحدة حلوة مهمة في سبيل تعزيز حقوق

(١) السجا كارلوتا (magnum carta) وفيه تاريخ جون سنة ١٢١٥ وسمي بالمد الكبير، وبوجه

لن الشعب الإنكليزي حقوقه التي لم يكن معترفاً بها من قبل ملوكه فخرراً، وقد بل عد

ر من سلفه المستور على الملك حيث قرر في الملك كارلوتا حقوق للمواطنين والشعب

(٢) كنز بهي الدين ومحمد السيد سوده مسخر سبق ذكره من ٤٧ من ١٣٧.

المواطنين ومنع التمييز الموجه ضد بعضهم وتحقيق المساواة بينهم وبخاص للنظر  
 عن أي شكل من أشكال التمييز جيلًا لمحدود الصحة العامة في كنفى الأول  
 ديسمبر ١٩٩١ إعلان منح الاستقلال للشعوب والبدائل المستمرة بـ عكس  
 هذا لماسب من حقوق الإنسان وشرطًا مسبقًا لممارسته، وقد تم التأكيد على هذا  
 الحق في تقرير رقم ٢٢/١٢٠ الذي أصدرته الجمعية العامة في ١٦ ديسمبر  
 ١٩٧٢ والذي جاء فيه أن الفصل الحصري وجميع أشكال التمييز الحصري  
 والامتناع والسيطرة الأخوية والحدوث والتبديد به والمساواة بالحدثة الوطنية  
 والسلامة الإقليمية وكذلك رفض الإقرار بالحقوق الأساسية للشعوب بحلها في  
 تقرير مصيرها وممارسة حق كل أمة بسلطانها على ثروتها موردها الطبيعية  
 لتشكل بعد ذلك انتهاكات فاحشة وسيطرة لجميع حقوق الإنسان والحريسات  
 الأساسية سواء للشعوب والأفراد<sup>(١)</sup>

وفي سبيل أن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات الملزمة لتحويل المبادئ التي  
 جاء بها إعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أحكام تقرر التزامات قانونية من  
 جانب الدول المصدقة عليه، عكس على إصدار القانونين دوليين عما الاتفاقيات  
 الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية لحقوق المدنية  
 والسياسية والتي وقعت عليها الجمعية العامة والإجماع في عام ١٩٦٦. وتلتزم  
 جميع الحكومات التي تصدق على هذين الاتفاقيتين التزامًا قانونيًا بتطبيق كافة ما  
 ورد فيهما من حقوق. لأنها تلك المنطقة بمنع التمييز وتحقيق المساواة والتي  
 تعتبر المادة (٢) من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسادة  
 (٢٧) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية من أوضح النصوص القانونية في  
 تأكيدها على تلك المسائل. لأنها بالتسمية لجماعات الأقليات توجه حاسم حركته

(١) U.N. & human rights, a compilation of international instruments (second part, new York, 1993, p. 669)

تتضمن المادة الثانية من الاتفاقية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نموذ  
الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها  
في هذا العهد مرتبطة من أي تمييز يوجب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو  
الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو  
الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب. أما المادة (٢٧) من الاتفاقية لحقوق  
المدنية والسياسية فقد أكدت على أنه لا يجوز تقييد حق الأشخاص المنضمين إلى  
الحركات العمالية أو الدينية أو لغوية قائمة في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من  
جانبهم في التمتع بتقاليدهم أو الاعلان عن تراثهم<sup>(٢)</sup> وهكذا يبدو أن الأمم المتحدة  
قد نظمت خطوة مهمة نحو جعل هاتين الاتفاقيتين كقانون عالمي من الإعسار  
العالمي لحقوق الإنسان لاسيما بعد أن حثت على الدول الموقعة على هاتين  
الاتفاقيتين بضرورة التوصل بما ورد فيهما من نصوص تشجع على احترام حقوق  
الإنسان وحرياته الأساسية ومنع التمييز والتعصب الذي يمس بالضرر بذلك  
الحقوق والحريات.

## ٢ - الأمم المتحدة واتفاقيات منع التمييز العنصري:

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان  
لم ينطويما على اشتراطات صريحة لضمان حقوق الاقليات، الا ان تأكيدهما على  
وجوب احترام حقوق الانسان دون تمييز قائم على العرق أو الجنس أو اللون أو  
الدين، يمكن اعتبارهما بمثابة اتفاقية بحماية حقوق الاقليات باعتبارها شكلا من  
الشكل مماضية التمييز العنصري، ومن هذا المنطلق فسيب اهتمام المنظمة  
الدولية على صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه الحقوق والتي  
تتضمن ممارسات التمييزية المنفردة التي حصلت في حق الإيذاء الجماعية للاقليات  
والجماعات وتكسر إلى ثلاثين التمييز الملائمة لحقوق التعايش السلمي بين أبناء

( ) انظر الاتفاقية في: وهي التي سن ومعد السيد سيجو مستر سبق ذكره من ٢٢٥



المجتمع فواحد وفي جميع أنحاء العالم، وقد مر اعتماد الأمم المتحدة بجمع لتفسير  
لتحسري بالمرحلة التالية:

المرحلة الأولى: منع الإبادة الجماعية للجنس البشري (genocide)،  
وتتضمن الاتفاقيات التالية:

١ - الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري؛

وهي الاتفاقية المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وقد  
كان للحرائم قديمة التي ارتكبتها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية وحملات  
للتطهير العرقي والإبادة والقتل الجماعي لآباء الأقليات الأكثر الكثير في إندونيسيا  
الجمهورية العامة عام ١٩٤٦ لاحتلال فرانسيسكو من تلك الجرائم التي تتعارض  
بمقتضى القانون الدولي مع روح الأمم المتحدة وأهدافها، وأحد الاتفاقية منع  
ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري (genocide covenant) التي أقرتها في  
٩/ ديسمبر ١٩٤٨ وأصبحت نافذة المفعول في ١٢/ يناير ١٩٥١ طبق للمادة  
الثالثة عشرة واستندنا للمادة الأولى من الاتفاقية تسابق الدول الأطراف فيها  
على أن الإبادة الجماعية هي جريمة بمقتضى القانون الدولي سواء ارتكبت في  
إطار السلم أو أثناء الحرب، وتتمتع بمنعها والمعاقبة عليها<sup>(١)</sup>

وقد عرفت الاتفاقية جريمة الإبادة الجماعية عن طريق تحديد الأركان  
التي تتكون منها هذه الجريمة والموجهة نحو القضاء الكلي أو الجزئي لجماعة  
قومية أو دينية معينة وهي:

أ. قتل أعضاء من الجماعة

ب. إلحاق أذى جسدي وروحي خطير بأعضاء من الجماعة

(١) انظر المادة الأولى والثانية والثالثة من الاتفاقية.

ح. انخراط الجماعة عندما الظروف معيشية يراد بها تغييرها المادي كالم  
لو جرديا

د. عرض تدابير تستهدف الحصول دون إيجاب الاطفال لدخل الجماعة

هـ. نقل اطفال من الجماعة عنوة الى جماعة اخرى

وشددت الاتفاقية على معاقبة كل من يرتكب جريمة الإبادة الجماعية أو  
من يتآمر على ارتكابها أو يقوم بالتحريض المباشر أو العنفي على ارتكابها سواء  
كانوا حكاما مسؤولين أو موظفين عامين أو أفرادا ولضمان معاقبة هؤلاء التزمت  
الاتفاقية الدول الأطراف فيها بأن تضع وفقا لأوضاعها الدستورية تدابير  
التصديق للقانونية العقابية التي تحرم العقاب بعزل هذه الأفعال وتعالق الملتصين  
بها ولكن من الملاحظ أن الاتفاقية قد اكتفتها بعض الجيوب والمآخذ، مما يعرب  
على الاتفاقية أنها أضلت مسألة ذات أهمية قصوى ألا وهي عمليات الإبادة  
الجماعية الناجمة عن ترحيل السكان الاصليين واستبدالهم بجماعات أخرى من  
المهاجرين أو مع جماعة معينة من العودة إلى موطنها الأصلي كما حدث  
ويحدث الآن في فلسطين المحتلة حيث تدفع إسرائيل فلسطيني الفلسطينيين من حق  
العودة وتنسحق الحقوق الاقتصادية والسياسية على فلسطيني الداخل لإجبارهم  
على الرحيل عن أراضيهم، أو ما كان يجري في جنوب أفريقيا قبل حصول  
الافرة هناك على حقوقهم السياسية والقانونية وقتي خرجت بنولي حرب المؤتمر  
لرئيسي برعنة بيلسون مكنيلا المنطقة في مايو/أيار ١٩٩٤

كما يؤخذ على الاتفاقية كذلك أنها لم تنصص النص على عرض الحالات  
فنانس بين دولتين فيما يتعلق بقتل بعض الحكام الاتفاقية على محكمة العدل الدولية،  
عما يحي غياب الاختصاص القضائي الدولي والمسؤولية الدولية التي ينبغي أن  
تتحملها الدولة التي يرتكب موظفوها أو مسئولوها جرائم الإبادة فالحجب على  
هذه الجريمة لا يزال من اختصاص المحاكم الوطنية في الدول التي يحسن انتمهم

جسيمة، والتصور يكون في أن الكثير من هذه الدول مسترفس أو مثلك في الموافقة على محكمة مرتكب الجريمة من رعاياها أو أنها تصدر أحكام لا تتلاءم مع حجم الجرائم المرتكبة أو أنها مسترفس تسليمه لمحاكمته أمام محاكم إحدى الدول الأخرى، ويتم للكيان الصهيوني بموجب الدولة المارقة على هذه الاتفاقية وعوضاً أن التصور الولد في هذه الاتفاقية قد أعطى بذلك للكيان من مسؤولية لصيانة عن الكثير من المجازر التي ارتكبتها المسؤولون الصهاينة بحق أبناء الشعب الفلسطيني وثلث أيضاً مجازر دير ياسين وفسطاط وشاتيلا ومجزرة المسجد الإبراهيمي وبيت حانون فضلاً عن الجدار العازل الذي بنهته حكومة الإغرابي شارون لعزل وقتل الشعب الفلسطيني واستئصاله مقتصاً له

### ١- اتفاقية عدم تقديم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية:

نشأنا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأعوام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ وللخاصة بمكافحة مجرمي الحرب العالمية الثانية، واستكمالاً لما تم لتأكيد عليه في اتفاقية منع ومكافحة جريمة إبادة الجنس البشري ١٩٤٨ ولأجل وضع حد للإنهكاكات المخطوة وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولأن هذه الجرائم هي من أخطر الجرائم هي القتلون الدولي فقد قامت الجمعية العامة بالقرار اتفاقية عدم تقديم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ وبدأت نفاذاً في نوفمبر ١٩٧٠ طبقاً للمادة الخامسة من الاتفاقية ومما جاء في الاتفاقية عدم جواز مزاولة أي تقدم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ويصوب للتظلم عن وقت ارتكابها سواء في زمن الحرب أو السلم وقد تعهنت الدول الأطراف في الاتفاقية بإخلاء جميع القتلابير الداخلية التشريعية أو غير التشريعية لكي يصبح بالإمكان التقييم وفقاً للقانون الدولي بتسليم الأشخاص الذين يقومون بارتكاب أية جريمة من

تلك الحركات سواء اكلوا من معالي سلطة الدولة أو من موطئها أو مولطها  
 ولكن مما يؤخذ على هذه الاتفاقية انها كانت لتعكس لاجواء الحرب  
 البردة بين القوتين العظميين وغياب النظرة الموضوعية لتطبيق احكامها على  
 الكثير من السياسيين الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وخصومها بالنسبة  
 لمعايير سياسية تكافئ مع مصالح القوى الدولية المهيمنة على الأمم المتحدة  
 ومما يؤسف له في انتهاء الحرب الباردة لم يلغ تلك المعايير المرجوة فزعم  
 لعدوفا الامريكية نحو الانتفاخ والديمقراطية واحترام حقوق الانسان فان  
 الولايات المتحدة ما زالت تمارس سياسة الإبادة والقتل الجماعي ضد  
 الكثير من شعوب العالم دون مسائلة أو محاكمة في ظل عدل قتلوا تسولوا  
 وعدم مقدرة دول العالم الأخرى على خوف بوجه لسلطات القوا الامريكية  
 فالاحمال التي ارتكبها المسؤولون الامريكان في العراق والافسوس والسري ربح  
 ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء كضخ لولتلك المسؤولين غسي مولىع  
 لمسؤولية التي يترتب عليها وفقا لاتفاقية المشار اليها مثل المسؤولين الامريكان  
 وكبار ضباطهم أمام محاكم جرائم حرب تناسبهم على افعالهم الوحشية في  
 العراق والافغانستان والتي لايمكن ان توصف سوى كجرائم اعمال ابدا جماعية  
 وجرائم ضد الإنسانية والمسؤول المطروح من هي الجهة الدولية لمسؤولة الهجوم  
 من توجب القوم والاتهام للمسؤولين الامريكان على جرائمهم تلك في سن حرب  
 الاكبت المدنية القديسة وفي ظل سياسة تكذيب الأقوال التي تمارسها القوة العظمى  
 حول لامم المتحدة وحول أي منظمة وشخصية دولية اخرى؟

## المرحلة الثانية: تحريم ومحاكمة التمييز والفعل العنصري، وتضمن الاتفاقيات الثانية:

### ١ - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

في كانون الأول/يناير ١٩٦٥ صوتت الأمم المتحدة والأغلبية المطلوبة على اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز العنصري وتنهى الاتفاقية في العهد الدولي التي جاء بها إعلان الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله والذي أصدرته الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ والذي للى تطبيق فكرة المساواة بين الأجناس وتحقيق المساواة الفعلية بين المجموعات الاثنية المتنوعة من خلال شجب جميع الفعرات والاعتراف والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات العنصرية أي عرق أو جماعة من نسل أو أصل عني واحد لتبرير أو تبرير أي شكل من أشكال التمييز. وقد جاءت الاتفاقية وهي مواد محددة بالتزامات أوجبت على الدول الأطراف فيها التخلي عن هذه الأساليب تلك المتعلقة بهذه السياسات التمييز العنصري التي تقوم بها بعض الأنظمة ذات الطبيعة العنصرية فقد نصت الفقرة (١) من المادة الثانية من الاتفاقية على واجب عام للدول الأطراف بعدم اتيل أي عمل من الأعمال التمييز العنصري ووضع حد له واتباع سياسات قومي للقضاء على التمييز العنصري وتطوير العلاقات فيما بين جميع الأجناس. كما نصت الفقرة (٢) من المادة الثانية على ضرورة اعتماد تدابير خاصة ومطورة لعدم حدوث تحقير المساواة بين الأعراق<sup>(١)</sup>، ويقوم ذلك على حقيقة أنه لدى جميع الأطراف في الاتفاقية تقريرها قبلت أو جماعات قومية وإثنية يجب إزالة الاعتماد بالحالة الاجتماعية والفصلانية والسياسة لهذه الأقليات بقوة صعلان تحقيق تقويمها في هذه المجالات

(١) د. محمود شريف يسوي ونظرون حقوق الإنسان. الوثائق القانونية والسياسية، دار العلم

للملايين، بيروت، المجلد الأول، ١٩٨٨ ص ٥٨.

وعلى قدم المساواة مع طلبة الناس. وهذا الانتفاضة يعتبر كل تطور للأفكار لمبيدة على القوى العنصري أو الكراهية العنصرية وكل تعرض طمس السبيل للعنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تعرض على هذه الأصول وكس مساعدة للنشطات العنصرية جريمة يعاقب عليها القانون، وإذا فقدت الانتفاضة الدول الأطراف على منع نشر الأفكار أو النظريات الداعية لتفوق جماعة بنبذة على أخرى وتفضل التمييز الملائمة لمعالجة كل من ينبغي ويشجع الأفكار العنصرية والعمل على تعزيز روح التفاهم والتسامح والتفاني بين جميع الأجانب<sup>(١)</sup>، وليلوغ هذه الأهداف يتحتم على الدولة أن تكون مستعدة لاستخدام كل من سلوبي القهر والإقناع، مستفيدة سلطة القانون للخطر والمعالجة وكذلك وسيلة التربية والإعلام لتكوين الناس وقناعهم.

## ٢- الانتفاضة لتواية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعالجة عليه:

ثم اعتماد هذه الانتفاضة في تشريع قانوني - نوفمبر - ١٩٧٢ وبدأ نفاذها في تموز - يوليو - ١٩٧٦ وعدت من بين أهم الانتفاضات التي أصبحت بصورة مباشرة لظاهرة الفصل العنصري وحلقة متواصلة لسلسلة من الانتفاضات التي هدفت إلى منع التمييز وإزالة كافة العوائق العنصرية بين الأجانب ونسبها في قالب لمصانة قومية واحدة ، وقد خرجت الانتفاضة جريمة الفصل العنصري racial segregation في المادة الثانية حينما حدثت لركن تلك الجريمة بالانتماء التالية:

١- حرمان عضو أو أعضاء في فئة أو فئات عنصرية من الحق في سي الحياة والحرية الشخصية بقتل أعضاء تلك الفئة أو إلحاق أذى بدني

(١) د. غزي الحزب، حقوق الإنسان في القانون الوضعي والإسلامي مع الامتناع لتشريعها نظرية، مطبع السيد النوحه ١٩٨٢، ص ٢٦٩.

أو على أعضائه تلك القوة والتحدي على حريتهم أو كرسيمهم أو  
لخصاصهم التثويب والسطة النفسية ، أو باعقال اعضاء تلك القلات  
بصورة تحمية وسجتم بصورة لائقونية.

٢- حضاع جماعة لقية لظروف معتوة يقصد منها االكلها كليا أو  
جزئيا.

٣- تغاض تكوير تشريعية أو غير تشريعية بهدف منع جماعة لقية من  
المشاركة في الحياة الاجتماعية والسوسية والاقتصادية والثقافية للبلاد.

٤- اشغال تكوير وسلمات كهدف إلى تقسيم السكان وفق مظهر عصرية  
بخلق معازل وعقات تمنع اعضاء جماعة من الاختلاط مع باقي فقات  
المجتمع وحظر التزواج بين الأشخاص المنتمين إلى جماعات اثنية  
مختلفة ، وفزع ملكية العقارات المملوكة لأفراد ينتمون لجماعات اثنية  
بعينها.

٥- استغلال جهد وعمل أبناء جماعة لقية معينة من خلال لخصاصهم  
للمعمل القصري واستغلالهم في الأجور<sup>(١)</sup>.

وبموجب الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بتشغال تكوير تشريعية وقضائية  
وقانونية لتقديم وفقا لعموليتها بتكيب الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جريمة  
القصل لعصري وتقديمهم للمحاكمة سواء أكلوا من رعايا الدولة نفسا أم من  
رعايا دولة أخرى.

(١) قطر لمدة اثنية من الاتفاقية.

لمرحلة الثالثة: إعلانات منع التمييز العنصري وتتضمن بعض الإعلانات التالية:

#### ١ الإعلان بشأن العنصر والتحيز العنصري:

تم اعتماد هذا الإعلان في المؤتمر العام لليونسكو في باريس الثاني / ديسمبر ١٩٧٨. ومما جاء فيه أن كل نظرية تطوي على الزعم بأن هذه أو تلك من الجماعات هي بطبيعتها أرفع أو أدنى من غيرها، موجهة إلى ذلك بـمنح جماعات أو فئات حق تفضيل أو القضاء على من يترصدهم لدى هذه منازلة، أو تؤسس أحكاماً قومية على أي تفكير عنصري، هي نظرية لا أساس لها من العلم ومناقضة للمبادئ الأدبية والأخلاقية للإنسانية<sup>(١)</sup>

#### ٢- إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز والعنصرية على أساس الدين أو المعتقد:

أعلنت الجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وقد تضمن لسي مبادئ الرابطة على ضرورة أن تحفظ جميع الدول تدابير فعالة لمنع ومنع استمرار تمييز على أساس الدين أو المعتقد، والاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي ممارستها والتمتع بها، وأن يترك جميع الدول ما في وسعها ليس التشريعات أو فلتتها حين يكون ذلك ضرورياً لمحاولة دون أي تمييز من هذه النوع، ولاتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقدات الأخرى في هذا الشأن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر لفرد (١) من الصفحة التالية من الإعلان.

(٢) انظر نص الإعلان في الوثيقة المرفقة: 1987-2-4-annex ٥.



## ٢- تكويم جهود الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان:

لأنك في المثالب والعيوب التي ماوت نظم الحماية الدولية للتخلف في ظل عهد العصبة والمسألة في بروز عدم الانساج والتجزئة والردفك المشهور لقدمي والديني لدى الأقليات في معظم التقليم التي طلقها يد الحماية الدولية وتنعكس سلك بالراء السلبية في خلق جو مشحون بالترور والقلق والتخندق السلام، هي التي بدعت الأمم المتحدة في مبني نظام يتصف بالشمولية والصوم وبأخذ بالحسبان حقوق الإنسان الفرد بينما وجد وبعض النظر عن أي تصور لأي مسجوب حصري، لقد تلمسنا التصومس قولودا في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأقليات المتناقة بمنع التمييز وقصل الحصري، ولركننا بوضوح تمام في موضوع حماية الأقليات قد تم استبعاده من نطاق الحماية الجديد ولإنسان الفرد داخل دولته وبعض النظر عن جنسه أو لونه أو لغة قد أصبح موضعها من الموضوع التي صفت الأمم المتحدة على توحيد ضمانات الحماية المتكاملة له ورعاية حقوقه وحرياته الأساسية بعدم الصف بها ومنع أي اعتداء أو تجاوز عليها من قبل الأجيال الحكومية أو غيرها، فنظام الحماية الجديد قد نتاج عن عدد الطرق التي موضوع الأقليات وحقوقها وحمايتها والضمانات التي ينبغي أن يتمتع بها الأفراد على نحو معتدل كما حصل في عهد العصبة، وقد وجدت المنظمة الدولية أن التأكيد على مبادئ المساواة وعدم التمييز لك الفرد بعض النظر عن عرقه أو لونه أو لغته يخفف عن صفة الأقليات بوصفها جماعة متناقلة.

ومن هذا المنطلق انبثقت الأمم المتحدة لأشكال العديد من الاتفاقيات التي حثت للدول لتبني التمييز بين الأفراد وتحقيق المساواة وتعزيز التزام حقوق الإنسان والتعرفات الأساسية للفرد جميعا قبل التمييز على أساس اتشي و بعد تتبعها لمسيرة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان ومنع التمييز، فله لا يمكن أن ندعوا أن الفلاح الذي حققته المنظمة الدولية في مجال مكافحة ظاهرة التمييز

و لاستعلاء العنصري بسدارها للانفجارات لساعة الفكر والتي دعيت في منع التمييز والفصل العنصري وتحقيق العدالة والسلوك كذلك لسدارها للكثير من الاعاثات والقرارات التي اذنت سياسات التمييز والفرقة العنصرية التي انتهجتها بعض نظم العنصرية كظلم الاقلية اليهود سابق في جنوب افريقيا ونظم العنصري في اسرائيل، حيث دعت هذه الاعاثات والقرارات هذه النظم الى قتلها عن سياسات التمييز العنصري والكف عن ممارسة سياسة الاذلة للجماعة والتمييز والطرد الجماعي باعتبارها سياسات منافية لمبادئ الأمم المتحدة التي اطلقت منذ نشأتها من بين غاياتها القصوى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا يوما تمييز من أي نوع بذريعة قصور او اللون او النسب او الاصل القومي او الاثني واستئصال كافة مظاهر العنصرية ويقف أي فرددار لها، وعليه فقد تبنى لنا في الاطواط التي اطلقتها الأمم المتحدة في الجانب النظري كبير، ولكن في الوقت نفسه علينا ان لا نغفل في القول، فمع الواضح ان جهود الأمم المتحدة في تطبيق وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الانسان ومنع التمييز قد عترضتها موانع كثيرة من الضروري الاسوة في بعضها:

اولا - ان الأمم المتحدة تتكون من مجموعة من الدول المالكة للسيادة وما زادها تمسكا اعتمادها على نص شرعي في القانون الدولي هو الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي منعت التدخل في شؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول.

ولهذا اعتبر جدا عدم التدخل احد المبادئ الاساسية في ميثاق التي ارسط بحقوق الدول من جهة وبالسلم والامن الدوليين من جهة ثانية فلا يوجد في الميثاق ولا في عرف التصرف الدولي ما يسوغ للأمم المتحدة حتى التدخل لمرض إجراءات وقائية تتعلق بحقوق الانسان او التدخل في صراعات والحروب ذات الطابع الاثني، والكثير من الدول ان لم نقل جميعا تمتلك صلاحيات

معركة وراء منطقة لوصاح حقوق الإنسان فيها، لا تكفيها من صميم اهتمامها للدعم، فالمجتمع الدولي لم يصل بعد إلى درجة التكامل العموي بين وحدته على النحو الذي نراه في المجتمعات الداخلية، ولذا فس الصبر على هذا المجتمع ممثلاً بالأمم المتحدة لن يرضى على الدول لاصولاً شرعية على النحو الذي نراه في النظم الوطنية، الأمر الذي يجعل من مبدأ عدم التدخل والنسبة بمعهد السيادة من المواقف التي تقف في وجه مساهمي الاسم المتعددة لتفقد بدود الأقليات المتعلقة بحقوق الإنسان وضع التمييز ومن ثم إيجاد آليات محددة لالتزام الدول لتطبيق البنود الواردة في تلك الاتفاقيات.

ثانياً- المبدأ أو التماثل في موقف الدول فكراً لذلك نطرح الاسم لمشكلة حول معالجة مشكلات حقوق الإنسان عموماً فالدول الأعضاء في المنظمة الفرعية مشتتة بين نظم سلبية واقتصادية منطقة لاختلافاً جوهرياً على نحو يباين فيما بينها على فهم مشترك لما بعد أو لايد حقوقاً للإنسان، فقد ظهرت الاختلاف واضحة خلال فترة الحرب الباردة بين مجموعة الدول الغربية التي توجهت إلى تكديس الحقوق المدنية والسياسية لحقوق الإنسان (حرية الرأي والفكر والحيدة...) والنساء إزاء الدولة من الحياة الاقتصادية الإقتصادية المحدود، وبين مجموعة الدول الاشتراكية ومنها الكثير من دول العالم الثالث التي وجدت أن الحقوق الاقتصادية الاجتماعية أن تكون حاصلة من دون حضور الدولة في كل زاوية من حياة المجتمع وحاولت أن تعرف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تؤدي إلى أن ترضى لتراً على الدول الصناعية بأن تعطي الحق الاقتصادي لدول العالم الثالث<sup>(١)</sup>.

وهكذا أثبت كل كلمة تتلخص من السخطا يزعم أن نهجها هو الاهتمام وحملتها في حقوق الإنسان هي الأقرب إلى تحقيق العدالة والمساواة على صعيد

(١) محمد فائق، حقوق الإنسان بين الضعومية والعدلية مجلة اسكندر العربي، العدد ٢٤٥.

العلاقات الدولية، فذلك لم يكن من المستغرب أن تنتهي الولايات المتحدة من ملابسة  
 له قضية عملية لطاع عن البسطة العربية في ميدان حقوق الإنسان ومنذ عهد  
 الرئيس الأمريكي الأسبق جيمس كارتر وبعثها لد فوات ميلسها فخر جوة، حوت  
 لم تترد في تجميد علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان  
 بصورة كافية، فبعثت لبرة الرئيس كارتر إلى مسالمت بعيدة في دبلوماسية حقوق  
 الإنسان واضعت عنها مصاندين جديدة ووظفتها في ماضت إنسانية وظفت عليها  
 بالأكيرة في مولبة الاتحاد السوفيتي ومجموعة الاشتراكية ومهم دور العالم  
 الثالث والذي لم يكن يملك في هذا الإطار سوى سلاح الدفاع أو التمسك بمفهوم عدم  
 التدخل ونسبده مفهوم السيادة، فذلك مرارا أن لمسالت المنطقة بحقوق الإنسان لا  
 يمكن أن تكون زوية لقبول العربية للتدخل في شؤون غيرها ما لم قبل الدول  
 المعنية بذلك، فاحترام حقوق الإنسان فهذا كل لم جماعة دون تمييز لأي سبب  
 عرقي أو اقتصادي أو جنائي واحترام لالتزامات المنطقة من المعاهدات الدولية  
 المتعلقة بحقوق الإنسان ومنع التمييز، لا تكن في الاصطاح لما يقدر بها من مس  
 صلب رايلاز سياسي وإجراءات لتقيده سيادة، بقدر ما تكن في قيام المستطيين  
 بهذه القواعد طراوية بالحرسيها وتقولها<sup>(١)</sup>، ومع هذا لم يكن مبداء حسن النية في تكليد  
 تلك الالتزامات قلما فتكثر من انظم التكتورية لتكثف من حق منع التدخل سترأ  
 لتكليد الكثير من السبلات المصرية ضد فئات كثيرة من أبناء شعوبها دون أن يكون  
 للاهم المنحة - في ظل انهول الحرب الباردة الممتدة - فكرة على فسيدي لتلك  
 انظم ورجع لتدهكتها المستمرة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن ميلاد حقوق الإنسان هي ذات طابع إنساني وحقوق  
 بحث، ويفترض أن تكون بعيدة عن دوافع السياسة الدولية وأغلبها المظنمة، لا بل

(١) د محمد محمد فتحي، حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة، موسوعة حقوق  
 الإنسان، دار الفكر العربي، المجلد الثاني، بيروت ١٩٨٨ ص ٥٦.

يبغي أن نوظف تلك السلسلة في خدمة هذا الجانب من خلال الفصل على خصوص الظروف الدولية والأوضاع السليبية التي تساعد على تطامن حقوق الإنسان وتشجيع احترامها، إلا أن الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة لمستمرت في التحويل على مسند حقوق الإنسان كورقة ضغط سلبية ضد الاتحاد السوفياتي ومبكره لاشتراكي ومعه دول العالم الثالث المختلفة ليتوجها مع الغرب حتى ظهرت بالنتيجة برصود الرئيس غورباتشوف إلى دفع الاتحاد السوفياتي لاتخاذ الكثير من الإجراءات التي تسبب في المصلحة الأمريكية وأنها فتح أبواب الهجرة أمام اليهود السوفيات في فلسطين المحتلة وعلى نحو يبرز القوة الديمقراطية لإسرائيل ويرجع كلها في صراعها السيلسي مع العرب.

لقد شكل عام ١٩٨٩، بداية عهد جديد في نظام العلاقات الدولية، ففي تلك العام أعلن الاتحاد السوفياتي عن نهاية الحرب الباردة، مما حدا بالوضع الدولي لتطورت مهمة لم تزرح بمثلها حقبة في التاريخ الحديث والمعاصر، والتوصفت بتلك الأحداث الدعوات إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان ولرماء دعائم المجتمع اندي وحسبة البيئة والتخلص من أسلحة التدمير الشامل ومطالبة الأرباح وبدت وكأنها طرقات نصور جديد قائم. لقد وجد الحرب فرصته الفريدة في استئمان لوضع الدولي الذي انقلب انتهاء فترة الحرب الباردة في الترويج لانتعاش للكل العرب أي الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وأخذ قادة الغرب وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي الامني جورج بوش يمشرون بولادة نظام دولي جديد قائم على الحرية والتعددية والانفتاح مع الآخر ويحل محل الحرب الباردة ونظم سورن لرعب، وهو نظام من بين اهم ما يشير به افراد فريق بقيادة المجتمع الدولي هو السيطرة على الامم المتحدة واستغلالها كحلقة ضبط النظام العلاقات الدولية الحقن، فضلا عن قسمي لحياء نور مجلس الأمن للسيطرة على المنظمة الدولية وعلى تدمير لثقوى الدولي بما يخدم المصالح الغربية دون السعي لتطوير المنظمة واستخدام الآليات التي كانت ضلوة في ظل الحرب الباردة والمنسجمة وأساسيات النظام السيلسي والاقتصادي الغربي، وفرضها على العالم، ومنها حقوق الإنسان واقتصادات السوق والديمقراطية وحماية الاقليات.

## الفصل الخامس

### معالم التغيير في النظام الدولي

#### أولا - انهيار سوفيتي وانحراط امريكاني

مما لا شك فيه ان انهيار الاتحاد السوفيتي قد شكل انطلاقة غير متوقعة شكلت بالسرعة والمعاينة التي أحدثها الانهيار لدولة عظمى استلقت رهام المبادلة والتصرف في شؤون السياسة الدولية لفترة تخطت الأربعة عقود، ومما لا شك فيه كذلك ان انهيار السوفيتي قد نفع إلى حد جارف من الأحداث الدولية المتلاحقة التي خيمت بفتكتها وأثارتها على غالبية دول العالم بما عهد السبيل لبروز واقع دولي جديد يكاد يكون مختلفا عما سبقه، لتطفت لراء الكثير من الكتاب والمحللين السياسيين على سميته بالنظام الدولي الجديد. وقد تبرز هذا الواقع بانقلاب كمي ونوعي في ميزان القوى العالمي ولم يؤدي هذا التحويل الجذري إلى إلغاء هيكلية قطبية ثنائية قديمة تميزت بها السياسة الدولية لمدة تجاوزت أربعة عقود فحسب، وإنما كذلك إلى ان تحرر السياسة الأمريكية من ضغط ذلك العالم الذي رسمت محله اتفاقية بقطا عام ١٩٤٥<sup>(١)</sup>

وان تطفت إلى عالم جديد أخذت شكله لفترة والتصرف في رسم معالمه وفق لمصالحها الخاصة. لقد تمكنت الولايات المتحدة ومدد انتهاء الحرب العالمية الثانية من ريادة العالم الرأسمالي الغربي بقوة اقتصادها المعتمد على استنزول ربحية العمالة التي فتحت بها الرأسمالية الأمريكية خارج حدودها وفقدت

(١) د. دهم محمد العزاوي، السياسة الدولية بين الاتحاد الأمريكي والتوافق الدولي المطلوب، أوراق أمريكية، العدد ٢٩، السنة الثانية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط

المسكوبة والاعلانية وطريقة الحياة الامروكية.

من جانب اخر ظهر الاتحاد السوڤيتي بعد الحرب العالمية الاولى كورث  
للامبراطورية الروسية، وبرز بعد الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى تسميت  
العالم الشيوعي بأيدولوجيتها (الماركسية - اللينينية) وبقراتها العسكرية الفعالة،  
الا انها بقيت متعلقة بميراث الامبراطوري وبك في التاريخ بما يقارب ٣٠٠ عام،  
ولم يكن كافيا ان ياتي رجل مفكر من طراز لينين وصليبي منصلب مثل ستالين  
لكي يحول الامبراطورية الروسية المتعادية الى دولة عظمى تتشكل من اتحاد  
شعوب ولوميت مختلفة في كل شيء الا في اهتمامها الى الدولة السوڤييتية  
الجديدة التي كانت حلم لينين الاول ان يجعل منها بودقة صهر (milting pot)  
للكل الشعوب واللوميت، الا ان العصر الامبراطوري قد بني كسا حر وفيه  
المركز يوصل سيطرته على الأطراف بصنع والمساويع. جاءت في أخص كايرو  
الى حد المنصب والفتح والاستبداد من خلال نظام مركزي متشدد وحياة سياسية  
غابت عنها كل معالم الحرية وحرب شيوعي نو نزعته شمولية.

لقد كان سباق الفضاء هو القوية الفعالة التي اعتدتها الولايات المتحدة  
لاستكشاف قدرات الاتحاد السوڤيتي على مدى أربعين عاما حتى تفككت الدولة  
العظمى رغم انها امتلكت من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ما كان كافيا لتدمير  
العالم لعشرات المرات.

وبانتهاء الاتحاد السوڤيتي وزوال المسكر الاشتراكي سطعت الولايات  
المتحدة وحلفائها الغربيين من أهم تحد واجه تتقدمهم الريادة العالمية والسميع  
الطريق سالكا أسماها للتفرد في عملية صياغة وقرض القرار الدولي، من ثم  
توظيف هذا الانعكاس من أجل صياغة إطار جديد لنظام دولي يقول دعوته انه  
سيلم بسود فيه الحرية والعدالة لجميع الشعوب ويهدف الى بناء قواعد لعلاقات  
دولية على أساس الديمقراطية والحكم بالحرية العامة وحقوق الإنسان.

والسعي لتحرير الأمم المتحدة من قيود الحرب الباردة والإنطلاق بها نحو تحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، وستكون الحرية ولتقارن حقوق الإنسان مثلا بحمي في ظلها جميع شوب العلم المنكوبة بالامتنان والتهير والتصرف<sup>(١)</sup>

من هنا على هؤلاء القادة يرون بأن على جميع الدول والحكومات أن تتولى سياساتها وتوجهاتها بما يتوافق وتوجهات هذا النظام

فالنظام الدولي بصيغته الجديدة يقوم على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش على المشاركة، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند إلى التشاور والفصل الجماعي وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وتلك المشاركة يوجد لها مبدأ وسيادة القانون وهدمها الانقسام المتساوي للتكليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والأزدهار والسلام وتنشيط الأسلحة<sup>(٢)</sup> ومع ذلك يدرك القراء أن هذه الأقول ما هي إلا تزيينات مبنية على ممارسات عملية ترمي بالمحصلة النهائية إلى نهضة الظروف الدولية لا عطاء دور ريادي ومهم للولايات المتحدة لتتعمق بحركة الشعوب ونظمها السياسية وإجبارها على تبني المفاهيم والقيم الأمريكية - الغربية والمثلية باعتبارها معايير للتعبير السياسي وبناء الاقتصادي ذو الصيغة الغربية والمتمثل بالديمقراطية وحقوق الإنسان واحكام آليات السوق وإنهاء دور الدولة وتحويل وظائفها من دولة تخطيطية إلى دولة حرة مهتمة بحماية آليات السوق الغير مركز أو كما بد، يسمى الاقتصاد الموجه ومن يفتكلى عد تلك الإجراءات والتحولت نفسها ذات أهمية عالمية سوف تسعى الولايات المتحدة إلى إلزام الكثير من الدول لأخذ بها

(1) James Mayall, non- intervention, self determination and the new international order, international affairs, the royal institution of international studies Cambridge, university press, august 1991. p. 6

(2) د. ريمس حرير حاشي، العلم الثالث والنظام الدولي الجديد، منشور في كتاب النظام الدولي

الجديد، قراءة ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢ من ٦-٢



شرطا للحصول على الرضا والتأييد والقبول في المجتمع الدولي ومن ثم الحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية اللازمة. لقد حددنا مؤتمر باريس للأمن والتنمية الأوروبيين المقرر في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٩٠ وكذلك مؤتمر برلين في يونيو - حزيران ١٩٩١ لتصورات جنسي يسمى العكر لرسماني الغربي إلى بحثها في الواقع الدولي المعاصر وأنها هم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي اقتره موثاق الأمم المتحدة وتكريس مبدأ التدخل من خلال التأكيد على أهمية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في التدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الدولية ، وقد دعت اتفاقية برلين إلى مفاوضات جديدة في تكبد هذا الأمر حتماً كانت على ضرورة وضع خطة لمنع حدوث الصدام المسلح لذلك بعض الدول التي تتحمل أوضاعها السياسية بالثقل وعدم الاستقرار من خلال إرسال قوات دولية تأكد على عطفها لتدخل لحفظ الأمن ووقف الممارسات وإصل العنف تحقيق الاستقرار دولاً المتحدة إلى موافقة الدول المعنية وهو ما بدأ بتلكه تجاوراً وأيضاً مفهوم السيادة ليس كل الدول تقبل بتزول قوات دولية على أراضيها، كما أنه ليس كل عمل دولي يمنع لمعايير إنسانية بل أن كثيراً من التدخلات تحصل لأغراض سياسية وبالتالي فإن التدخل الذي طرحه بعض الدول أن العمليات التي تقن عليها في ميدان حقوق الإنسان تمثل في كثير من طياتها مقاصد سياسية ضد نظمها سياسي وقومي ، إن ما ذكر أعلاه يثبت بوضوح أن هيئة الدولية المعاصرة قد أخذت تغرق اتجاهات على درجة عالية من الأهمية بدأت تأخذ طريقتها التي تظهر بوصفها مبادئ أو قواعد دولية قابلة للتطبيق ولها في هذا الاتجاه اعتبار انتهاكات حقوق الإنسان وتعرض بعض الجماعات والأقليات لمخيمات تصفية وإبعاد جريمة مظلة بأمن الإنسانية مما يعني أن على مجلس الأمن أن يمارس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق لأشوا عتداً ينطبق الأمر

بمعرض مجموعة عرقية وجنسية لحالات تهجير وامتهاد على يد قنصل  
الحاكم بجماعة الاغلبية، ومن ثم الانتقال من مبدأ عدم التدخل الى الحق في  
التدخل بعماد مبدأ التدخل الإنساني وجعله امراً يمكن التصديق عند وقوع حالات  
الاصطهاد والتمييز المضار اليها ولا يوجد هذا المبدأ متجذراً في الشعوب لا حلبة  
للدول او انتهاك لمبادئها.

ومن قولهم في هذه السياسة الجديدة والمتمثلة بمساح حقوق الانسان  
نفسه من نسخة جديدة ومجدة لاستمرار انتهاك الحقوق وتصحية الحسابات مع  
بعض الجيوب خارج ما يسمى بالعالم الحر وبما يتناسب مع تغير الظروف  
لاسيما في هذه السياسة التدخلية الجديدة تحقق لولايات المتحدة والدول الغربية  
هدف التحلي والتمثل بخلق تشكلات وإثراء التكتلات لتدمير القوة الذاتية  
وخلطة الوحدة الوطنية للكثير من دول العالم دون كلف باهضة كالتدخل في  
تجزئتها لتشكلات العسكرية المبتزرة.<sup>(١)</sup>

وهو ما يعني ان منظمة ما واقع من أحداث في شموليتها وعنفها قد اثرت  
في موقع دول العالم الثالث على الساحة العالمية وجعلت دوله تتسحب في موقع  
قوى مما كانت عليه في ظل نظام ثنائية القطبية مما هو الفرصة أمام لولايات  
المتحدة لرسم واقع دولي أحدث فيه ملامح الدعوات الأمريكية لتبني صيغ  
تتغير بنية وحقوق الإنسان وحسوة الاكثريات ومساوية الإزهاق وحسن تقرير  
المصير تأخذ طريقها الى الظهور باعتبارها ايرو مسكت تلك الواقع، ومن المهم  
تذكير على ان تلك الدعوات تفتي في إطار رؤية جديدة لتعد بتوابعها بعض  
الاستراتيجيين الأمريكيين مثل بروجسكي، والتي تدعو الى إعادة فهم وتقديم

(١) د عبد الحليم شعلان، محفل ثقافة حقوق الانسان في ظل التطور الدولي، منشور في عبد  
الحليم شعلان ولبنون: ثقافة حقوق الانسان، ريفلة كرا لثقافة القومية، ريفان، دمشق،

الأحداث العالمية التي حصلت إثر فيزول الاتحاد السوفييتي بعد التسعينيات واعتبر المبصرة على الأرض ويزول مظهر الحزة القومية ومشارع الحر على الاتي محور للراعات السياسية وجعل الجغرافيا السياسية ذات محور حسم في الشؤون الدولية وهو ما يعني إعلانا لصوت امترافجية الودع العسكري وبهية لاحتواء السبسي والاقتصادي التي تملكها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة والانتقال إلى امترافجية الحرب الوقفية أو الاستباقية أو الصربية الاحيضية<sup>(١)</sup>.

كما يعني أيضا لنق الولايات المتحدة بالتصرف العسكري المنفرد لمعالجة الأحداث والأزمات قبل وقوعها وعلى النحو الذي لا يسمح بتهدد مصالح أمريكا وعظمها، وقد شكلت امترافجية الأمن القومي التي اقترها الكونغرس عام ٢٠٠٢ ولتي سميت كذلك عقيدة بوش أساسا مهما للرؤية الأمريكية الجديدة، حيث استندت تلك الاستراتيجية إلى عالمية المصالح والأهداف الأمريكية والتي تقتضي محاربة الإرهاب العالمي أيضا وجد على الساحة العالمية ومنع تهديد الأصدقاء والحلفاء وإزالة ألسنة الدمار القتل ومعاربة النظم المختلفة لألوجيا وتحفيز النمو الاقتصادي ورفع الأسواق الحرة وتشجيع الديمقراطية والعمل على تكبكه الزراعات الحرفية، ووفق مبدأ (بقوة العسكرية تفرض القيم الديمقراطية) أخذت هذه الاستراتيجية تتجلى عند محمود الرئيس الأمريكي جورج بوش ونباره اليمني المحافظ في الحكم حيث تم اعتمادها بشكل حتمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ولتي أضلقت بها جنودا وهو تحويل الاهتمام من النظم المنهكة بدعم الإرهاب إلى الشعوب المشبهة في تعرضها للإرهاب<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم السعي لتغيير ثقافات الشعوب عبر طرح سياسات لتغيير مساهم النظم والثقافات على نحو يتماشى مع الرؤية الأمريكية، فضلا عن الحاجة إلى

(١) د عبد المنعم سعيد، أمريكا والموقف الحرب الباردة وما بعدها، نهضة مصر للطباعة، القاهرة

فتمثل لغرض بعض النزاعات الإقليمية واحدة تسجل مبدأ حق تقرير المصير كما حصل في يوغسلافيا السابقة ومع شعوب البوسنة وكوسوفا والبوسن متخوبا ويومر للشرقية والكردا للعراق وجنوب السودان وغرب السودان (نادر دور)، بخلاف من للمدح.

في محاولة السياسة الأمريكية والغربية المتطرفة لحقوق الإنسان والتدخل الإنساني لحماية الأقليات تكمن في أنها سر كما بينا قفا - لا نخضع في كثير منها لمعايير إنسانية، كما أن النتائج المترتبة عليها تكون ذات نتائج خطيرة على الوحدة الوطنية للكثير من بلدان التي تتميز بضعف الترابط بين وحداتها الاجتماعية، ليس شئ من هذه الدول والتدخلات أن تدخل في مجال ومصادر الكثير من الأقليات، لا سيما تلك التي تحتوي في بلدانها من حالات التمييز والمصادرة ومن لعدم التوزيع العادل لفرص التنمية المتنوعة وغير المتوازنة مما يؤدي إلى الانفجار الاجتماعي بين الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا في هذه الدول، الأمر الذي جعل من الأطروحة الأمريكية والغربية في موضوع حقوق الإنسان مفلس تجاه نهج الأقليات لتفلس من واقع التهميش الذي تعانيه ويقفالي بأفج المجال لبيعة أمريكية على الشعوب بمجة تمكينها من ممارسة حريتها.<sup>(١)</sup>

في حين بثت توقع في تلك الدول لا تعمل في جانبها سوى مقاصد تعتيبة حول شعوب وبلدان العالم الثالث خاصة تلك التي كانت على علاقة وطيدة بالأكبر صوفيته السابق والتي لا تزال بعضها يحاول أن يستلمس شيئا من الاستقلال في مجاله الداخلي والفرجية يستند من خلالها عن معارلات لصف والابتزاز الأمريكي والغربي. ومن يتفحص واقع الكثير من دول العالم الثالث خلال السنوات التي اعتبرت الانهيار السوفييتي يستطيع أن يدرك أن السياسة

( ١ ) د. دهم محمد الحزوي، دوليات المتحدة وحماية حقوق الإنسان، شركة حقوق إنسانية، بغداد

لأمريكية في هذا الميدان أحدث تآني لكلا من خلال سيطرة مظاهر الاضطراب والتمرد الداخلية وعدم الاستقرار التي أفضت بجتاح الكثير من دول الاتحاد السوفييتي السابقة ودول الاتحاد اليوسلافي السابق (ألبانيا، صربيا، كوسو، بوسنة) وكوسو، مقدونيا ورومانيا بالاضطرابات العرقية في كشمير وبنغلاديش ورومانيا وفهد ولبنانوسيا وسريلانكا والعراق وتركيا والسودان ورواندا وبورندي وغيرها من الدول التي اجتاحتها موجة من القتل والاضطرابات العرقية والتي نتج عنها الكثير من الكتب بأنها ستكون مصدرا للحروب في المستقبل.

ومن السهل الاشارة الى ان مخططات هذه المنظمات العرقية شتت وتتصاعد على المستوى الدولي عينا يتجاوز نشاط بعض الجماعات والأقليات نطاق دولتها الى طلب الدم أو التأييد من الدول المجاورة لاسيما تلك التي تشكل امتدادا ثقافيا لها وعندما تنعكس نتائج الحرب الداخلية في درج موجات اللاجئين الى الدول المجاورة مما يشكل خطرا كبيرا على الأمن والسلم الدوليين ويظهر الحاجة الى تدخل المنظمات ولجان الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد حل سياسي حقيقي ينهي الصراع ويحقق المصالحة الوطنية وفي ظروف القوي قد نجد بعض الدول الكبرى القوية لاثبات حضورها وفي بعض الحالات على الطريقة التي نراها وما يحقق مصالحها السياسية على حساب الاستقرار السياسي في البلد المعني.

وإذا تصاعدت موجة النزاعات والحروب الداخلية فسيكثر من دول العالم، تقف الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية الكبرى في موقف العاجز عاجلا ولتمتدح لاجدا أخرى فلا تعني بل أن التدخل لتضيق تلك النزاعات بسبب انتهاك مصالحها السياسية والاقتصادية لجانا أو نتيجة لعدم اتفاقها على طريقة محددة، أو بسبب اختلاف المصالح والرؤى الاستراتيجية وبخاصة في الشرق الأوسط وبرز الحاجة الأمريكية الاضيق وبسبب مشكلة الوضع الدولي الراهن المعني

بالصراعات ويزول التوتر والحروب الداخلية بتكديده على أن استقرار العالم الذي نفوذ الولايات المتحدة في الوقت الحاضر هو الـ ما كانت عليه أيام الحرب الباردة، فقد كن الانتصار الأمريكي في تلك الحرب كبيراً، ولكن إذا ما صارت الولايات المتحدة تقوم إلى بعد من ذلك فإن عليها أن تفكر في ذلك الانتماس هو متخمة لكل المشاكل التي قد تحدث في العالم مستقبلاً<sup>(١)</sup>. ولعل حسبي ذلك لتسريح قد تعلق فعلاً ونحن نرى الكثير من مناطق العالم تفرق في واقع الغرضي وعدم الاستقرار بسبب الرؤية الأوروبية المفردة في حل القضايا الدولية وفق مبدأها الخاصة ودون إكتراف بمصالح واعتمادات المجتمع الدولي على تفرع واختلاف مصالح دوله السياسية والاقتصادية.

### ثانية- أهمية قواعديّة الاثنيّة الجديدة

من الواضح أن تلك النظرة التثاقفية التي طرحها وزير الطاقة الأمريكي لأسبي، نابعة من اعتقاده أن الواقع الدولي الحالي يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة لتفوق أحد مركزز الأسياسية التي شكلت النظام الدولي الذي ساد في فترة الحرب الباردة وتفراد الولايات المتحدة بالقوة الدولي بوصفها قوة عظمى تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية لا تجرى.

لقد كفت ملاحق القوة في النظام الدولي الذي تكامل بعد الحرب العالمية الثانية مبنية على الصراع الأيديولوجي والتكرات القويّة المائدة له، لذا على تجارب الماضي فكتت لنا أن التداخلات التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانت في كثير منها ناجحة لأسباب متعددة منها الأيديولوجية والصلات

(١) ورد في مستر ليو ترويه النظام العالمي الجديد وتحديات الأمن القومي العربي، بحث مقدم إلى ندوة التفكير حول النظام العالمي الجديد، بغداد ١٩٩٢، من ص ٤٢ - ٤٣

الاقتصادية والاجتماعية والقرب الجغرافي والالتزام الثقافي . فمع نمو الدول في نظام دولي ظهرت فيه كثير من خصائص قطبية الثنائية، فقد انتقلت مميزات الاعتبارات الأيديولوجية والعسكرية وتحولت قواعد القوة بشكل حاسم باتجاه القدرات الاقتصادية والتكنولوجية، فحين نتجه الى عالم يتحكم فيه الاقتصاد أكثر مما تتلاعب فيه القرارات السياسية حتى يمكننا القول بان عالم اليوم هي سلسلة لفرعها الاقتصاد.

فالمصلحة الاقتصادية أصبحت في ظل الوضع الدولي الراهن هي المحدد الرئيس للتدخل، وذلك للمصلحة لابد ان تكون حصرية تفري على التدخل، ومن هذا المنطلق فإن الأيديولوجية الليبرالية المحافظة في جانبها الاقتصادي لا تتردد من التأكيد على ان توسع الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدول الأخرى عندما يكون من مصلحتها ذلك، وعادة ما يأخذ التدخل لما أسلوب عرض القوة او التدخل العسكري المباشر، لذلك ليس غريباً ان نجد السياسات الفرنسية للسودان الكبرى إذ أوجدت توافقاً مصلحياً اشتملت وما لم تجد ضللت.

وقد يكون من بين النماذج الواضحة للتدخل المصلحي الأمريكي العربي هي حرب الخليج الثانية التي انتهت لاخراج العراق من الكويت في كانون الأول - ديسمبر ١٩٩١ وقبضت الأمريكي في فلسطين عام ٢٠٠١ والاحتلال الأمريكي لليبيا في العراق في أبريل - نيسان ٢٠٠٣، فهذه الحروب هي حروب تخطيطية أساسها اقتصادي تابع من الرغبة في السيطرة على بؤابات نفط عربي ونفذ بحر قزوين الى الغرب الصناعي ومعالجة أية دولة تسعى الى منع أو قطع تلك الإمدادات، لما ما أسفرت لها من مبررات كتحرير الكويت والقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان ولخارج الرئيس العراقي من الحكم وإزالة أسحة الدمار الشامل فهي مبررات عرسية تخفي الأبعاد الحقيقية للتدخل، ولما هنا بسند تناول التدخل في بعد الاقتصادي بقدر ما نريد التأكيد على حقيقة ان

أي كمثل أمريكي أو عربي في شؤون العالم، ومهما تلبس في شوب أو نفطى برداء فلان، لن نعلم أن أسسها الاقتصادية، تلك المحاولات للتغطية على ثبوتها في الولايات المتحدة، ولقدول الغربية في شؤون بلدان الجنوب تهدف إلى تمليط ثنائيا، الاقتصادية، وفرض اليات اقتصادية تكامل بالقبول وربط التصاديات الجيوب بمجلة الرأسمالية الغربية مما يحفظ الأخيرة مصالحها ويوسع بالانسي ظهور قوة لا تفتق رعا جديدا يفرض النظام الدولي المستند على طبيعة مبريالية.

ولتحقيق هذا الهدف مارست السياسة الأمريكية نمطا إيجابيا تشرطت فيه على دول الجنوب اتباع طريقين لا ثالث لهما فاما القول بالانجزة الشاملة للسياسة الأمريكية في العرض سلسلة من الخطوات التي تستهدف لاسرة لخصر، هات، الغربية والنزاعات الدينية والطائفية<sup>(١)</sup>، باستخدام شعارات حقوق الانسان وحماية الاقليات وبناء الديمقراطية، هذه الشعارات التي تسببت مع غيرها من العوامل في ترويض الدولة السوفيتية للصراخ وتفتيتها في دول حارقة، حيث ان انتهاء الحرب الباردة لم يكن يعني انتهاء الصراعات الدولية فالصراعات القبلية والدينية القديمة لم الأزل ما زالت حتى حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون هي مصدر الكثير من الحروب والثورات المطية، وبإمكان الولايات المتحدة ان تلعب على خيوط هذا التوتر فحسب حتى ما تمكنها ذلك وبب يتوالم مع تحقيق مصالحها الذاتية ونحت شعارات حق تقرير المصير وحقوق الانسان والتدخل لانهائي، والديبلوماسية الوقتية وتقييد السيادة والتدخل في حركات الطوائف وإرسال مراقبين لحقوق الإنسان وغيرها من الشعارات ولفصاهم المستجدة وذلك في إطار ما يتلوه من رؤية أمريكية في فترة التحول التي اعتبرت

(١) - غاري غيسل، الإمبريالية الرأسمالية: سلطة تفتت فوطن عالمي، مجلة الفق مربية،



تهيار الانحدار المؤسسي والحلقات الحلقية عشر من سبتمبر مرمي إلى إعادة تعيير العالم وإعادة تشكيله بما يتناسب مع مصالحها حتى ولو اقتضى ذلك الجوء إلى التدخل العسكري المباشر وبما يحلّي التمودج الاستعماري القديم<sup>(١)</sup> مثلاً حصص في بغداد، العراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ على التوالي.

وعلى هذا الأسس يأتي الانحلال الأمريكي بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتدخل العسكري والسياسي الإنساني كجزء من الاستراتيجية الأمريكية للرامية إلى تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وعليه يمكن تحليل توجه الفقه السياسي والفكراني الأمريكي إلى إشاعة وتضخيم فكرة من المفاهيم ذات الطبيعة التفكيكية حول بلدان الجنوب من قبيل مفهوم الأمة الاثنية والذي يستلزم يعني في الأقليات تشكل بعد ذاتها في مسطرة لا بد أن يسمح للأفراد بالعيش ضمن إطار الدولة الوطنية، إذ إذا لم يسمح لها بذلك فسيؤدي إلى حصولها على استقلال ذاتي شبه تام. كذلك مفهوم الديمقراطية الاثنية الذي يعني أن لكل جماعة إثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة بالسياسية الديمقراطية ووفق نظام فدرالي من حيث استخدامها للأغنية ودينها ومورثتها الثقافية الخاصة ورغبتها في التعبير عن طموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على أساس القسمة إذ في إعطاء صلاحيات للحكومات المحلية وتقليص سيطرة الحكومة المركزية تحت قيادة أمريكي معضلاً بالنسبة للدول المستهدفة لأمريكا، ففيلم نظام ديمقراطي عسكراً إلى مبني على أساس عرقي وعضوي بلت كما يشير الكاتب الأمريكي مايكس هينسون خيراً لأمريكا لتضمن مشاركة الجماعات المهمشة في العملية السياسية

(١) د. محمد فوزي، الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد العرب، جريدة مجلة شؤون عربية، العدد ١٦٤، الألفية الحقة لجامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر.

وسمى الاحتكاك المطلق للسلطة من قبل الجامعات الغربية<sup>(١)</sup>.

وقد وجد هذا المفهوم تطبيقه السليمة الأولى في ليبيا.

وفي اليوم والهرسك عبر الفلق تليقون ١٩٩٥ قدي لحي الصراع بين المسلمين والمسيحيين والكروا على لسان عربي ودولي، لما العرفي فلم يكن هذا البلد المعروف بميراثه التاريخي الطويل من القتل والانسجام بين اهلها ومكوناته بعيدا عن الديمقراطية الاثنية التي تسعى الحكومة الامريكية الى تشييدها كاسلوب عمل في الكثير من الدول التي تخطها، في هذا البلد العربي باث كل شيء ثبت على لسان طائفي وعرفي وهو ما توضح منذ اليوم الاول للاحتكاك الامريكي في أبريل نيسان ٢٠٠٣ والأيام اللاحقة حيث شهدت ليبيا ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي على لسان الصحافة الطائفية والعرقية مرورا بتشكيل الاحزاب السياسية الطائفية والعرقية وانتهاءا بتقسيم السلطة السياسية والقرار الدستوري وتكون تشكيل الاقاليم وتكون القنطريون وغيرها من القضايا التي جعلت كل شيء في العراق خاضعا لنظام الصحافة والتقسيم وهو في ما ينذر بمستقبل سياسي للعراق تحفه مخاطر التصدع والانهيار<sup>(٢)</sup>.

من ذلك نستنتج في السياسة العرقية او كما يسمونها الامريكان بالديمقراطية الاثنية قد أصبحت في ظل التوجهات الامريكية حوسل دول الجنوب وتطبعه المعامل، فمن حق كل الجماعات الاثنية على حد تعبير هيرشلي كروين مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق لشؤون الشرق الاوسط ان تعبر عن نفسها وعن

(١) هيلك هسون، ميديويوكت سياسية لما بعد الحرب، منشور في مجموعة بنسلي، العراق والسياسة بعد الحرب، قندليا الاصل الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤ ص ٦٦.

(٢) د. دهم محمد الحزوي، الديمقراطية الاثنية في ظل المواطنة مثاق منشور في شبكة المقروءة الدولية موقع شبكة الرافدين الاخبارية في ٢٠٠٧/٢/٤.

طالبها العربي وتمتد بذلك. ولأنك إن الولايات المتحدة قد بدأت تعلم أن سلاح سياسياً تلك وهي ترى الكثير من دول الجنوب تعيش اليوم في نواحه من الصراعات الانكية والتي بدأت ولا أحد يستطيع أن يخمن متى ستنتهي. حيث يمكن الإشارة إلى أنه خلال الفترة من عام ١٩٩١ وإلى العام ٢٠٠٠ لعبت أكثر من ٤٨ حرباً أهلية، مما يعني القول أن الفترة التي تليها شهدت العلاقات الدولية للنوم بعد من أكثر الدلائل اضطراباً بالقياس إلى الفترة سنة الماضية من العلاقات الدولية، ومما يعرر من صحة هذا الرأي هو استمرار تزايد عدد الدول منذ عقد التسعينات نتيجة استمرار حالات التمرد الداخلي والاضطراب التي تعرضت لها الكثير من الدول<sup>(١)</sup>

ومن الضروري التأكيد هنا على أن تبني مقولة حقوق الإنسان كأيدلوجية في سياسة الولايات المتحدة ليست وليدة التطورات الدولية التي حصلت في بداية التسعينات من القرن المنصرم وإنما لها جذورها التي تمتد إلى الحرب الباردة كما مر به، حيث ظهرت بواورها في مؤتمر عهد فرنس الأمريكسي السابق جيمي كارتر الذي قُبل في خطاب له أمام الأمم المتحدة في آذار - مارس ١٩٧٧ إلى أنه لا يحق دولة عضو في الأمم المتحدة أن تعتبر في إسائة معاملة مواطنيها تعبر عن الأمور السائدة الدولية<sup>(٢)</sup>.

وبدأت الولايات المتحدة يزوج هذا سلاح في حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتي واستخدمته كوسيلة ضغط سياسية نتيجة لإجلاء على فتح حدوده أمام هجرة نكرا من مليون من اليهود السوفييت إلى أرض فلسطين المحتلة.

وقد اسهم الرئيس كلونتر بعد انتهاء مدة رئاسته في التصريح من أجل

(١) د. وليد عبد الحليم سبيح ذكره من ٢٤.

(٢) د. مصطفى خليل الصراعات الانكية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، القاهرة

لدرية، لسنة ١٠٧٠ هـ - يوليو ١٩٩٢، من ٣٦

للزواج لأبولوجية حقوق الإنسان في الكثير من مخاليق العالم عن طريق مركزه الدولي المعروف باسم (global 2000) وعقد الوساطة في الكثير من النزاعات والأزمات المسلحة، لاسيما في جنوب السودان حيث تلم موكسره بمحاولات للتقريب بين الفصائل السودانية المتحاربة بهدف لم تسلمها وتوحيد جهودهم في الضغط على الحكومة السودانية لإجبارها على السماح بمرور المساعدات والمعدات الطبية والغذائية إلى جنوبي السودان.

وكانت انتماءها إلى الأمريكية في مواجهة النزاعات الدولية في حوض النيل تضايق السلطات الحاكمة في دول الحوض إلى المساعدات الأمريكية متوقفة على تعديل احترام هذه الدول لحقوق الإنسان والتدابير القيدية فيها. وهو نمط جديد احدثه في العلاقات السياسية الأمريكية في ظل الواقع الدولي قراهن مثما للأحفظ في الضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية في قضية دوفرر والحكومة المصرية فيما يتعلق بالحريفة القيدية والسياسية للاعتقال.

وإنه كثير من قادة الجنوب إلى أن خطوة الخطاب الأمريكي في مدلى حقوق الإنسان تكس في اعتبارها سلاما يستخدم لتلويح دول الجنوب وليس لحل مشكلات التنمية فيها. والتفك هؤلاء يستخدم الولايات المتحدة لمؤسسات الإقراض الدولية (مصدوق البنك الدولي والبنك الدولي) والمساعدات الاقتصادية كرسالة لإجبار حكومات هذه الدول على تبني لادوب معين في مدلى حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية.

فرنيس ورواء الهند الاميق نرلميههارلو وفي خطابه أمام قمة مجلس الأمن الدولي في يناير كانون الثاني ١٩٩٢ فيه إلى ضرورة تحديد ثوبت نوى بين حملة التكميل الوطني واحترام حقوق الإنسان.

ولى محوى وطبيعة حقوق الإنسان نطدها القوى الاجتماعية والثقافية التي بحرك المجتمعات المختلفة، كما حذر أن تحدد معايير نظم دولي لحقوق الإنسان

من قبل طرف واحد أو أن توضع كشرط معيق العمل المشترك بين الدول والمجموعات<sup>(١)</sup> وقد كثف استخدام الولايات المتحدة لموضوع المساءمة والمعنونات عن مدى استغلالها للأوضاع الاقتصادية الفريدة التي تعيشها عند من دول الجنوب وحاجتها إلى هذه المعنونات لتحقيق مقاصد ميادية باسم حقوق الإنسان، والامر الذي يثير الاستغراب أن هذا من ذلك الدول قد حصلت لمثل هذه الصعوبات دون أن يترجم ذلك اهتماماً حقيقياً من هذه الدول بتضارب حقوق الإنسان، بل على عكس ذلك اقتضت الصوملة عام ١٩٩٠ إلى ثلاث من أهم اتفاقيات حقوق الإنسان وهي المعنون الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب، ولم يكن الهدف من هذا الإجراء سوى معالجة لنزول الملائحة للمعونات بعد أن توقفت غالبيتها مساعداتها للصوملة بسبب الفوضى الشديد لإرضاع حقوق الإنسان هناك، في حين أن انضمام الصوملة لهذه الاتفاقيات لم ينعكس على الواقع القانوني والمباشر فيه حتى انهيار النظام الصوملي عام ١٩٩١ حيث رجعت البلاد إلى أنوار حرب أهلية مرثها لشكاها. في تلك الفترة الضيقة والمجزئة التي ساءها لفكر الاستراتيجي الأمريكي حيال الكثير من دول ومناطق العالم المهمة قد قبلها ووفق رأي الكثير من الكتاب المدافع وقروح أمريكي وغربي لإنهاء منطلومة عالمية تقوم على القتل والانتماج بين الكتل والوحدات القاطنة في النظام العالمي بهدف قيادة العالم وفق رؤية كونية واحدة تقوم على الشراكة والتعاون، بالتعاون بين النظم المتنافسة في القيم الإنسانية مومكن على حد تعبير الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، من تطوير ظاهرة الشراكة بين الدول التي لها مصالح مشتركة<sup>(٢)</sup> ومن هذا المنطلق أصبح الانتفاخ الأمريكي ومقد انهيار لاتحاد السوفييتي والحرب الباردة على الحرق عام ١٩٩١ وأصحا نحو بناء رؤية كونية

(١) د. ريفز علي، مصدر سبق ذكره من ٢٦٦

(٢) د. محمد الهزاع، مصدر سبق ذكره من ١٥٩

ولحدة تسيطر فيها الخصوصية الأمريكية فتندمج ليلدن طوعا أو كراهة في النظام الرأسمالي الأمريكي وعلى كافة المستويات المحلية والاقتصادية والثقافية، ولأنك إن مما ساهم في تبلور هذه الرؤية على الواقع العالمي هو التطور الكبير في وسائل الإعلام والاتصال عبر الإنترنت والتلفزيون الفضائية التي بدلت تجذب إليها الآلاف الملايين من الناس وفي مختلف مناطق العالم، حيث مكنت الولايات المتحدة بوسائلها الإعلامية المتقدمة من تفسير الراي العام العالمي ونفعائه لنمط من الفعالة الفكرية والمناخية مما يهيئ الفرصة أمامه لطرح المشروع السياسي والاقتصادي والفكري الأمريكي باعتباره النموذج للمصلح عالميا.

وبكفي إن تشير في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة تستهلك اليوم ماكنة إعلامية واسعة تتكون من ١٣٠٠ شبكة بث تلفزيوني و ٨٠٠٠ محطة إذاعية بثت ب ١٧٥ لغة يوميا وعلى مدار الساعة فضلا عن نظم لتكوير الإعلامي يستخدمها الأكرار الصناعية وقد نشأ في هذا الوضع ثقافة استهلاكية أصابت صياغة الطموحات والفرغيات والآمال الإنسانية حتى في القرى النائية<sup>(١)</sup>.

ومما لائق فيه أن هذه النظرة الكسويونية أي تلك القائمة على المعلومة *globalism* تأتي امتكنا لتتفرض الذي تزيه الواقع الدولي الجديد والكام على طرح شعارات تتسم بكلكل مع ميلئ المساواة بين جميع سكان العالم، هدفه لاسمي فك جميع الروابط بين الفرد وامته واستبداله برابذ وحيد يمس بهه وبين العالم أو تكون مشتركة وهو في الواقع لا يحو إلى يكون ضرب من صررب التهيئة النصائية وتكليف الملوك بهما وسمح بعبول شغل لقوى الاستعمارية المهيمنة في الشؤون الداخلية للامة أو القتل وإسقاء عذرة على

(١) منهم بركات. خطوط في الرمل وقوس مركز دولك الوحدة العربية، جروب، ١٩٩٧

ذلك التدخل لم يكن يكسبها في ظل الرأى الوطنى والقومية وحتى مبادئ القانون الدولى فاعلم المنظمة باحترام معاداة الدول. ان ما يهدف اليه المسوك الكمبيوترى هذا في نهاية المطاف هو القبول بوجود قوة دولية او تحالف قوى دولية لها من الصلاحيات ما يجعلها تتدخل في جميع ارجاء العالم بعد ان جعلت من الفرد مواطن لا غير، ولو كان ذلك فالتدخل على حساب مبدأ السيادة او الانشاء القومى او الوطنى.

### ثالثا- الامر المتعدد وآليات التدخل الإنساني

وبذا انتقلنا الى محور اخر من دراستنا، فمن المطلقى التسويع ان الامم المتحدة لا تدخلت في ظل الواقع الدولى المعاصر الى وضع جديد ومظاهر للوضع السابق الذى كانت عليه قبل الحرب الباردة.

ان المعروف ان الامم المتحدة قد مرت ومنذ تأسيسها عام ١٩٤٥ بعمل مفرج ومضطرب من النمو والتطور في مختلف مجالات الحياة الدولية وتوسعت انشطتها سواء في بلاد او الوكالات المتخصصة المرتبطة بها لتعمل بمجموعها كل موقعين الحياة الانسانية على سلامة فكرة الارصية، بحيث ان وجودها او لانهاء بميثاقها قد اصبح حقيقة مسلما بها الامر الذى توصف الى مصاف المنظمة العالمية كما كان مخططا لها، ولكن بالرغم من ذلك يتركه المرء في مسيرة الامم المتحدة لم تكن ملاكة تماما، فقد انتخبها الفتنز واعترافا للجسود نتيجة للحرب الباردة التي قسمت العالم الى معسكرين شرقي و غربي (شمالى ورايمالى) والتي شكلت كالجنا أساسا وقعت في ظلالها الامم المتحدة من سيطرة السوفييت التي قامت على عاتقها بموجب الميثاق لصحيفة وحفظ السلم والامن الدوليين في ظل الحرب الباردة مستخدمت المنظمة العالمية وميثاقها وآلياتها لتحقيق المصالح الذاتية المتفردة للدولتين الاعظم على حساب تحقيق المصلحة

### قائمة للمجتمع الدولي<sup>(١)</sup>

وبالرغم من صحة الانعراج الدولي الذي حصل في بداية التسعينيات على اثر قبيل الذي حصل في نهج السياسة السوفيتية تجاه العلاقات الدولية مع المصير الغربي اثر اعتماد مبدأ الوقف، بقيت الأمم المتحدة عذرة عن إيجاد صيغ ومعالجات جادة للكثير من المشاكل والأزمات الدولية التي ظهرت في التسعينيات وبدلية التكتلات كالصراع العربي الصهيوني وقسرو الجسوف في أفغانستان ١٩٧٨ والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ وغيرها من الأزمات، وظلت الدور المثلول للأمم المتحدة ممترا حتى منتصف الثمانينات حينما وصل الرئيس السوفيتي غورباتشوف في الحكم وبدأ بتطبيق سياسته الإصلاحية على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي كان من نتائجها انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم فقدان مساحة الدولية أهم أقطابها الرئيسيين، لذا صارت هذه المساحة مفتوحة أمام لحظ عالمي واحد هو الولايات المتحدة والتي أخذت تكفر بصياغة الكثير من القرارات الدولية لصالح تحقيق غرضها العالمي، ويطلق بريجنسكي مستشار الأمن القومي السابق على طبيعة الوقع الدولي الجديد بقوله أن لأول نجم الاتحاد السوفيتي معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة السيمسي ذات المسؤوليات العالمية، أن أوروبا ستكون في احسن الأحوال قوة اقتصادية ولو أن توسعها نحو الشرق سيؤخر اندماجها وتوحيدها معن قسما، ولي تشمل اليابان التي قوة عسكرية سياسية إلا بعد مضي بعض الوقت، وهكذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الوحيدة<sup>(٢)</sup> أن ما يهنا التأكيد عليه هنا هو أن

(١) ريمس القوي الأمم المتحدة والحدث المناري بحث حكم في القوة الفكرية حول

تدبيرات لبقاء المناري هناك ١٩٩٢ ص ٢.

(٢) محمد زكريا السامح: النظام الدولي الجديد بين قوم والخصومة، مجلة المشرق العربي،

العدد ١٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١، ص ٧.



رولى وتفكك الاتحاد السوفيتي قد تمخضت عنه نتائج كبير على صعيد المنظومة العالمية، من بينها انقراض الولايات المتحدة بتصرف شؤون الأمم المتحدة في مختلف الميادين والمجالات، فمن ينظر إلى المنظمة الدولية اليوم لا يمكن أن يضل حيلة أن تاريخها لم يشهد هيمنة كاملة لقوة واحدة وتوطيها يكاد أن يكون مطلق لصالح الولايات والمصالح المفروضة لتلك القوة في مختلف أنشطة المنظومة ربالأخص السامية منها.

ولقد شكلت أزمة وحرب الخليج الثانية والتي نجمت عن اجتاث العراق للكويت عام ١٩٩٠ المنطقتين المحسم في الجديدة للأمم المتحدة، فبذ تلك الأزمة بدأت اللامعة تمار في المنظمة بفعل القوة الجديدة التي بدأت تلعبها الولايات المتحدة لهذه المنظمة بعد أن كان القرار بشكل سمة العلاقة بين الطرفين سبيلة فترة الحرب الباردة، وبعد أن كانت الولايات المتحدة تكفل التهم والانتقادات للأمم المتحدة وتصفها وتتهمها بالعمز والصف والاحتجاز لدول العالم الثالث، وللتذكير في هذا الصدد انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة لأفريقية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في مطلع الثمانينات من القرن الماضي بعد اتهامها لهذه المنظمة بالاحتجاز لدول العالم الثالث.

لقد أثبتت الحرب ضد العراق أن الأمم المتحدة جهاز لمعال ذا أرائت للولايات المتحدة أن يكون لها ذلك بما يشفي مع مصالحها الاستراتيجية في ظل الوضع الدولي الراهن وقد أدى ذلك وانحاضا من الطريقة التي عارست بها الولايات المتحدة دورها القيادي في معالجة أزمة وحرب الخليج، وقد كانت هيمنة القوة الأمريكية على مجلس الأمن هيمنة لم يكن من شلتها جعل نور الفخون الأعضاء في المجلس لاسيما الدول دائمة العضوية شكليا فصحب وانما تمكمت الهيمنة الأمريكية بشكل كبير على عمل الأمين العام للأمم المتحدة ذاته، حيث أصبح دور خلال الأزمة الحرب عشتيا وغير فعال وهذا ما توصح أيضا في

الحرب التي قادت الولايات المتحدة مع بريطانيا لاحتلال العراق تحت ذريعة بسط نظام منظم حسن في أبريل ٢٠٠٣، قد تكرر مسجلايو الموظفين الأمريكي للأمم المتحدة لاستصدار قرار بحرب ضد العراق، ورغم أن الولايات المتحدة فضلت في مساعها ذلك صيب الوقت المتكبد لكل من ألمانيا وفرنسا إلا أن نجاحها فيما بعد باستصدار القرار ١٤٨٢ في يوليو ٢٠٠٣ والذي لمنى كثرية قانونية على الاحتلال الأمريكي للعراق يؤكد دور سبيل مشروع الأمم المتحدة التي أصبحت حجة قائمة بعد أن فقدت كل دور بها أمام القوة الأمريكية.

وهكذا يبدو أن تلك الحرب والنماذج التي تلتها في الصومال وبوسنيلا وكوسوفا وأفغانستان ومرة أخرى في العراق قد شكلت منطقتا حساسا في مسيرة الأمم المتحدة، فقد قلقت عن دورها الحقيقي لصالح الولايات المتحدة وتورطت في النهاية لأعمال عسكرية ضد دول وشعوب دون أن يكون لها حق التصرف والمراقبة على الإنكشافات التي عرفتها تلك الحروب والاعتداءات بعد أن عرّيت الولايات المتحدة ونزلت عنها كل مصداقية وحولتها في واجهة مهمتها بضفاء الشرعية على اعتدائها على حقوق الأمم والشعوب وحرياتها.

كما كشفت تلك الحروب والاعتداءات ودون ليس أن الولايات المتحدة وحيدا تعود في بعض الأحيان إلى الأمم المتحدة لنها لتصود ليمانها بها بضرورة عمل الشرعية الدولية وإبراز قيمتها على مسعد العلاقات الدولية بذكر سعيها لتدعيم الأمم المتحدة كمظلة قانونية تنفي الشرعية المطلوبة على الدور العالمي الجديد لإمريكا<sup>(١)</sup>، لذا وجدنا كيف أن الولايات المتحدة لم تكن تتوانى في اقتتعت مصالحها في تهموش الأمم المتحدة إذا حاولت تلك المنظمة أن تعبر

(١) - مصدر صريح الصلح، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجديد،

بمسء من الحرية دوراً في إحلال السلام والاستقرار كما حصل في يوغسلافيا  
 السابقة حيث قامت الولايات المتحدة بتوسيع هذا الدور من خلال العمل على  
 نزع برميل قوات عسكرية لحماية المسلمين من المنيح التي تعرضوا لها على  
 أيدي الصرب والكروات، وكما في الحرب ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٩ حيث  
 سبقت الولايات المتحدة المنظمة الدولية بحظر عمل الأطلسي ليقوم بمهمة  
 بصر ج القوات الصربية من كوسوفو، وكما في رفضها وترددها المستمر في دفع  
 الترسنها المالية بحال المنظمة الدولية والتي تقدر بـ ١٠٠ دولار

وبعد هذا على التساؤل الذي يمكن أن نطرحه هو: هل لن الأصداع الدولي  
 الذي ظهر في مجلس الأمن الدولي وحال قضايا وأزمات دولية خطيرة مثل على  
 ولادة أخلاقيات وفوائد جديدة في العلاقات الدولية؟ أم لن الدور الجديد للمنظمة  
 الدولية يأتي في إطار التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لعالم ما بعد الحرب  
 الباردة والرامي إلى تأهيل المنظمة لتأخذ دور المنشآت قسري الذي تحتل  
 في ظل الولايات المتحدة كلما احتاجت لذلك؟ من الطبيعي أننا لا نجد صيراً من  
 القول مرة أخرى إن القرارات العسكية التي جرت في الاتحاد السوفييتي وحرب  
 الخليج الثانية التي حصلت ضد العراق عام ١٩٩١ قد أضعف الحرية القائمة  
 للولايات المتحدة لا عداة الاعتبار الدور القوي للأمم المتحدة عبر مجلس الأمن  
 الدولي، بهدف حماية وترتيب الأولويات المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى  
 النحو الذي يتماشى مع الرؤية والمصلحة الأمريكية، فكما هو مصروب من  
 المنظمة الدولية قد عبرت في ميثاقها عن حيادية سلمية توسعت في السب الدولي  
 لتشكل هما بعد فوائد قانونية استتدل في إطارها المجتمع الدولي ومن بين تلك  
 المبادئ، حق الشعوب في تقرير مصيرها والمساواة في السيادة وعدم التدخل في  
 الشؤون الداخلية وعدم التهديد باستخدام القوة فضلاً عن حق الشعوب في التنمية  
 المتوازنة والمفلة وغيرها، إلا أن الملاحظ أن الكثير من تلك المبادئ قد أصبحت

بربها السبق بل أن بعضها قد أخذ يتحرف عن معزلة الحقيقي الذي أراد له المجتمع الدولي كحق تقرير المصير، بل أن بعضها الآخر بات عرضة للتحريف والتفسير والبعض الآخر أخذ يتحيل بمفاهيم مستحقة لقيمتها ليس للشرعية الدولية لتقديم إلى العالم بلطفاً لأمي وقائمي على أنه لصالح المجتمع الدولي ومنها على سبيل المثال مفهوم سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات والتدخل الإنساني والمبادرة المرونة والديمقراطية فوقانية وغيرها من المفاهيم التي أخذت الولايات المتحدة تضييها جاذبة وضمن لسطر لتوجهات جديدة لتحديد الميثاق لتثبيتها كتمركز جبهة في الميثاق ولاسيما تلك المنطقة بالتدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والأقليات، وهذا يمكن أن يشير إلى ما كتبه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه أمريكا والفرصة السليمة، عن أعمال ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الأقليات والجماعات القومية، كالأكرد في الشرق الأوسط وموغلون التبت في الصين، إذ أن على زعماء الدول الديمقراطية أن يقوموا - على حد تعبيره - بمعالجة هذا الفحص بأسرع وأكث ممكن، ولأنه إن الميثاق لمسيرو الأمم المتحدة منذ سبعينات القرن الماضي لم يدرج التحرف الواضح الذي بدأ يطبع صلبها في تصديدها لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات والوقوف من صفوات التدخل الإنساني التي أخذت تتسرب بالخطية ومصالح سياسية بعيدة عن أهداف وظلمات المجتمع الدولي، لاسيما مع تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية في مناطق مختلفة من العالم، حيث بدأنا ندركه ونفهم مدى الضغوط التي تعرضت وتتعرض لها المنظمة الدولية من قبل الولايات المتحدة في هذا الصدد، حيث أن لمصلحة الأمريكية ينبغي أن تكون حاضرة في كل موقف أو قرار تتخذه المنظمة الدولية في شتى الصراعات والحروب الأهلية، حتى يتعد دور الأمم المتحدة هامشياً بعد أن جرت بها الولايات المتحدة من كل دور وحقوقها عن مقاصدها الأساسية

لتنحول إلى أداة لتقم السيادة الكثر من الدول ومنع شعوبها من العيش بحرية  
وحيار نظمها السوشية والاقتصادية.

#### رابعاً- السيادة والتطور الدولي في مضمونها:

نعرف سيادة (sovereignty) بأنها مفهوم تاريخي قديم، ثابت ومقدس  
لارتباطه بالهوية والتميز الوطني، ومنذ ظهور الأطر القانوني للدولة في القرن  
السابع عشر وفقاً لمعاهدة وستفاليا ١٦٤٨ اعتبر مفهوم السيادة الركيزة الأساسية  
التي استند إليها ولا يزال التنظيم الحالي لدولي. فقد ذلك التاريخ وحتى  
بذات القرن العشرين ظل المفهوم التقليدي للسيادة المطلقة مهيمناً على  
المنسوبات السياسية والفكرية وعلى نحو لم يكن يسمح بطرحه للنقاش السياسي  
والجدل الفكري للنظر في تحديله أو التصفيف من مضمونه، برغم ما شهدته تلك  
الفترة من حروب واحتلالات وأخر وفلت من قبل بعض الدول لسيادة واستقلال  
دول أخرى. لذا فقد بقي مفهوم السيادة القومية المطلقة بمكانته كحجر زاوية في  
سبيل عدم التداخلات وحلها وتحتفظ صاحبات الحق والمصداقية<sup>(١)</sup>

هذه ومع تزايد تدور المعرفة الإنسانية واتساع شبكة العلاقات بين الدول  
بسبب ارتفاع حجم التبادل التجاري الدولي في المجالات الاقتصادية المطلقة وفي  
موضوع الأمن القومي لتوفير ضمانات الحماية المشتركة تحت مظلة أحلاف  
العسكرية ومواقف الأمن المتبادل ويزور التكتيكات الدولية فوق القومية (super  
national organization) كمسبة الأمم وقما يد الأمم المتحدة، فإن المفهوم  
لمطلق السيادة القومية لم يعد قادراً على التحول دون أن تتكظم الدول مع

(١) سمة المذهب، التكتلات الدولية ومستقل مفهوم السيادة المطلقة السيادة الدولية، بعد

بعضها البعض وعلاقات الاعتماد المتبادل أو الصراع والتنافس.

ومع ذلك، فإن التطور والتفاعل بين وحلف المجتمع الدولي لم ينع مستمر  
الدول في التمسك بمبادئها وبقوت تتعدد للمحافظة عليها ومقاومة كل محاولة  
بمصادر بها لاسيما بعد أن أخذ التأكيد على مفهوم السيادة طالما مؤسستها بذاكره  
الأمم المتحدة عليه في الكثير من مواد ميثاقها لاسيما في المقتضىين للرابعة  
والسابعة من المادة الثانية للميثاق، لذلك لم يكن مستغربا أن يجد دول العالم  
الثالث وهي الحلقة الأضعف في سلسلة التكتلات الدولية التي ظهرت بعد الحرب  
العالمية الثانية إلى جانب الكتلتين الغربية والشرقية، فتد على مفهوم السيادة  
وتعده البعض الحقيقي فتمسك عن منح الاستقلال الذي لفعله لها من بداية  
المستندات للخلف من السيطرة الاستعمارية، وقد نهجت هذه الدول وفي حد بعيد  
وبالتعاون مع الاتحاد السوفيتي في الوقوف بوجه محاولات الدول الغربية  
للتدخل على سيادتها واستقلالها من خلال حدث الجمعية العامة للأمم المتحدة  
على إصدار العديد من الإعلانات التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول  
وتعزز من مفهوم السيادة والاستقلال، ومنها مثلا الإعلان الخاص بالسيادة  
الذاتية على المصادر الطبيعية التي تبنته الجمعية العامة عام ١٩٦٢، وإعلان  
عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية الذي أصدرته الجمعية كذلك في عام  
١٩٦٥، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالملكية الدولية وتنسألون بين  
الدول والإعلان الخاص من عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول عام  
١٩٨١، وجميع هذه الإعلانات كانت صيانة للدول واستقلالها السياسي  
والاقتصادي والاجتماعي، ومن ملاحظ أن هذه الإعلانات قد شكلت حائرا  
معنويا للكثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث لاسيما ذات التوجهات  
الوطنية للوقوف بوجه الدول الغربية التي حاولت استعادة يريتها الاستعماري في  
دول العالم الثالث التي اضطرت طوعا لفرح على أثر موجات التحرر الوطني.

لكن من الانحياز الشارفة إلى أن بعض النظم السياسية في العالم الثالث قد أختب من بعض توصيات وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمبادرة بشأن الأمن في ظل هي مصانرة لكثير من حقوق الإنسان تحت شعارات المحافظة على الأمن والسيادة ومنع التدخل في الشؤون الداخلية ولم تبدي الأمم المتحدة أي رد فعل حيال التصاعد المتصاعد في انتهاكات حقوق الإنسان في كثير من الدول بسبب تلك الظروف وحضرها أليات الحرب الباردة التي عطلت قدرتها في رصد ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك وبالعودة إلى واقع العلاقات الدولية فإن ذلك الواقع لم يثر إلى أن الدول الغربية قد تقاعست عن معارلاتها للنيل من سيادة دول العالم الثالث ورعاية استقلالها السياسي والاقتصادي وخلق الثورات والاضطرابات السياسية في تجربتها من خصوصياتها الوطنية ومولتها الثقافية.

وبالنهاية الحرب الباردة والهيمنة الاتحاد السوفيتي والحرب الأمريكية الأولى ضد العراق أصبح الطريق ممتلئاً بملحقات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لمزج رؤى وتصورات جديدة استهدفت تفيد مفهوم سيادة والتفكير من قيمته الإنسانية بتشجيع مفاعيم الاعتماد المتبادل والتعاون وبناء الاقتصاد العالمي الموحد والتنمية المتبادلة ومكافحة الإرهاب وتشجيع بناء الديمقراطية في الدول النامية وتطوير مناهج التطعيم<sup>(٢٠)</sup> من مطلق أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على

(٢٠) لا بد أنكر أهمية تلك السلطات في علم اليوم الذي شهد انكساراً مشرعاً للنزاع الاجتماعي والذات والتعاون فيما بينها في مجالات متنوعة وفي إطار تكتلات ذات طبيعة علمية ونزاع روي في ذلك الاتجاه لم يحصل على أسس التكاثر في القرارات والمواصفات وما حدث بفكر يعني كثير من دول الجنوب التي أوتحت نفسها ومنع ضغوط المولمة وفروغ صديق الإقراض الدولية والشركات المتحدة كالمصادر وضرورتها الإنتاج وحجم الانكسار على الأسواق العالمية أوتحت نفسها أن تقع في موقع التلاعب وليس كمكافئ للقرى لا أسلمة العالمية مما تمكن بالتالي على تراجع أهمية ومفهوم السيادة التي بقيت تحت =

نفسه، لتسيير أمورهما وإن هناك اعتماداً متبادلاً فيما بينهما بفر من نفسه لأمم في المجال الاقتصادي حيث لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، فالاعتماد العالمي، ووفقاً لهذه الرؤية أصبح ذات طبيعة فتمتدية لا يمكن أن يمر ويتطور إلا بتطوير العلاقات والشبكات الاقتصادية ويجب بحسب العالم جمع لها من فتمتدية هذا أن يربط الغرب بالترويج لمفهوم التمسك بالأسواق العالمية الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة القائمة على قاعدة التبادل والعلاقات والتفويض الداخلية التي تحد من التمازج الدول في الأسواق العالمية، فهناك من يرى البعض من الكتاب دول كثيرة تقدم تحفا للأمن الاقتصادي وهناك من يرجع أهمية السيادة السياسية مع تزايد الرغبة في تجاوز ودعم مستوى عال من النمو الاقتصادي، ومن الواضح أن هذا الاتجاه الاقتصادي نحو تقليص مفهوم السيادة قد تزامن مع تجاه سياسي آخر أخذ بالتطور في شبكات الدولة الراغبة وبشكل في استخدام شعائر حقوق الإنسان وحماية الأقليات كإداة رئيسية للتدخل في سيادة الدول ومطامنها الداخلية تحت وأجته مابداً بصرف بالفضل إنساني وهو ما سيكافئه في الصفحات التالية.

### خامساً - الحماية وحقوق التدخل الانساني

أشرفاً في صفحات سابقة إلى أن الحق في التدخل الإنساني قد تم استخدامه كثير من أجل الدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فالتدخل في شؤون بعضها البعض أو في شؤون الدول الأخرى مثل الدولة العثمانية نصت بربحه حماية الأقليات الدينية التي كانت تتعرض وفق زعمهم لمعاملة سيئة لا تألف ومبادئ الإنسانية، مما فتح ذلك باب التدخل على ممر أعده في تلك

---

- مطرقة ورحمة الشعائر الدينية المرفوعة عن التثوث والاختلاص للدين والتمسك  
- المشتركة وغيرها من الشعائر التي أخذت تصفو مفهوم سيادة الدولة ونحوه من  
مصاصه إلى الوطنية.



لفترة. واليوم وبعد قضاء فترة طويلة على اختفاء تلك الممارسات التخريبية باسم مبادئ العطفة والإنسانية، وبعد أن قلقت الأمم المتحدة بتنظيم حماية حقوق الإنسان في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عنت في كنفها وجعلتها أحد أهداف ميثاقها، يتجه المجتمع الدولي ويدفع من الدول الغربية لتعريض ما يسمى بالتدخل الإنساني في مسائل حقوق الإنسان بحيث بات العالم على أبواب مبدأ الحق في التدخل بدلاً من منع التدخل، وتعمل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة على تسويق الحق في التدخل عبر بحوث وندوات ومؤتمرات تجعل منه حققة قانونية وممارسة سياسية، وقد تصدرت فرنسا الفيلسوف بالحق في التدخل وسالطت عليه واجب التدخل، كما بذلت الأمم المتحدة جهوداً لمطاعاً حاد في منظور لمبدأ عدم التدخل وتلال الحق في التدخل بدلاً من تأسيمها ونسب دلائل من الاتجاه الغربي هو المهيمن في فترات الحاضر على توجيه مسائل الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وجهة سياسية.

فالمبدأ الدولي الراهنة أدت بشكل فيها خصايا حقوق الإنسان وحمايته للأقليات أداة رئيسة للتدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي، حيث أصبح الحق في التدخل حقيقة الأمر الواقع على إثر حالات التدخل التي حصلت في مناطق متعددة من العالم، مثلاً حصل في المنطق الفكرية تسمي العرق هلم ١٩٩١ والتدخل في الصومال وإريتريا وبورونديا وعمور الشرقية وجنوب السودان وغرب السودان، ويحاول الغرب تثبيت هذا المبدأ وجعله حقيقة قانونية.

وعليه فإن التدخل في شؤون الأقليات في مناطق العظم المظلمة ومحو له معها حق تقرير المصير على حساب الكيان السياسي للدولة القائمة بشكل خطر أليات حقوق الإنسان التي بدأت تستخدمها الدول الغربية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وإفهاك سيادتها والأمية المستخمة في هذا الجاذب تشمل لبداء بشر المعنونات عن أوضاع حقوق الإنسان التي كانت متكيفة معقدة في دوله معينة

بصورة مبغض فيها، حيث نرد في تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية ثم تقدم كمشاريع قرارات ضد هذه الدولة في لجان حقوق الإنسان أو في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث يتم التركيز في تلك القرارات على تلك الحالات التي تستثير اهتمام الرأي العام العالمي وتجذب لاهتمامه حيث تستغل الجوانب السلبية منها، وبالمقابل لا يهتم من حكومات تلك الدول المستهدفة عادة ما تصرف برود فعل سلبية تجاه هذه المعلومات وعلى النحو الذي يخلق نوعاً من التوتر في علاقاتها مع بعض فئات مجتمعاتها المحلي، الأمر الذي يخلقها في دراسة من الأزمات المتصاعدة التي تسود القوى الكبرى فتتدخل تحت مظلة الأمم المتحدة بعد أن يتم تكليف المنظمة الدولية لتضطلع بدور مركزي وتطرح من خلالها رؤى وتصورات جديدة منها مثلاً ضرورة معالجة الأقليات لكنها في تقرير لتعصير بإنشاء كيان يتمتع بنوع من السيادة التي تفل بلا شك بالإطار الكبير للسيادة الوطنية لاسيما إذا ما سمح لتلك الأقليات بممارسة نوع من العلاقات الخارجية مع بعض المنظمات والهيئات والدول الخارجية<sup>(١)</sup>.

وقد تمت لذا البرونة والبرسة مثالا على التوجه الجديد الذي اتجهته الولايات المتحدة والدول الغربية في منح الأقليات حق تقرير المصير عبر تسليم تلك الجمهورية إلى ثلاث مقاطعات تتمتع باستقلال تام عن بعضها البعض وتبعا للتقسيم العرقي والديني الموجود فيها، كما يمكن الإشارة إلى ما لعبته الولايات المتحدة والدول الغربية في منح الاستقلال السياسي لاقليم جمهور الشرفية عام ٢٠٠٠ وملاحها عن اندونيسيا ودعوى حقها في تقرير المصير واستقلالها على اسم نيبالية ويقتصر على السودان إلى محاولات غربية محسومة لفصل الجنوب عن

(١) بمجلس لاهم حقوق الإنسان والامم المتحدة في تقرير المصير عبر تسليم تلك الجمهورية إلى ثلاث مقاطعات تتمتع باستقلال تام عن بعضها البعض وتبعا للتقسيم العرقي والديني الموجود فيها، كما يمكن الإشارة إلى ما لعبته الولايات المتحدة والدول الغربية في منح الاستقلال السياسي لاقليم جمهور الشرفية عام ٢٠٠٠ وملاحها عن اندونيسيا ودعوى حقها في تقرير المصير واستقلالها على اسم نيبالية ويقتصر على السودان إلى محاولات غربية محسومة لفصل الجنوب عن

للشمال عبر الإدعاء بحقه في تقرير المصير، ورغم توصل الحكومة السودانية والفصائل المتمردة في الجنوب لاتفاقية نيفشا في كينيا في نهاية مايو ٢٠٠٤، التي أنهت الحرب الأهلية في جنوب السودان وأقرت السلام والاستقرار معه إلا أنه من المفوض أن المحاولات الرامية إلى فصل الجنوب لن تنتهي لأممنا. ما حاولت الحكومة السودانية الخروج عن خط الرؤية الأمريكية لمرسومة للسلام في الجنوب حيث لا يمكن إكمال الدور الذي قامت به الحكومة الأمريكية في الضغط على الحكومة السودانية للتوصل إلى اتفاقية السلام المذكورة.

وجدير بالذكر أن الفروخ الجديد لترسيم الحق في التدخل الإنساني قد بدأ يحدد طبيعاً مؤسساتها بتكليف الأمم المتحدة هيكلها وموضوعها لتؤدي دورها المطلوب وفق التصور الفكري فقد اعتمدت الجمعية العامة وباناما على قرار تضمنت به فرنسا بعنوان المساعدة الإنسانية لصحاحا الكارث الطيفية وحالات الطوارئ المتعلقة في كانون الأول - ديسمبر ١٩٨٨ (والذي تم تأكيده عليه في قرار الجمعية رقم ١٠٠/٤٥ في كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٠، وقد دعا القرار إلى ضرورة تقديم المنظمات للمساعدة الإنسانية كما دعا الدول التي تحتاج سكانها للمساعدة في تقديم التسهيلات للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تقديم المساعدة وخاصة الغذاء والأدوية والحماية الطبية، ودعا القرار في فقرته السابعة الدول المعازلة للسلطان التي يتواجد فيها ضحايا كوارث طبيعية مرور المساعدات الإنسانية. أما القرار ١٠٠/٤٥ فقد دعا في فقرته السابعة لجمعية الأمن العام للأمم المتحدة لاحتداد قائمة السمية بالتخلاء للمنظمات الموحدة لأدرة تقديم المساعدة الإنسانية التي يمكن للأمم المتحدة إرسالها بموافقة الدول المعنية من أجل توفير شروط الفصل لإيصال المساعدات الإنسانية ولاتسك أن قرار الجمعية العامة قد وصفا لهما مستقبلة للتدخل الإنساني في إطار تكوين قواعد قانونية دولية كلف غير حقولة في السابق.

وفي الوقت نفسه اعتمد معهد القانون الدولي خلال مؤتمراته ١٩٨٩/٩/١٤ قراراً حول العلاقة بين حقوق الإنسان وعدم التدخل، أكد في مبره الخامسة أن عرض دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية كغالب الأحرار الدولي تقديم مساعدات إنسانية إلى دولة تهدد حياة سكانها لا يجوز هذه سبباً غير مشروع في التصرفات الداخلية لهذه الدولة ويتعين على الدول التي تتعرض من التي كارت طبيعية ألا ترفض تلقي المساعدات الإنسانية، هذا بالإضافة إلى أن الآلية التي وُضعت في قرار الجمعية العامة السابق الذكر قد وضعت مسيراً صلباً للتدخل عبر ما يسمى معرلات الطوارئ الإنسانية، حيث تسمح الدول المجاورة بمرور المساعدات إلى شكل في مواقع دروهم أو توليدهم ، كما أن الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد قائمة بأسماء المنظمات والعبراء المعملين لدراسة أوضاع حالات الكوارث المسألة لها يحصل من المساعدات الإنسانية صالحة من منظمة منظمة<sup>(١)</sup>.

ولذلك أن تلك الرؤية تد إلى حد كبير مقبولة لأنها تعبر عن تطور مفهوم التعاون الدولي لمواجهة الأزمات الإنسانية التي تواجهه، ولكن فطنت للنظر هو السعي لتأسيس المساعدات الإنسانية وفق التصور القوي بسند مفهوم كوارث الطبيعية إلى ما يسميه الفقه الفرنسي كوارث طبيعية فاجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان ، وهذا تكمن موطان الاعتراف في هذه المساعدات الإنسانية وتدخلها إلى عوالم سياسية.

إن حق التدخل لا سبب إحصائية كل قد ظهر أيضاً بصورة جانبية في التقارير المعنوية التي قدمها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافيير دي كويلار والتي يبدو فيها شكلت الصيرفة الأولى لمخاطلة التوازن التقليدي داخل المظلة الدولية ، فقد بدأت تلك التقارير تطرح ولأول مرة آراء وتصورات جديدة تتعمق



وحتى قبل أن نتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، فقد أكد الأمين العام أن زمن السيادة المطلقة قد مضى، وأن نظرية هذا أم تطبق على الواقع.

فالأمم المتحدة لم تنلق بأدبها ولكن إذا ما طُلبت كل مجموعة عرقية أو دينية أو لغوية بدولتها الخاصة فإن يكون للتجزئة حدود ومجيبات السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية بعد مثالا بمرط<sup>(١)</sup>، ووفقا لتصور الأمين العام لأن استقرار الدول سيعزز بالاقترام بحقوق الإنسان مع إحساس خاص بحقوق الأقليات ومزفيد فعالية لثة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وحماية الأقليات، وعلى إثر ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٣ إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى القليات اثنية دعت فيه الدول إلى وجوب حماية الأقليات وهويتها اللغوية، واعضاد تدابير تشريعية وتدابير أخرى تضمن للأشخاص المنتمين إلى القليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة دالة وفعالة دون أي تمييز وفي مساواة دالة أمام القانون<sup>(٢)</sup>.

كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين شباط/فبراير ١٩٩٤ مشروع قرار حول الأشخاص المنتمين إلى القليات اثنية دعت فيه الدول على أن تتخذ جميع التدابير المؤسسية والتشريعية والإدارية كفالة حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات، ويطلب مشروع القرار الأمين العام أن يرفع الخبرة للجنة المؤهلة بشأن قضايا الأقليات، فضلا عن منع الممارسات وطها والمسيطرة عليها وأن يقدم المساعدة في الحالات القائمة أو المحتملة التي تتطلب

(١) د. بطرس غلي، حلة السلام: قبلوية الوثائق، صنع السلام وحفظ السلام، الامم المتحدة للسلام العربية، نيويورك، ١٩٩٢ ص ٩.

(٢) انظر نحن إعلان الامم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى القليات عروية أو لثية أو دينية أو لغوية، رقم الوثيقة A/RES/47/135 في شباط - فبراير ١٩٩٢.

على اللجان<sup>(١)</sup> مما يسقي على الصلوات طلبا مؤسسيا منتظما.

ولاشك أن ذلك يعد تطورا جديدا في مجموعة المعايير الدولية القائمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى اللجان بعد أن أدرجنا في المصنفات السابقة المثال الذي اعتري آلية المنظمة الدولية في هذا الميدان. وقد خلطت المنظمة الدولية خطوة أخرى في الترويج لمفهوم التدخل الإنساني حينما تبنت الجمعية العامة في دورتها الـ ٤٨ لعام ١٩٩٣ قرارا يقضي بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد كلّف هذا المنصب - وهو من المقترحات الأمريكية - محل خلاف شديد بين الكتلتين الشرقية والغربية طيلة فترة الحرب الباردة إلا أنه مع تبدل الأحوال الدولية بعد عقد التسعينيات، بدأ الترويج للتكثيف الأمريكي.

وقد اعتبر إنشاء مثل هذا المنصب نصرا للغرب على مجموعة الدول المعارضة من دول العالم الثالث التي اعتبرت أن إنشاء هذا المنصب هو تدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي.

إن مسألة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والأقليات كانت لأمضا موضوعا للكثير من الدراسات والبحوث التي أحدها خبراء اللجان المتخصصة في الأمم المتحدة لأشهما اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وتذكر في هذا الخصوص فتاويها النهائي الذي أعده الميريسور سيبيون لوبده أحد أعضاء اللجنة الفرعية عام ١٩٩٣، والذي شدد فيه على ضرورة قيام لجنة حقوق الإنسان بإنشاء فريق عمل معني بقضايا الأقليات يتيح الوصول إلى معلمي الحكومات والأقليات على السواء وتكون مهمة هذا الفريق هي نصفي للعلاقات

(١) انظر تقرير فرانسوا كزافييه تريويو: عن لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين، للسجل الثاني عشر حول حقوق الأشخاص المنتمين إلى الفئات القومية أو العرقية أو الدينية ولغويّة، رقم الوثيقة E/CN.4/1994/L.10/Add.18 في آذار - مارس ١٩٩٤، ص ٨ وما بعدها.

وبداسة أوضاع الأقليات في مختلف أرجاء العالم بقصد تسهيل الانسجام بين الأقليات والحكومات وإيجاد طرق لتسوية النزاع أو توجيهه في قنوات دولية، وعلى مركز حقوق الإنسان في جنيف أن ينظر في تكوين فريق مختص بمنع التمييز وبحمائية حقوق الأقليات الضعيفة والشعوب الأصلية<sup>(١)</sup> كذلك أنظر البيان الختامي للمؤتمر العلمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في تموز - يوليو ١٩٩٣ إلى ضرورة تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة وعلى وجه السرعة للدعوات بوضع انتهاكات لحقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى قطب من خلال تقديم الخدمات المناسبة إلى أجهزة المنظمة الدولية لهذا الغرض أهمها لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان<sup>(٢)</sup> وفي هذا المؤتمر عزز الأمين العام السابق بطرس غالي توجه المجتمع الدولي نحو لائحة الفصل الانساني عبر دعوته لإعادة التفكير في أساليب السيادة وعدم التدخل.

إذا إن تعرض حقوق الإنسان وحقوق الأقليات للانتهاكات لم يعد من الأمور السائدة لداخلية الدول على حد تعبيره، فحقوق الأفراد والجماعات أصبحت تستند اليوم إلى بعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية فاطمة والتي تعطي جميع الشعوب حفا مشروعا في شغل نفسها بقتضائها التي تدس العالم في مجموعة<sup>(٣)</sup>، وعلى ذلك الخطى مسار الأمين العام السابق كوفي عنان في تقاريره وخطاباته وتوجهاته، ومنها تقريره الذي قدمه للفرع ٥٤ للجنة حقوق الإنسان في كانون -

(١) General Assembly, forty- eight session, report the secretary-general of the United Nations about the implementation of the declaration on the rights of persons belonging to national or ethnic, religious and linguistic minorities, 2 November 1993, p.5.

(٢) بيان الختامي للمؤتمر العلمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا للفترة من ١٤ - ١٥ تموز - أيلول ١٩٩٣، رقم الوثيقة A/CONF-157/24 من ٣٧.

(٣) د. بطرس غالي، حقوق الإنسان عن الديمقراطية والتنمية، السيادة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، من ص ١٤٧ - ١٤٥.



سبتمبر ١٩٩٩ حينما دعا إلى إنهاء مبدأ التدخل الإنساني أهمية كبرى مقدما آياه على جميع الاعتبارات لاسيما المتعلقة بمفهوم سيادة الدول وسطرتها الداخلي<sup>(١)</sup> وبرز في هذا المجال تساؤل مهم حول الوسائل والأدوات التي لخصت تتوجهها الأمم المتحدة باتجاه إبراز الحق في التدخل الإنساني.

لقد شكلت التقرير التي اتخذت فيها الأمين العام للأمم المتحدة أساسا للتصورات حول الأدوات والوسائل المستتحة لعمل المنظمة الدولية في ميدان التدخل الإنساني، لكل أهمها ما اصطلح على تسميتها بالديبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، فالديبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد حدة المنازعات القائمة وتحويلها إلى صراعات، وهدف للتدخل هذه الصراعات عند وقوعها.

أما صنع السلم فهو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتحاربة لاسيما عن طريق الوسائل السلمية. وحفظ السلام هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في ميدان الصراع للفصل بين الأطراف المتنازعة.

ويشير د. بطرس غالي إلى أن انتهاء الحرب فباردة قد أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على خدمات الأمم المتحدة في ميدان العمل الإنساني الدولي. وميدان حفظ السلم في ميدان العمل على منع نشوب النزاعات أمكن للأمم المتحدة توفير مساعدات إنسانية لأغراض وقائية لاحتراف الكثير من الصراعات، إذ إن أحد الأسباب الجذرية للصراع في وقت مبكر يساعد على اتخاذ إجراء وقائي ملائم.

لما هما يتحقق بحفظ السلم فقد ازدادت وتوسعت عمليات الأمم المتحدة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وعلى نحو قلل ما قللت به المنظمة على

(١) انظر د. عبد الصبور شعبان، سيادة وحقوق التدخل الإنساني، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق، ٢٠٠٠.